



انصار البرواري
طارق ابراهيم

الاقتصاد المعرفي

الإقتصاد المعرفي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
1443 هـ - 2022 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2021/3/1694)

330,0285

البرواري ، أثمار أمير

الإقتصاد المعرفي/ أثمار أمير البرواري، طارق نوري إبراهيم:- عمان: شركة الأكاديميون للنشر
والتوزيع، 2021،

(ص .

ر.ب.: 2021/3/1694

الواصفات: /الاقتصاد المعرفي// التنمية الاقتصادية// تكنولوجيا المعلومات/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة
المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

ISBN : 978-9923-27-086-8

All right reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية
كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508 / جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

الإقتصاد المعرفي

تأليف

الدكتور

طارق نوري إبراهيم

أستاذ

كلية الإدارة والإقتصاد

جامعة صلاح الدين

الدكتور

أنمار أمين البرواري

أستاذ

كلية الإدارة والإقتصاد

جامعة الموصل



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

{يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا

وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}

[سورة البقرة: الآية 269]

اهداء..

إلى كل باحث عن العلم

إلى كل باحث عن المعرفة

فتح الاقتصاد المعرفي طريقاً جديداً في تاريخ الإنسانية حيث عد مرحلة مهمة من مراحل التطور الاقتصادي والذي شكلت فيه المعرفة سلعة اقتصادية وعامل مهم من عوامل الإنتاج غير التقليدية المتميزة بالتجدد والانضوب.

فقد شهد عالمنا تغيرات كبيرة وسريعة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية كنتيجة للتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن تطبيقاتها المتنوعة في مجالات الحياة الاقتصادية المختلفة الأمر الذي مهد ومع بقية أركان الاقتصاد المعرفي والمتمثلة بالتعليم والابتكار والإبداع والحوكمة إلى ظهور الاقتصاد المعرفي إلى أرض الواقع، والذي ساهم في تحديد ملامح القرن الحالي الذي يتصف بتزايد القيمة المضافة المعرفية بشكل تصاعدي ومتسارع.

تقاس قدرة وقوة وتقدم الأمم بما توصلت إليه من معارف، الأمر الذي فرض على دول العالم والتي ترغب في الحفاظ على قوتها بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، الذي يتمركز حول ابتكار المعرفة والحصول عليها والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة الاقتصادية من خلال توظيف البحث العلمي لأحداث تغيرات في المحيط الاقتصادي، ليصبح أكثر مرونة وانسجاماً من خلال تحقيق الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، تم كتابة الفصلين العاشر والحادي عشر من أطروحة دكتوراه للأستاذ المساعد الدكتور طارق نوري إبراهيم والمنجزة عام 2009 في قسم الاقتصاد، جامعة صلاح الدين.

الفصل الأول

الإطار النظري للمعرفة

المبحث الأول المعرفة- المفهوم

للدخول إلى الاقتصاد المعرفي لابد من تناول عدد من المفاهيم الأساسية حول المعرفة:

المعرفة لغةً: هي من العرف وهو مضاد النكر، والعرفان مضاد للجهل.

المعرفة: هي اسم مشتق من الفعل يعرف وتشير إلى القدرة على التمييز أو التلاؤم، وتعني

كل ما هو معروف أو ما هو مفهوم.

المعرفة اصطلاحاً: هي العلم بذات الشيء وتفضيله عما سواه، والمعرفة تستخدم للدلالة إلى

ما تم الوصول إليه بتدبير وتفكير.

ويشار للمعرفة على انه امتزاج اللا ملموس بين كل من المعلومة والخبرة فضلاً عن المدركات

الحسية للشخص وأخيراً قدرته على الحكم على الأشياء، أي أن المعلومة أو المعلومات تكون هي

الوسيط لاكتساب المعرفة باستخدام العديد من الوسائل، ويمكن للمعرفة أن توثق في عقل الإنسان،

أو أن يتم تخزينها في وثائق (ورقية أو شرائح الكترونية) وتكون عائلية هذه الوثائق للدولة أو

للشركات أو حتى للأفراد.

وقد جاء تعريف قاموس أكسفورد للمعرفة على أنها:

"الخبرة والمهارة المكتسبة عن طريق التجربة والتعلم والاستيعاب العلمي والنظري لمجال

معين".

و قد وردت العديد من التعريفات للمعرفة منها:

- المعرفة هي كل ما هو معروف في احد المجالات من حقائق ومعلومات.

- أو هي الخبرات التي تم اكتسابها من القراءات أو المناقشات أو وقائع الحياة.

مما تقدم يمكن إعطاء تعريف للمعرفة وكما يأتي:

تشير كلمة (المعرفة) إلى الإحاطة بالشيء أي العلم به.

والمعرفة أشمل وأوسع من العلم، ذلك أن المعرفة تشمل كل الرصيد الواسع والهائل من المعارف والعلوم والمعلومات والتي استطاع الإنسان باعتباره كائناً يفكر ويتمتع بالعقل أن يجمعه عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل بحواسه وفكره وعقله.

❖ العلم والمعرفة والاختلاف بينهما:

العلم: يتمثل بمجموعة الحقائق والوقائع والنظريات التي تفسر الظواهر والعلاقات القائمة فيما بين هذه الظواهر.

أما المعرفة: فهي إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، وبذلك فالمعرفة تكون أخص من العلم.

بينما الفرق اللفظي: ففعل المعرفة يقع على مفعول به واحد أما فعل العلم فيقتضي مفعولين.

من جانب المعنى: فإن المعرفة تتعلق بذات الشيء أما العلم فيتعلق بأحوال الشيء. وأخيراً فإن العلم: يعني فهم الحقائق والتعامل مع ألفاظ ومعان مجردة، أو مع تجارب ونتائج لهذه التجارب كما أن المعلومات في العلم تأتينا من خارج عقولنا.

أما المعرفة: فهي تعني إدراك الحقائق أي التعامل مع المدركات الكلية والاستجابات الحية والتي على ضوءها تنبثق الحقائق من عقولنا.

❖ ترميز المعرفة:-

تعكس المعرفة مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات، وتعمل تكنولوجيا المعلومات على ترميز هذه الأنواع من المعرفة ومن ثم تحويلها إلى سلعة أو خدمة، ويمكن ترميز المعرفة إلى أربعة أنواع:-

- **معرفة المعلومة (معرفة ماذا) (Know what)** وتتضمن معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون الى معرفة المعلومات التقليدية (مثل معرفة اتجاه شروق الشمس).

- **معرفة العلة (معرفة لماذا) (Know Why)** وتشتمل على الأسباب الكامنة وراء ظواهر طبيعية واستثمارها لخدمة البشر، وهذه المعرفة هي المسؤولة عن تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات البحث والتطوير وفي الجامعات والمؤسسات التعليمية.

- **معرفة الكيفية (أي معرفة كيف) (Know How)** ويعبر عنها بالخبرة في التنفيذ سواء كانت عمليات إنتاج أو خدمات مقدمة.

- **معرفة أهل الاختصاص (معرفة من) (Know Who)** هذا النوع من المعرفة تتزايد أهميتها في عالم اليوم أي معرفة من هو القادر على انجاز العمل المعني بكفاءة عالية وهذا النوع من المعرفة مهم جداً لغرض انجاز الأعمال بشكل صحيح وهو مهم في مجال الأداء الاقتصادي للشركة والدولة وكذلك للفرد.

إن الحصول على النوع الأول والثاني من المعرفة (معرفة ماذا ولماذا) يتم من خلال قواعد المعلومات والكتب فضلاً عن المؤسسات التعليمية والتدريبية.

أما الحصول على النوع الثالث والرابع من المعرفة (معرفة الكيفية ومعرفة أهل الاختصاص) يتم الحصول عليها من خلال الممارسة العملية.

❖ مفهوم العلم- البحث العلمي:

تعني كلمة العلم لغوياً إدراك الشيء بحقيقته، والعلم اصطلاحاً يعنى مجموعة الحقائق والوقائع والنظريات، ومناهج البحث العلمي التي تتصف بها المؤلفات العلمية، كما يعرف العلم بأنه نسق من المعارف المتراكمة أو هو مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها.

وظائف العلم: هناك العديد من الوظائف يؤديها العلم وتتمثل بما يأتي:

1- الاكتشاف والتعبير:

اكتشاف القوانين العلمية العامة والشاملة للظواهر والأحداث المتشابهة والمتراصة والمتناسقة

فيما بينها.

2- التنبؤ العلمي:

التنبؤ الصحيح لسير الأحداث والظواهر الطبيعية وغير الطبيعية المنظمة بالقوانين العلمية

المكتشفة.

3- الضبط والتحكم:

أي ضبط الظواهر والأحداث والتحكم فيها وتوجيهها التوجيه المطلوب

مفهوم البحث العلمي، ومفهوم منهج البحث العلمي:

- البحث العلمي :

هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية لتوضيح موقف أو

ظاهرة علمية وفهم أسبابها وآليات معالجتها.

- منهج البحث العلمي :

وهو ما يقوم به الباحث للحصول على نتائج لدراسته.

وهي عملية منظمة، والإجراءات المستخدمة فيها، هي عمليات يتم التخطيط لها بعناية.

أهمية البحث العلمي:

تتجلى أهمية البحث العلمي بما يأتي:

1- تحقيق التقدم في مجال العلم والمعرفة.

2- رفع مستوى جودة الحياة.

3- البحث عن حقائق الأشياء في الكون.

4- تفسير الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية (الاجتماعية).

مصادر المعرفة في البحث العلمي

يمكن الحصول على المعرفة من البحث العلمي من خلال العديد من المصادر منها:

- 1- الخبرة المتراكمة لدى الأفراد.
 - 2- رأي أهل الثقة والحجة.
 - 3- من خلال التفكير الاستنباطي.
 - 4- من خلال التفكير الاستقرائي.
 - 5- باعتماد الطريقة العلمية (التجريبية).
- وتعد هذه أهم الوسائل التي يتم من خلالها الحصول على المعرفة.

المبحث الثاني

أصناف المعرفة

تصنف المعرفة الى ما يأتي:

- 1- المعرفة الحسية: وهي المعرفة التي يكتسبها الإنسان عن طريق اللمس والاستماع والمشاهدة المباشرة.
- 2- المعرفة التأملية (الفلسفية): هذا النوع يتطلب النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة.
- 3- المعرفة العلمية (التجريبية): يقوم هذا النوع من المعرفة على أساس (الملاحظة المنظمة للظواهر) وعلى أساس وضع الفرضيات العلمية الملائمة والتحقق منها عن طريق التجربة وجمع البيانات وتحليلها.

❖ أقسام المعرفة:

1- المعرفة المعلنة:

وهي كل ما يمكن التعبير عنه باللغة وأشكال التعبير الرياضية كالمعادلات والأدلة والكتابات المختلفة، وهذا النوع من المعرفة قابل للانتقال بسهولة بين الأفراد بشكل معلن.

2- المعرفة الذاتية (الكامنة) في الإنسان :

وهي المعتقدات والاتجاهات والمدرجات والقيم الذاتية النابعة من التجارب الشخصية للإنسان والتي تمثل جميع مفاهيمه وتجاربه وخبراته المخزنة داخله والتي لا يعبر عنها صراحة ولا يتم تناقلها بين الأفراد بشكل رسمي ومعلن.

❖ دورة المعرفة:

هناك ثلاثة حلقات أساسية تشكل دورة المعرفة وتتضمن:-

أ- توليد المعرفة.

ب- نشر المعرفة.

ج- استخدام المعرفة.

لتعود بعد ذلك الدورة ولكن بمستوى أعلى وبذات المعطيات (الحلقات، أ، ب، ج).

نقطة الانطلاق هي توليد المعرفة والتي تتأتى من التفاعل ما بين الحقائق العلمية والمعارف المتاحة من ناحية ومن ناحية ثانية الفكر الإنساني (أي قدرة الذهن البشري على التفكير)، وبحكم انتشار المجتمعات البشرية وما رافقها من تطور فإن ذلك يُفَعِّل احتياج هذه المجتمعات إلى ضرورة اكتساب المعرفة حيث تعد ضرورة ملحة لديمومة الحياة البشرية، لتنتقل بعد ذلك إلى حلقة جداً مهمة ألا وهي استخدام المعرفة ذلك أن المعرفة بدون توضيف تفقد أهميتها، عليه فإن الكفاءة في استخدام المعرفة على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تحقق التركيز في قوة وأهمية المعرفة.

❖ أهمية المعرفة:

تتمثل أهمية المعرفة بما يأتي :-

- تشكل المعرفة الأساس المهم لتحقيق الابتكارات والاكتشافات فضلاً عن الاختراعات في المجال التكنولوجي والتي يمكن استثمارها اقتصادياً بشكل مشاريع سواء صناعية أو زراعية، أو حتى خدمية.
- إن انتشار المعرفة سوف يقود إلى قيام مشروعات تعمل في مجال توليد المعرفة ومن ثم استخدامها مثل المراكز البحثية ووحدات البحث والتطوير وشركات الاتصالات وشركات البرمجيات ودوائر الإعلام وغيرها.
- خلق وتكوين فرص عمل جديدة وواسعة في الشركات المتخصصة في المجال المعرفي مثل (الاتصالات، البرمجيات، الإعلام، المراكز البحثية، دوائر البحث والتطوير).
- كنتيجة للعائد الكبير المتحقق من الشركات المتخصصة في المجال المعرفي سيقود الأمر إلى التوسع في الاستثمارات في مجال الشركات المعرفية ومن ثم تكوين ما يسمى برأس المال المعرفي والمتمثل بالأصول غير الملموسة أي غير المادية.

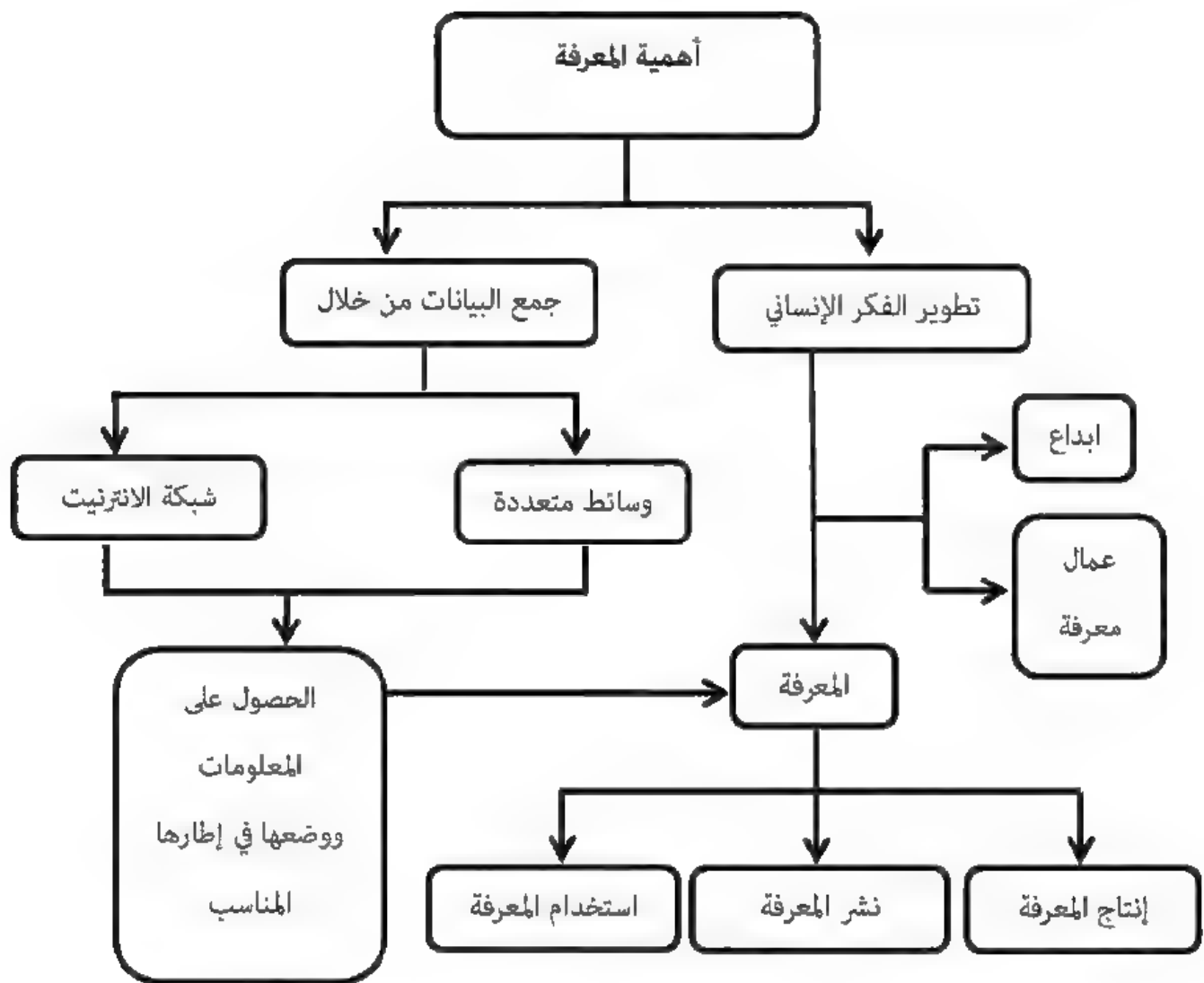
• أصبح العائد المعرفي يشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خاصة بالنسبة للدول المتقدمة اقتصادياً.

• يحقق الاقتصاد المعرفي مخرجات تعليمية مرغوبة جداً ولها دور في تطوير المجتمع.

• يعمل الاقتصاد المعرفي على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها.

• المعرفة تحفز الشركات على التجديد والابتكار بسبب المنافسة الشديدة بين الشركات.

المخطط الآتي يوضح أهمية المعرفة



مخطط (1)

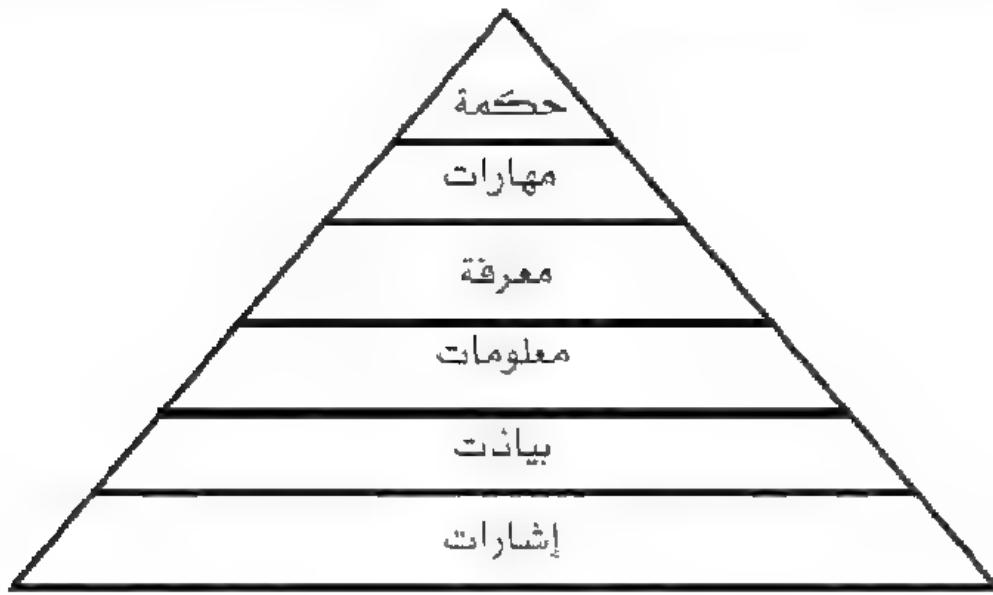
أهمية المعرفة

المبحث الثالث

مسار المعرفة (هرمية المعرفة)

وهو المسار الذي يمثل كيفية الوصول إلى المعرفة على وفق التعريف الآتي:

المعرفة عبارة عن إشارات، تم جمع بيانات عنها والتي ستحول إلى معلومات موجهة ومختبرة تخدم موضوعاً معيناً، تمت معالجتها وإثباتها وترتيبها وتعميمها، وبذلك تحولت إلى معرفة متخصصة وإذا ما اكتسبها الفرد تحولت إلى مهارة مكتسبة والتي تتمثل بانجاز الأعمال بكفاءة عالية، وإذا ما تم استخدام الذكاء للوصول إلى قرارات صحيحة في ظل مواقف خلافية تحولت إلى حكمة.



شكل (1)

هرمية المعرفة

من الشكل الهرمي يتضح أن ورود إشارات معينة سوف تدفع إلى جمع بيانات عنها والتي إذا ما وضعت في إطارها المخصص تحولت إلى معلومات أي أن البيانات إذا ما أعطى لها معنى تحولت إلى معلومات، وإذا ما عولجت هذه المعلومات وحللت وتخصصت في موضوع معين أعطت معرفة، والمعرفة إذا ما اكتسبها الفرد وطبقها في أعماله تحولت إلى مهارة مكتسبة حيث أن المهارة تعني قدرة الفرد على تنفيذ عمل ما بطريقة مرضية، أي أنها مجموع المواهب والاهليات والمعارف المكتسبة والمستخدمة في

انجاز عمل ما وبكفاءة عالية وإذا ما استخدم الذكاء معها تحولت إلى حكمة والتي تتمثل بالذكاء في الوصول إلى قرارات صحيحة في ظل مواقف خلافية.

ولتوضيح مسار هرمية المعرفة سيتم تناول الفقرات الآتية:

❖ الإشارات:

هي جمع إشارة، والإشارة هي ورود علامة يمكن الاستدلال من خلالها إلى شيء معين، أو هي علامة يفهم منها شيء معين.

❖ البيانات:

مفردها (بيان) وقد تكون عبارة عن أرقام، رموز، أشكال، صور، حقائق، حروف (إي هي مواد وحقائق خام أولية) ليس لها معنى إلا بعد ما يتم عليها إجراء عملية المعالجة والاستفادة منها بعد تحويلها إلى معلومة.

وهي أيضاً (عملية تراكمية تكاملية) تتكون وتحدث على امتداد فترات زمنية طويلة نسبياً كي تصبح متاحة للتطبيق والاستخدام من أجل معالجة مشكلات وظروف معينة، وينبغي أن تتوفر الدقة والوضوح في عملية جمع البيانات وتصنيف وثبوت البيانات بالاتجاه الذي يخدم الهدف الذي من أجله جمعت هذه البيانات، والبيانات أما أن تكون أولية مباشرة من مصادرها الأصلية أو ثانوية والتي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية أخرى.

❖ المعلومات:

مفردها معلومة والتي يتم التوصل إليها بجمع البيانات، وتحليلها ومعالجتها ويتم ذلك إما يدوياً أو باستعمال الحاسوب، كما وتعرف المعلومات على أنها بيانات تشرح نوع من الروابط أو الرموز والإشارات مثل الهدف المطلوب تحقيقه أو بعض الصلات المطلوب توضيحها، وهما أن المعلومات لها أهمية علمية عليه ظهر حقل جديد يعرف بـ "علم المعلومات" أي أن المعلومات يتم استنباطها من البيانات وبالشكل الذي يعطي قدر أكبر من الوضوح الأمر الذي يساعد في اتخاذ القرارات.

إذا: المعلومات هي بيانات تم معالجتها وتحويلها إلى شيء ذي قيمة فعلية تساعد في اتخاذ

القرار.

أهمية المعلومات:-

تشكل المعلومات أحد أهم المكونات في عالمنا المعاصر لأهميتها لكل من الفرد والمجتمع بسبب ارتباطها بجميع المجالات والأنشطة الإنتاجية والمجتمعية، كما تعتبر المعلومة مصدر من مصادر الثروة القومية والمؤثرة في تطور الأمم ويمكن أن توضح أهمية المعلومات بما يأتي:

- تعتبر المعلومة عنصر مهم في اتخاذ القرار المناسب وحل المشكلات.

- للمعلومات دور واضح في تحقيق التطور العلمي والتكنولوجي .

- تؤدي المعلومات دور مهم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية

والصحية .

- مجموع المعلومات في مختلف الاتجاهات داخل الدولة تساهم في بناء استراتيجيات

المعلومات على المستوى الوطني أولاً ثم العالمي ثانياً.

- لها أهمية كبيرة في مجتمع المعرفة أي مجتمع ما بعد الصناعة، ذلك أن مجتمع ما قبل

الصناعة كان الاعتماد فيه على المواد الأولية والجهد المبذول، أما مجتمع ما بعد الصناعة فان المورد

الأساسي هي المعلومة.

- وللمعلومة دور مهم في نقل الخبرات بين البشر وكذلك بين الدول.

للمعلومات جانبين أساسيين :

الأول: جانب ذهني ذو بعد فلسفي

الثاني: جانب وثائقي حيث تستعمل المعلومات بعد توثيقها في السجلات المطبوعة (ورقية أو

الكترونية).

ويمكن التمييز في هذا الصدد بين عدد من المعلومات:

- ✓ المعلومات التطويرية: وهي الحصول على مفاهيم وحقائق جديدة من خلال القراءة .
- ✓ المعلومات الانجازية: وهي الحصول على الحقائق التي تساعد الإنسان في انجاز عمل معين مثل استخدام الوثائق والمراجع لانجاز بحث علمي.
- ✓ المعلومات التعليمية: وتتمثل في حصول الطلبة على المعلومات طيلة حياتهم الدراسية ووفق المقررات التعليمية .
- ✓ المعلومات الفكرية: وتتمثل بالنظريات وافترضاها حول طبيعة العلاقات بين العناصر والمتغيرات .
- ✓ المعلومات البحثية: وتشمل إجراء التجارب والنتائج التي يحصل عليها من هذه التجارب. أو هي حصيلة الأبحاث العلمية.
- ✓ المعلومات الأسلوبية النظامية: وتتمثل بالأساليب العلمية التي تمكن الباحث من انجاز بحث معين بشكل دقيق، ويتضمن هذا النوع من المعلومات (الوسائل المستخدمة للحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة).
- ✓ المعلومات الحافظة والمثيرة .
- ✓ المعلومات السياسية: وتتركز في موضوع اتخاذ القرارات السياسية .
- ✓ المعلومات التوجيهية: وتتمثل بالنشاط المجتمعي والذي يتم توجيهه من خلال الأعلام التوجيهي .

خصائص المعلومات:

هناك العديد من الخصائص المهمة التي تختص بها المعلومات والتي تتمثل بما يأتي :

✓ **التوقيت:** في التوقيت المناسب الذي يعني أن تكون المعلومة مناسبة زمنياً لاستخدامها

من قبل المستفيدين.

✓ **الدقة:** أي أن تكون المعلومة صحيحة وخالية من الأخطاء سواء التجميع أو التسجيل أو

المعالجة.

✓ **الصلاحيّة:** وتتمثل بصلاحيّة المعلومة بموضوع المعالجة.

✓ **المرونة:** أي إمكانية استخدام المعلومة لتلبية الاحتياجات المختلفة.

✓ **الوضوح:** أن تكون المعلومة خالية من الغموض أو التعارض أو التناقض ومنسقة فيما

بينها.

✓ **قابلية المراجعة:** أي يمكن فحص المعلومة التي يتم الحصول عليها.

✓ **عدم التحيز:** وتتمثل باستبعاد التدخل الشخصي بهدف التعديل للمعلومة بما يتوافق مع

الأهداف والرغبات .

✓ **سهولة الوصول إلى المعلومة:** وتتضمن إمكانية الوصول للمعلومة بسرعة وسهولة وبكلفة

منخفضة وتقاس بزمان الوصول للمعلومة .

✓ **قابلية القياس للمعلومة:** أي أن المعلومات يجب أن تكون رقمية وقابلة للقياس لتسهيل

الاستفادة منها.

✓ **الشمول للمعلومات:** وهي الدرجة التي يغطي بها نظام معلومات احتياجات

المستفيدين.



مخطط (2)

خصائص المعلومات

إن المعرفة تتمثل بالاستخدام الكامل للمعلومات من قبل الإنسان والتي تم جمعها عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل وبما يحقق أهدافه، وللمعرفة مصادر هي التي توصل الإنسان إلى المعرفة وتنقسم إلى قسمين أساسيين هما :

1- المصادر الداخلية للمعرفة: ويتحصل عليها من (العامل، فريق العمل، البحوث والدراسات) وبذلك فإن الإنسان يعتبر مصدر للمعرفة خاصةً لمن تكون له خبرة ومعارف تمكنه من الإبداع وهو ما يسمى بالرأسمال الفكري .

2- المصادر الخارجية: تكمن في علاقة المؤسسات أو الشركات مع بعضها البعض ذلك من خلال احتكاك الشركات الصغرى مع الشركات الكبرى .

إذاً للمعرفة مصادر خارجية تكمن في المشاركة في المؤتمرات، استضافة الخبراء، متابعة الصحف، والموارد المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، الهاتف - الانترنت، جمع المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الزبائن والمنتافسين فضلاً عن التعاون مع المنظمات الأخرى وإقامة المشاريع المشتركة وغيرها من المصادر من خلال الاحتكاك ما بين الشركات.

خصائص المعرفة:-

تتميز المعرفة بعدة خصائص تتمثل بما يأتي:

- 1- قابلية المعرفة للتوليد.
- 2- قابلية المعرفة للموت (المعرفة يمكن أن تموت) بموت حاملها.
- 3- قابلية المعرفة للامتلاك. (من خلال براءات الاختراع).
- 4- المعرفة متجذرة في الأفراد: فليس كل معارف المؤسسة صريحة وظاهرة بل أن معظمها كامن في عقول عمالها.
- 5- قابلية المعرفة للتخزين: من خلال تخزين معارفها في وثائق، أشرطة تخزين على أجهزة الحاسوب - الهاردات وغيرها.

- 6- المعرفة لا تنفذ (أي لا تنضب): أي أن استخدام المعرفة لا يؤدي إلى نفاذها حتى وإن انتقلت إلى أفراد آخرين فإن صاحبها لن يفقدها.
- 7- قابلية المعرفة للتطبيق: أي أن المعرفة يمكن أن تجسد في الأعمال (المعرفة الطبية لطبيب الأسنان يجسدها في عمله) (المعرفة الهندسية تجسد في الأعمال الهندسية) وإلى آخره.
- 8- قابلية المعرفة للاستنساخ: أي أن المؤسسة إذا ما استطاعت تخزين المعارف التي يتوافر عليها عاملوها فإنها بذلك تستطيع أن تجعل منها عدة نسخ وبتكاليف منخفضة أي يمكن استنساخ المعرفة.
- 9- المعرفة تتصف بالذاتية: حيث تعتبر المعرفة عمل وأداء إنساني فكري وتختلف من شخص لآخر حسب قدرته على التفكير - التأمل - الفهم والذكاء فهي تتأثر بخلفية الشخص المعرفية.
- 10- قابلية المعرفة للانتقال: حيث يمكن للمعرفة أن تنتقل من شخص لآخر أو من منظمة إلى أخرى، وبذلك تعمم المعارف والتجارب لتنتقل بين الأشخاص والمنظمات.
- 11- الطبيعة المخفية للمعرفة: حيث أن المعرفة تتولد في عقل الإنسان فهناك جزء من المعرفة يبقى مخزون في عقل الإنسان وليس بالضرورة أن تستعمل جميع المعارف التي يحتويها عقل الإنسان.
- 12- التعزيز الذاتي للمعرفة: إن الاستخدام المتكرر للمعرفة يعزز المعرفة حيث سيبقى محفوظة بل يمكن أن تضاف إلى كل منها قيمة جديدة.
- 13- المعرفة أثرية: بمعنى قدرتها على تخطي المسافات والحدود.
- 14- المعرفة معين لا ينضب: فهي متجددة ودائمة النمو.
- 15- المعرفة غير قابلة للهلاك (استهلاك المعرفة): فهي متواصلة البقاء وكلما انتشرت تزايدت.

تتمثل بالموهب والقدرات المعرفية المكتسبة والتي تؤهل الشخص لانجاز عمل ما وبكفاءة عالية، أو هي القدرة على تحقيق انجاز مهمة محددة وبطريقة محددة تتصف بسرعة في التنفيذ مع دقة عالية جداً في الانجاز.

والتعريف اللغوي للمهارة هو أن المهارة اسم لمصدر مَهَرَ والتي تعني القدرة على أداء عمل ما بإتقان وبراعة.

وقد وردت عدة كلمات كمرادفات للمهارة منها بارع، تقن، ثقيف، حاذق، خبير، ضليع، لبق، متبحر، متجرب، متعمق، متفوق، متمرن، مجرب، مجيد، محنك، مختبر، مدرب، ممرن، ماهر، مؤهل.

وقد عرفت المهارات على أنها القدرة على أداء وظيفة معينة، أو تحقيق هدف معين.

خصائص المهارات: تتصف المهارات بعدة خصائص منها:

- إن المهارات متنوعة حيث تشمل جميع الجوانب المادية وغير المادية، أما المهارة المادية فتتمثل في الأداء الوظيفي الإنتاجي، وغير المادية كمهارات التفاعل الاجتماعي.
- تختلف المهارات من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة ومعطيات ذلك المجتمع.
- تنتج المهارة عن تفاعل العالم مع وسيلة الإنتاج وسرعته ودقته وكفاءته في تحقيق المنتج بجودة عالية.
- المهارات يمكن أن تتطور بالتدريب وتكرار العملية إلى أن تصبح اقرب إلى العادة من حيث السرعة والتلقائية في انجاز العمل.
- يمكن اكتساب المهارة منذ وقت مبكر من حياة الإنسان والعامل والتي تزداد بازدياد سنين العمل.

١ - تختلف المهارة باختلاف الجنس والمهنة فهناك مهن يمهّر بها الذكور بدرجة أعلى من الإناث وهناك مهن يمهّر بها الإناث أكثر من الذكور.

٢ - المستوى التعليمي له دور ولكن ليس حاسماً في اكتساب المهارة فنجد شخصين بنفس المستوى التعليمي لكن احدهما أمهر من الثاني.

أنواع المهارات:

تصنف المهارات إلى عدة أنواع لعل أبرزها:

1. مهارات البحث والتحليل والتطوير: وهي مهارات فكرية تساعد في تحديد المشكلة أولاً ومن ثم حل هذه المشكلة وهي تدخل في مجال التفكير التحليلي والذي يعد من أبرز أنواع المهارات.
2. مهارات الرغبة في التعلم: الأمر الذي يتطلب العمل بشكل جدي للحصول على المهارات الجديدة من خلال مواكبة التطورات الحديثة في مجال الاختصاص وتعلم عمل جديد يظهر في هذا المجال، أي مجال الاختصاص.
3. مهارات التخطيط: وهنا يأتي دور القدرة على تنظيم الأوقات من حيث تحديد الأهداف وحصر الإمكانيات المتاحة وبرمجة تنفيذ الأهداف وفق توقيت زمني محدد ضمن خطة موضوعة مسبقاً من قبل الأفراد العاملين.
4. مهارات فهم الثقافات المختلفة: ويدخل الأمر في مجال ثقافات الشعوب وفهم عاداتهم وتقاليدهم بما يمكن التعايش السلمي معهم والعمل على رفع مستوى الأداء لجميع العاملين بغض النظر عن الأعراق والأديان والتي سيتبعها اختلاف في الثقافات.
5. المهارات القيادية: والتي تعد من المواصفات المرغوبة جداً من قبل الجهات العليا في العاملين.
6. مهارات المرونة في العمل: تظهر أهمية هذا النوع من المهارات عندما يواجه العامل أداء عدة مهام وهنا يظهر أهمية موضوع المرونة في العمل في ترتيب أولويات العمل.

7. مهارات التواصل: وتتمثل مهارات التواصل في معرفة عدة لغات فضلاً عن الإحاطة بالمتأثرة في موضوع الاختصاص الى جانب القدرة على إيصال الأفكار والتواصل مع الجانب المقابل.

8. مهارات العمل بروح الفريق: التعامل مع المجموعة أثناء تأدية مهام عمل معين تتطلب القدرة على التواصل مع الآخرين من خلال تقسيم العمل وتقسيم الواجبات لكل فرد ضمن الفريق لتحقيق ذلك العمل ومن ثم انجاز العمل لكل جزء محدد دون الاتكال على الآخرين.

9. المهارات في مجال حل المشاكل في العمل: وهنا يتطلب الأمر مهارات من نوع خاص يطلق عليها بالمهارات الإبداعية الأمر الذي يتطلب تفكير متميز في حل المشاكل التي تواجه العملية الوظيفية سواء في مجال الإنتاج أو حتى في مجال الخدمات.

العوامل المؤثرة في تطوير المهارات:

هناك عدة محددات أو عوامل تؤثر في تطوير المهارة حيث تسهم العديد من العوامل في القدرة على رفع المهارة فضلاً عن درجة المهارة ذلك أن المهارة في الأداء تعد هي الصورة النهائية والتي على ضوءها تحدد درجة المهارة لكن هناك العديد من العوامل تسهم في تحديد درجة المهارة، ومن ثم تطوير هذه المهارة لعل أهمها:

– عامل المعرفة: ويتضمن المعلومات والمعارف اللازمة للعامل لانجاز عمله بمهارة عالية، ولغرض تطوير المعرفة لابد من تطوير الجانب المعرفي لدى العامل أي الحصول على معلومات كافية والتعرف على جميع التفاصيل العلمية للعمل المطلوب انجازه.

– عامل الأداء أو التطبيق: فبعد حصول العامل على المعرفة الكافية في مجال العلم المكلف به يتطلب الأمر تطبيق هذه المعلومات النظرية في الواقع لتحديد مستوى الأداء المهاري للعامل ويقاس علمياً بإنتاجية العامل مع تحديد جودة المنتج أي الأداء بوحدة الزمن.

– العامل الاتصالي للمهارات: ويقاس بمدى رغبة العامل واندفاعه لتأدية المهام المكلف بانجازها وتعد هي الخطوة الأولى نحو إبداع العامل في عمله، أي أن قدرة العامل على الاتصال بالعمل برغبة هي التي تحدد درجة إبداعه.

❖ الحكمة:

تمثل ذروة الهرم المعرفي في مواجهة اعقد العمليات التي يمارسها العقل البشري وتتمثل بتجسيد الذكاء وفهم ما هو صحيح وخطأ، قال تعالى: (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) [البقرة: 269].

والحكمة هي الحلقة الأخيرة في السلسلة التي تتضمن:

-التكنولوجيا.

-البراعة (الاحترافية).

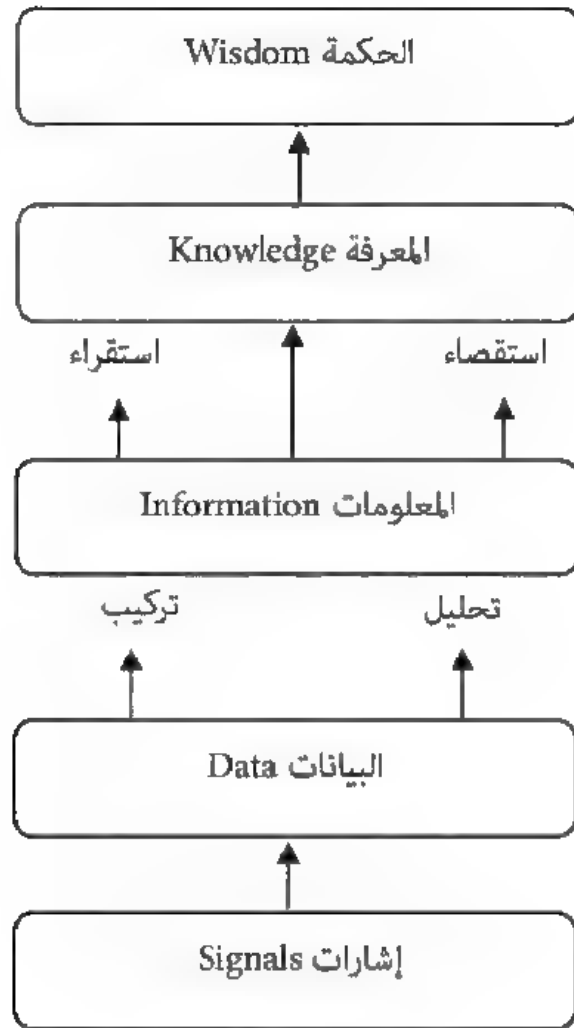
-المهارة.

✓ الخبرة: وتعني المعرفة المتخصصة في مجال معين والتي تطورت بفعل التراكم على مدى زمن طويل.

✓ الذكاء: وتعني قدرة الشخص على التفكير المنطقي والتعلم والفهم والقدرة على الابتكار واكتساب المعرفة واستخدامها في المواقف ذات العلاقة.

✓ الحكمة: وهي تجسد الذكاء وفهم ما هو صحيح وما هو خطأ وما هو حقيقي وما هو زائف وفهم القيمة الدائمة للأشياء، والحكمة هي استخدام المعرفة للوصول إلى قرارات صحيحة في مواقف خلافية.

يمكن توضيح آلية الوصول إلى الحكمة من خلال الحلقات الآتية والموضحة بالمخطط أدناه.



مخطط (3)

آلية الانتقال من الإشارات إلى الحكمة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاقتصاد المعرفي

الفصل الثاني

الإطار النظري للاقتصاد المعرفي

المبحث الأول

مفهوم (اقتصاد المعرفة - الاقتصاد المعرفي - الاقتصاد المبني على المعرفة)

❖ الاقتصاد المعرفي - المفهوم:

لقد وردت العديد من المفاهيم المتقاربة في اللفظ والمتباينة في المعنى لذلك لابد من تناولها بشيء من الإيضاح وكما يأتي:

- اقتصاد المعرفة: يشير اقتصاد المعرفة إلى الدراسات الاقتصادية الخاصة بالمعرفة والتي تفرد لها حيزاً خاصاً من الأبحاث والأفكار والمناقشات في الدراسات الاقتصادية.
- الاقتصاد المعرفي: يستخدم الاقتصاد المعرفي لتوضيح آلية التحول من الاقتصاد المعتمد على الاقتصاد الصناعي إلى إنتاج خدمات ومنتجات كثيفة المعرفة.
- لقد وردت العديد من المسميات لتدل على الاقتصاد المعرفي منها:
الاقتصاد الرقمي - الاقتصاد الافتراضي - الاقتصاد الإلكتروني - الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات.

ولقد جاءت العديد من التعاريف التي تتضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي منها:

✓ تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: اقتصاد المعرفة وفق تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "يتمثل بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها الكافي في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، فضلاً عن توزيع القدرات البشرية توزيعاً ناجحاً".

✓ تعريف البنك الدولي: عرف اقتصاد المعرفة، على أنه "اقتصاد يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما

يتضمن جلب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى توطين المعرفة وتكييفها وتكوينها من أجل تلبية احتياجاته الخاصة".

✓ **تعريف منظمة التعاون والإثراء الاقتصادي (OECD) :** "الاقتصاد المعرفي يركز على المعلومات وإن المعرفة فيها هي مركز النمو والتنمية الاقتصادية ويستند الاقتصاد المعرفي بشكل مباشر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها واستعمالها".

✓ **تعريف اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الباسفيك) APEC :** "الاقتصاد المعرفي هو إنتاج المعرفة وتوزيعها واستعمالها وهو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي وخلق الثروة وأن المعرفة تحتاج إلى مجتمع مبني على المعرفة".

إلى جانب ما سبق فهناك تعاريف عديدة تناولت مفهوم الاقتصاد المعرفي لعل أبرزها:

✓ **الاقتصاد المبني على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها بهدف الارتقاء** بنوعية الحياة الاقتصادية .

✓ **الاقتصاد المبني على إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة.**

✓ **الاقتصاد المعرفي الذي يتركز حول ابتكار المعرفة والحصول عليها والمشاركة فيها واستخدامها وتوصيفها بهدف تحسين نوعية الحياة الاقتصادية من خلال توظيف البحث العلمي لاحداث عدد من التغيرات في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر مرونة وانسجاماً ذلك باستخدام تقنيات المعلومات والتطبيقات التكنولوجية في مجال الاتصالات.**

عليه يمكن القول ان الاقتصاد المعرفي يعد مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تكون فيه المعرفة سلعة اقتصادية وعامل مهم من عوامل الإنتاج، ومورد اقتصادي متجدد وغير ناضب.

مما تقدم يمكن القول أن:-

الاقتصاد المعرفي هو نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصةً في التجارة الالكترونية مركزة بذلك على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصةً فيما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الانترنت والاتصالات بتحويل أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمارات من الشكل التقليدي الى الشكل الفوري وهما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر المنافسة بالوقت، ومن جانب آخر يساعد على زيادة سرعة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.

وللتمييز بين توظيف مصطلحي اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة: حيث ميز بعض علماء الاقتصاد بين ما يسمى باقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم أو المبني على المعرفة، بيد أن تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية أفضى إلى إعادة نظر بعض الباحثين الاقتصاديين في الدالتين المختلفتين للمصطلح والتمييز بينهما على النحو التالي:

الدلالة الأولى: أن الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج المعرفة وصناعتها، وعمليات البحث والتطوير، سواء من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارية أو أعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج عن هذه العملية باعتبارها اقتصادية مجردة، مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها، من جهة أخرى.

الدلالة الثانية: ينصب تعبير (الاقتصاد القائم على المعرفة) على معنى أكثر اتساعاً ورحابة بحيث يشمل في دلالته على حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

ويعتبر الاقتصاد القائم على المعرفة مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التناسق بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات (مثل تشخيص الأمراض عن بعد، التعليم عن بعد، والإنتاج عن بعد، وعقد المؤتمرات عن بعد، الخ)؛ وهذه كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة.

فالبلدان الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن يسمى مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي؛ فيما لا تزال البلدان الساعية إلى إنتاج المعرفة، من ابتكارها واكتسابها ونشرها واستعمالها وتخزينها، في طور الاقتصاد المعرفي.

وللتمييز بين الاقتصاد المعرفي واقتصاد المعرفة يمكن أن يستدل عليه من طبيعة المنتج المعرفي فمثلا المنتجات المعرفية كالبرمجيات سوف تدفع باتجاه اعتماد مصطلح الاقتصاد المعرفي أكثر من اعتماد مفهوم اقتصاد المعرفة.

الاقتصاد المبني على المعرفة

ل للوصول إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة لابد من تحقيق مجموعة من التغيرات داخل الاقتصاد وكما يأتي :

أ. الوصول إلى مرحلة الاقتصاد المعتمد على اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة والكفؤة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية وبالمقابل سيرافقه انخفاض في الطلب على اليد العاملة غير الكفؤة أو ذات التأهيل المتدني.

ب. التركيز على قطاع المعلومات إلى المرحلة التي يصل فيها هذا القطاع بشكل يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مهن جديدة لها أهمية في موضوع المعلومات وكما يأتي:

● منتجي المعلومات (منشئي المعلومات وجامعيها).

● مجهزي المعلومات.

■ مستخدم المعلومات.

■ بيئة المعلومات (هي البيئة التكنولوجية والتي تقوم على الأنشطة المعلوماتية).

ج. التحول بالنشاط الاقتصادي باتجاه إنتاج السلع والخدمات كثيفة المعرفة.

د. الاكتساب المستمر للمعلومات: وهو ما يتصف به الاقتصاد المبني على المعرفة والمتمثل

بالاكتساب المستمر للمعلومات فضلاً عن تنمية المؤهلات الضرورية لاستثمارها.

هـ. تفعيل مراكز البحث والتطوير كمحرك للتغير من خلال رفع التخصيصات المالية وتوفير

المتطلبات المادية إلى جانب تكييف التشريعات في هذا المجال.

و. توفير البيئة الملائمة لتحفيز الابتكارات.

❖ نشأة الاقتصاد المعرفي:

نشأ الاقتصاد المعرفي نتيجة التطور في العلوم والتكنولوجيا، حيث شهد العالم عبر تاريخه

الطويل تراكمًا معرفيًا أدى إلى تحقيق تراكم رأسمالي فضلاً عن السرعة في تحقيق التقدم العملي

والتي كان من ثمارها الثورات العلمية والتي انعكست في الثورات الصناعية لتنتهي بالثورة

المعلوماتية. حيث شهد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نشأة الثورة الصناعية التي تمكنت من

تحقيق تغيرات عميقة في الحياة الاقتصادية.

يعد نشوء اقتصاد المعرفة بحد ذاته من الأمور التي أدت إلى ظهور ثورات علمية مهمة

تمثلت بثورة الحاسوب الآلي الذي ظهر في نهاية النصف الأول من القرن الماضي واستمر تطوره

خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر فقد مرت عملية التطور بعدة

مراحل (الأولى التي استمرت حتى عام 1984 حيث استخدم فيها الصمام الإلكتروني وكان وزن

الحاسوب كبير مع استخدامه لطاقة عالية فضلاً عن احتياجه لمساحات كبيرة مع بطئ في

الانجاز، المرحلة الثانية فقد استمرت من عام 1985 حتى عام 1994 حيث حل الترانزيستور محل

الصمام الإلكتروني ليصبح الحاسوب أصغر وأسرع وأكفأ وأقل استهلاكاً للطاقة، المرحلة الثالثة

بدأت منذ عام 1994 وتم فيها استخدام شرائح السليكون محل الترانزيستور وتشكيل الدوائر

الإلكترونية الدقيقة والمتكاملة، والذي قاد إلى تصغير حجم الحاسوب بشكل كبير وتحقيق تخفيض أكبر في استهلاك الطاقة مع أداء أعلى مما قاد إلى استخدامها في مجال التصميم في الصناعة، وقد تم الربط بين تكنولوجيا الحاسوب مع المعلومات من خلال الترميز، الأمر الذي مثل تطوراً هاماً في تقنية الحاسوب.

المرحلة الرابعة فهي المرحلة التي حصل فيها تكثيف للعناصر والتي تم دمجها في شريحة السيلكون الرقيقة والتي تزداد صغراً إلى جانب ازدياد للدوائر المتكاملة، مما حقق ضبط وجودة أعلى في إنتاجها ومتانتها وفعاليتها.

المرحلة الخامسة تمت في هذه المرحلة عملية الترابط والمزج بين المعلومات والاتصالات والمتمثلة بأنظمة الذكاء الصناعي والألياف الضوئية فضلاً عن استخدام الأقمار الصناعية للأغراض الاقتصادية.

إن ثورة الاتصالات والتي توجت بظهور الشبكة العالمية (الانترنت) تمكنت من ربط الحاسبات الإلكترونية المنتشرة على نطاق واسع في العالم فضلاً عن ابتكار الهاتف المحمول (الجوال) (الموبايل) والذي تحول تدريجياً إلى حاسوب صغير متعدد الاستخدامات.

وأخيراً جاءت ثورة المعلوماتية لتصبح أداة فاعلة لتحقيق التطور السريع.

ذلك أن كل من تقانات الحاسوب والمعلومات زودت الاقتصاد بالقدرة على تسقيط الحدود من خلال اختراق الحواجز بين الدول (وتقليل المسافات وسهولة وسرعة الحركة).

إن ثورة الانفوميديا Info-Media (هي مقطع مؤلف من كلمتين Information المعلومات وMedia الوسائط) والتي عدت أساس الاقتصاد العالمي الحديث الذي شكل المحرك الاقتصادي الرئيسي للاقتصاد العالمي والذي قاد في النهاية إلى إيجاد شكل جديد للاقتصاد ألا وهو الاقتصاد المعرفي.

من هنا جاء دور الاقتصاد ليشكل أحد عناصر هذه المنظومة والاندماج فيها وتسخيرها باتجاه تحقيق تغيرات مهمة في المحيط الاقتصادي ليقود في النهاية إلى الوصول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة.

المبحث الثاني

خصائص الاقتصاد المعرفي

إن الاقتصاد المعرفي بمضامينه ومعطياته وتقاناته يختلف عن الاقتصاد التقليدي بما

يأتي:-

- الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد مبني على الندرة في عناصر الإنتاج في حين الاقتصاد المعرفي مبني على الوفرة، أي أن استخدام الموارد في الاقتصاد التقليدي يقود إلى نفذها في حين وفي ظل الاقتصاد المعرفي فإن استخدام المعرفة يقود إلى نموها ذلك أن المعرفة يمكن أن يشترك بها الجميع وتنمو عند الاستعمال.

- أن قيمة المعرفة وسعر المعرفة يعتمد على المحيط الاقتصادي إذ أن ذات المعرفة تختلف قيمتها باختلاف الأفراد وحتى بالنسبة للشخص الواحد باختلاف الزمن.

- ترتفع قيمة المعرفة عندما تنتقل من فكر الإنسان إلى الأنظمة والعمليات الإنتاجية والخدمية.

- المعرفة هي المكون الرئيسي للقيمة في الشركة والتي تعتمد بالأساس على رأس المال البشري الأمر الذي يجعل الاقتصاد المعرفي يختلف عن الاقتصاد التقليدي (الزراعي والصناعي).

- يعتمد الاقتصاد المعرفي في عمله والقيام بنشاطه بدرجة كبيرة على الجهد الفكري في حين الاقتصاد التقليدي يعتمد على الجهد العضلي بالدرجة الأساس، الأمر الذي يستدعي تطوير المعارف والخبرات لدى العاملين وتنمية قدراتهم الفكرية بما يتلاءم ويواكب التقانات المتقدمة.

- يعتمد الاقتصاد المعرفي على الشبكات والاتصالات في توصيل منتجاته إلى المستهلك باعتماد وسائل الاتصالات المتاحة .

- يتسم الاقتصاد المعرفي باعتماد التعليم والتدريب المستمرين (التعلم مدى الحياة) وبما يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات في مجال المعرفة.
- ارتفاع الدخل المتحصل عليه للعاملين في ظلال اقتصاد المعرفة، حيث يرتفع الدخل كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت خبراتهم الأمر الذي يؤدي بالمحصلة النهائية إلى ارتفاع كفاءات العاملين.
- العائد من الاستثمار في الاقتصاد المعرفي هو أكبر بكثير من العائد من الاستثمار في الاقتصاد التقليدي، الأمر الذي سينعكس على الأرباح ومن ثم على دخول العاملين في هذا المجال.
- خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد باستمرار وتناقص التكاليف في حين أن الاقتصاد التقليدي يخضع لقانون تناقص العوائد وزيادة التكاليف، بمعنى زيادة العوائد بسبب زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة مدخلات العملية الإنتاجية.
- إن التطور المستمر في الاقتصاد في ظل الاقتصاد المعرفي هو ناتج عن التطور المستمر في التقانات والذي يتم في الغالب بسرعة كبيرة، الأمر الذي يدفع باتجاه تجديد النشاطات الاقتصادية وتحديثها وتطويرها ونموها.
- إن نشاطات الاقتصاد المعرفي تحقق وفورات داخلية وكذلك تحقق وفورات خارجية بحيث تتضمن خفض واضح في تكاليف الجهات التي يتصل عملها بالإنتاج المعرفي.

❖ أهمية الاقتصاد المعرفي:

تتضح أهمية الاقتصاد المعرفي من خلال تحقيق تكثيف للعلم والمعرفة في الاقتصاد والتي ستنعكس في شكل التقانات المتقدمة التي ستدخل الاقتصاد وفي مجالاته المختلفة وبعد ذلك فإن هذه التقانات سوف تتضاعف وبشكل متسارع الأمر الذي

سينعكس على الأداء في الاقتصاد المعرفي ويمكن توضيح أهمية الاقتصاد المعرفي كما يأتي :

● تعد المعرفة العلمية من خلال تكثيف العلم هي الأساس المهم لتوليد الدخل وأن زيادة هذا الدخل يتم من خلال عمليات الإنتاج والتسويق والتبادل التجاري والتشغيل المرتبط بها إلى الحد الذي تتراكم فيه الثروة وبدرجة عالية خاصة بالنسبة للصناعات التي ترتبط بالحاسوب وبرامجه.

● إن تكثيف التعليم والتدريب والتأهيل وفق الأسس التي تعتمد على الطرق المعاصرة سوف تقود إلى رفع الأداء ومن ثم رفع الإنتاجية الجزئية والكلية فضلاً عن رفع معدلات الأرباح وتخفيض معدلات التكاليف إلى جانب الارتقاء بجودة المنتج ووفق المعايير المعتمدة عالمياً والمستندة أصلاً على المعلومات ووسائل الاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

● يساهم الاقتصاد المعرفي في توليد فرص عمل جديدة وواسعة ومتزايدة لم تكن موجودة سابقاً بسبب إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية سواء الإنتاجية منها أو التسويقية وحتى الخدمية والمتمثل بالنقل والتعليم والصحة والسياحة... الخ.

● يساهم الاقتصاد المعرفي في زيادة الإنتاج وفق الطرق الحديثة وبالمواصفات العالمية وفي جميع القطاعات الاقتصادية مما يقود إلى زيادة دخول هذه القطاعات بشكل سريع ومتنامي، الأمر الذي يقود بالمحصلة النهائية إلى زيادة الناتج القومي ثم الدخل القومي.

● إن الدخول إلى الاقتصاد المعرفي له مستلزمات لا بد من توافرها الأمر الذي يقود إلى تحقيق تغيرات في هيكل الاقتصاد تتمثل بتحقيق تغيرات في الأهمية النسبية للفروع في القطاع والأهمية النسبية للقطاعات في الاقتصاد والتي ستعكس في زيادة الأهمية النسبية للإنتاج الكثيف للمعرفة وتحديدًا في الخدمات فضلاً عن الإنتاج المادي.

● يتصف الاقتصاد المعرفي برفع نسبة الاستثمارات في مجال المعرفة سواء التعلم أو وحدات ودوائر البحث والتطوير والتي تنعكس بشكل زيادة في الإنفاق في مجال الريادة والإبداع والابتكار.

● كما أن هيكل قوة العمل سوف تزداد فيه نسبة مساهمة العاملين في المجالات المرتبطة بالمعرفة وأخيرا ففي هيكل التجارة سوف تزداد الأهمية النسبية للمنتجات المعرفية.

● في ظل الاقتصاد المعرفي سوف تشهد الدول حالة تجديد وتحديث وتطوير في أنشطتها الاقتصادية بشكل مستمر ومتزايد ومتوسع ليشمل جميع مرافق الحياة الاقتصادية.

● إن دخول دول العالم إلى مرحلة الاقتصاد المعرفي قد قاد إلى تحقيق تقسيم جديد للعمل دولياً، ذلك أن قوة العمل المرتبطة بالتقانات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أصبحت صفة ملازمة لقوة العمل في الدول المتقدمة ورافق ذلك احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا سواء من خلال حكوماتها أو من خلال الشركات المتعددة الجنسية فبحكم إمكانياتها العالية تمكنت من تحقيق احتكار للتكنولوجيا الأمر الذي انعكس على قدرة الدول النامية في الحصول على المعرفة المتخصصة في مختلف المجالات الاقتصادية، كما أن الدول المتقدمة حمت نفسها باعتماد حقوق براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وكذلك حقوق العلامات التجارية، الأمر الذي قاد بالمحصلة النهائية إلى إخراج أغلب الدول النامية من ساحة المعرفة.

المبحث الثالث

متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي

للتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي فإن الأمر يتطلب توافر عدد من المعطيات

لعل أبرزها:

- زيادة الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة في مجال التعليم من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي فضلاً عن زيادة الاهتمام بمراكز البحث العلمي.
- زيادة الإنفاق المخصص لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية فضلاً عن تخفيض سعر خدمة الانترنت والاتصالات لجعلها متاحة لأكثر عدد من السكان.
- العمل على إعداد وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية.
- رفع درجة الإدراك لدى المستثمرين والشركات على أهمية الاقتصاد المعرفي.
- تحقيق بنية تحتية مجتمعية داعمة والتي تتمثل بالقوى العاملة المدربة بمستوى عالي والتي تعد مطلب أساسي للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي.
- ضرورة توافر خدمة عريضة وفعالة في شبكة الانترنت بحيث تمكن من شمول عدد كبير من السكان وعلى مختلف مستويات دخولهم.
- لا مجال للأمية في مجال استخدام الحاسوب في ظل الاقتصاد المعرفي، عليه لابد من تحقيق التعليم والتأهيل المستمرين للسكان فضلاً عن إقامة المراكز المؤهلة لرفع كفاءة العنصر البشري من أجل ضمان جيل من العاملين من ذوي الخبرات العالية التي يمكن أن تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المستمرة. ذلك لأن نشاط اقتصاد المعرفة يتطلب مجتمع متعلم وأيدي عاملة تحتاج إلى خبرات عالية تواكب التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.

- للتحول نحو الاقتصاد المعرفي فإن الأمر يتطلب تطوير رأس المال البشري بشكل عام والعاملين بشكل خاص ورفع قدراته من خلال التدريب والتطوير ذلك لأهمية العنصر البشري في ظل الاقتصاد المعرفي.

- على الدولة خلق المناخ المناسب لنشر المعرفة فهي عنصر مهم من عناصر الإنتاج في ظل الاقتصاد المعرفي .

- العمل على توفير المعلومات وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إليها بسهولة ويسر وبكلفة واطئة.

- لابد من توفير بيئة قانونية وتشريعية تضمن شفافية كاملة مع حرية انتقال وتداول المعلومات بدون أي عوائق قانونية.

❖ فجوة الاقتصاد المعرفي:

إن فجوة المعرفة والتي سيترتب عليها نشوء ما يسمى بفجوة الاقتصاد المعرفي ستزداد اتساعاً ما بين الدول المتقدمة والدول النامية لعدة أسباب منها تخلف هذه الدول في مجال:

- 1- الإمكانيات.
- 2- الوسائل.
- 3- الإعداد اللازم للعنصر البشري (التنمية البشرية).
- 4- انخفاض الإعداد العلمي في الدول النامية .
- 5- شحة رؤوس الأموال.
- 6- انخفاض المستوى التكنولوجي اللازم لإنتاج المعرفة .
- 7- ضيق مساحة التسويق الإلكتروني.
- 8- ضعف التعليم الإلكتروني في هذه الدول.
- 9- ضيق مساحة النشر الإلكتروني للدول النامية .
- 10- تدني الإنفاق على البحث والتطوير في الدول النامية.
- 11- ضعف البيئة اللازمة لتهيئة الأجواء المناسبة للإبداع والابتكار.

والأبعد من ذلك فإن الدول المتقدمة تنهياً إلى اقتصاد ما بعد المعرفة في حين هناك عدد لا يستهان به من الدول النامية لم تحسم أمرها فكرياً في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي إما بسبب العجز أو بسبب التخوف من أن هذا التغيير في الاقتصاد قد يقود إلى تحقيق تغير في السلطة السياسية، الأمر الذي سيزيد من اتساع فجوة الاقتصاد المعرفي.

نظريات فجوة الاقتصاد المعرفي:

ولعل من أهم النظريات التي تناولت سبب ظهور فجوة الاقتصاد المعرفي هي :
أولاً: نظرية التحديث: والتي تُرجع سبب فجوة الاقتصاد المعرفي إلى عجز وعدم قدرة الدول النامية على إجراء التحديث أي أنها ترغب في التحديث إلا أنها عاجزة عن إجراء التحديث وترجع سبب فجوة الاقتصاد المعرفي إلى الفشل في قدرتها على تحقيق التحديث في دولها.

ثانياً: نظرية الاعتماد: والتي تُرجع سبب فجوة الاقتصاد المعرفي إلى سلوك الدول المتقدمة تجاه الدول النامية مما يشكل ضغط على الدول النامية، ذلك أن الدول المتقدمة تستورد المواد الأولية الخام من الدول النامية بأسعار رخيصة وتصدر المنتجات من هذه المواد الخام ولنفس هذه الدول النامية بأسعار عالية جداً أي أن معدلات التبادل التجاري لا تعمل لصالح الدول النامية فضلاً عن استقدام العمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بأسعار رخيصة الأمر الذي يقود إلى تحقيق تراكم رأسمالي أكبر في الدول المتقدمة على حساب المزيد من الفقر في الدول النامية التي ستكون عاجزة عن توسيع الإنفاق على التعليم فضلاً عن توسيع الإنفاق على البحث والتطوير الأمر الذي سيقود إلى تحقيق فجوة في الاقتصاد المعرفي مابين الدول المتقدمة والدول النامية.

إن سلوك الدول المتقدمة في مجال احتكار الأسواق العالمية للتكنولوجيا فضلاً عن احتكار سوق العمل مكنها من السيطرة على السلع الصناعية إلى جانب تحميل الدول النامية أعباء الملكية الفكرية في حالة رغبة الدول النامية بإقامة مشاريع إنتاجية، ولعل المشكلة الكبرى التي تعاني منها الدول النامية هي هجرة الكفاءات العلمية والمهنية مغادرة دولها، باتجاه الدول المتقدمة أما مضايقات يتعرضون لها أو لعدم توفر بيئة للإبداع بسبب ضعف البنية التحتية للاقتصاد بشكل عام وللاتصالات والمعلومات بشكل خاص فضلاً عن تردي الوضع الاقتصادي في أغلب الدول النامية باستثناء الدول الريفية منها مع انتشار الأنظمة الدكتاتورية في معظم الدول النامية ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي التي تفرض العديد من القيود على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتصل إلى الحد الذي تتدخل فيه بالحرية الشخصية للأفراد الأمر الذي يقيد المواهب ويقتل الإبداع.

❖ أركان الاقتصاد المعرفي:

يبنى الاقتصاد المعرفي على أربعة أركان أساسية وقد تم تحديد هذه الأركان من قبل البنك الدولي والتي تسمى أيضاً بأعمدة الاقتصاد المعرفي كما يطلق عليها محددات الاقتصاد المعرفي وهي المجموعة المهمة التي يمكن من خلالها الدخول وإقامة اقتصاد معرفي حيث تتمثل هذه المجموعة بما يأتي:-

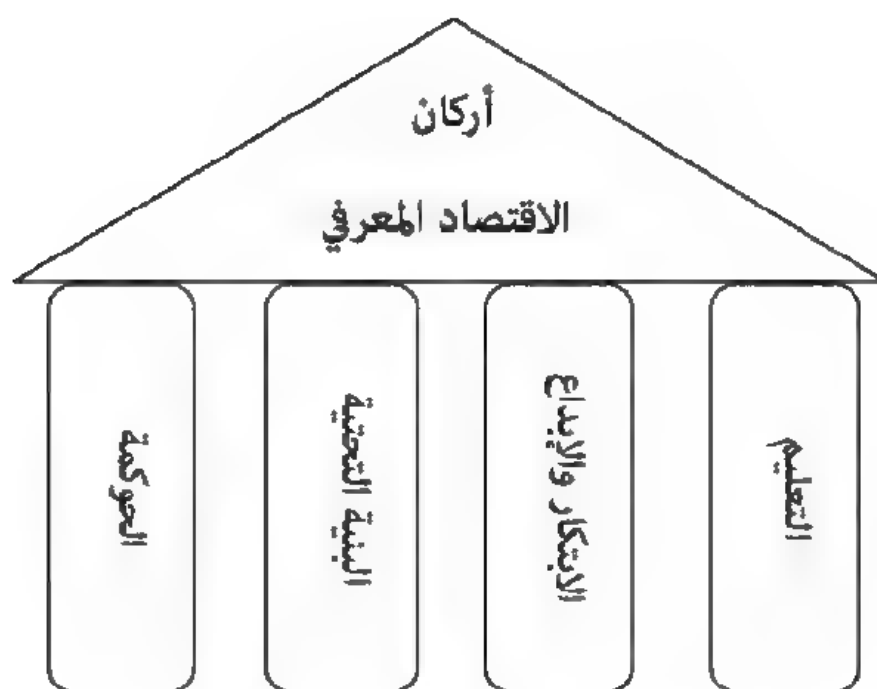
أولاً: التعليم.

ثانياً: الابتكار والإبداع.

ثالثاً: البنية التحتية المبنية على المعلومات والاتصالات.

رابعاً: الحوكمة.

والمخطط الآتي يوضح أركان الاقتصاد المعرفي .



شكل (2)

أركان الاقتصاد المعرفي

الفصل الثالث

مدن ومجتمع المعرفة

الفصل الثالث

مدن ومجتمع المعرفة

المبحث الأول /مدن المعرفة

❖ مدن المعرفة:

المدينة: هي تجمع سكاني يزيد من حيث الكثافة على التجمع السكاني في القرية. أو هي المساحة الجغرافية التي يوجد عليها كثافة سكانية عالية، المدينة لها نظام اقتصادي معين كما توجد الخدمات بشكل واسع وتتسم طبيعة العلاقات بين الأفراد بالسمة الرسمية وتعد العائلة هي نواة المدينة وتضعف فيها علاقات القرى وتحتوي على تنوع سكاني من حيث المهن والديانة والقومية وأن الذي يحكم الجميع داخل المدينة هو القانون.

كما يعتمد تعريف المدينة على عدد السكان.

المدينة هي اسم، وجمعها مدائن او مدن، هي تجمع سكاني يزيد عن التجمع السكاني في القرية والمدينة مشتقة من مَدَنَ بالمكان أي أقام بالمكان.

المدينة مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية عالية تتميز بنشاطات اقتصادية متنوعة بعيدة عن الفلاحة، وتكون المهن فيها إما صناعية أو خدمية أو تجارة المنتجات الزراعية.

أسباب إقامة المدن:

هناك عدة أسباب وراء إقامة وإنشاء المدن منها:

- أسباب تجارية.

- أسباب صناعية.

- أسباب دينية.

تمثل مدن المعرفة مفهوم جديد للمدينة (والتي يعبر عنها بالتجمعات العمرانية) وتعد مرحلة متقدمة عن المدن الصناعية .

وتعرف مدن المعرفة على أنها مناطق اقتصادية يتم فيها إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية والتي تحقق النمو السريع في الدخل والثروة فضلاً عن قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد نتائج البحث والتطوير حيث تقوم مدن المعرفة على أركان الاقتصاد المعرفي والمتمثلة بـ (التعليم، الابتكار والإبداع، البنية التحتية، للاتصالات، الحوكمة).

ويشير النشاط الرئيسي لمدن المعرفة على انه ينشأ من تمازج ثلاثة عناصر أساسية مترابطة مع بعضها البعض وكما يأتي :-

1- ثورة المعلومات المبنية على تطور تقنيات المعلومات.

2- إعادة هيكلة العمليات الاقتصادية على المستوى العالمي باتجاه الاستيعاب والتناغم مع الاقتصاد المعرفي.

3 التحول من الاقتصاد الزراعي والصناعي إلى الاقتصاد المعرفي.

خواص مدن المعرفة:

✓ يلاحظ في مدن المعرفة أن الابتكار مستمر وهو الذي يسيطر على إنتاج السلع والخدمات.

✓ هناك قدرة في مدن المعرفة على خلق فرص للعمل جديدة والتي لم تكن موجودة سابقاً.

✓ أن النمو يكون سريعاً لكل من الدخل والثروة سواء للأفراد والشركات وحتى للدولة في ظل مدن المعرفة.

✓ المدخل أو المورد الأساسي للعملية الإنتاجية في مدن المعرفة هي المعلومات وان اقتصاد المعلومات يؤدي إلى تحقيق منافسة متزايدة بين المدن داخل الدولة الواحدة وبين الدول.

✓ التأهيل والتدريب المستمر هو الذي يحكم نوعية العنصر البشري المطلوب تشغيله من حيث مستوى الكفاءة في الأعمال في مدن المعرفة.

✓ مما تقدم يتضح أن المعرفة المبنية أساساً على المعلومات تعد العامل الأساسي في نشوء مدن المعرفة، ولتطوير مدن المعرفة لابد من الارتقاء بركان الاقتصاد المعرفي والمتمثلة بـ (التعليم وخاصة الإلكتروني، الحوكمة، الإبداع والابتكار، البنية التحتية القائمة على المعلومات والاتصالات) في ذلك الموقع الجغرافي.

أن الوصول إلى مجتمع المعرفة يعد عامل مهم لإقامة الاقتصاد المعرفي وإن مجتمع المعرفة سيشتغل على جميع الجوانب (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفضلاً عن الجوانب الثقافية والأخلاقية).

❖ مجتمع المعرفة:

ظهر مفهوم مجتمع المعرفة في منتصف الستينات من القرن الماضي على أثر المشاكل التي واجهت المجتمع الصناعي .

ذلك أن مجتمع المعرفة يعد مرحلة متقدمة على مجتمع المعلومات، حيث تعتمد الوحدات الاقتصادية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع انتشار المعلومات وسهولة الوصول إليها يصبح ذلك عامل مهم في توليد المعرفة أو المعارف الجديدة وخلق ثقافة المعرفة ومع توفر الأقسام العلمية المختصة في الجامعات والمعاهد والمدارس المهياة فضلاً عن دوائر البحث والتطوير ومع التأهيل والتدريب المستمر ستتشكل المعارف وتنمو تدريجياً وبذلك يكون:

- مجتمع المعرفة: مجتمع قائم أساساً على إنتاج المعرفة وتحقيق التوظيف الكفوء للمعرفة ومن ثم نشر هذه المعرفة.

- إن مجتمع المعرفة في ظل الاقتصاد المعرفي يعني إقامة مجتمع مبني على إنشاء نمط لإنتاج المعرفة عوضاً عن هيمنة الإنتاج وفق الصيغ التقليدية.

مما تقدم يمكن القول بأن مجتمع المعرفة يعني إقامة مجتمع للإنسان المجدد فضلاً عن الذكاء المشترك إلى جانب العقل الفعال مع توفر المعلومات الدقيقة.

المبحث الثاني

متطلبات وخصائص مجتمع المعرفة

❖ متطلبات إنشاء مجتمع المعرفة:

هناك عدد من الأسس لابد من توفرها لإنشاء مجتمع المعرفة والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

✓ إطلاق حرية الرأي والتعبير والتي يكون ضمانها هو اعتماد الحكم الرشيد، ذلك أن هذه الحريات هي الضمان للوصول إلى إنتاج المعرفة وتوليد المعرفة والوصول إلى الإبداع والابتكار وتحفيز البحث العلمي وتنشيط التطور التكنولوجي داخل المجتمع.

✓ لابد من الوصول إلى مرحلة التعليم الراقي ومن ثم نشره على مستوى الدولة بالكامل مع الحفاظ على مبدأ التعليم مدى الحياة ولجميع أفراد المجتمع يعنى ذلك الارتقاء بمستوى التعليم من مرحلة رياض الأطفال مروراً بالتعليم الأساسي ثم الثانوي ومن ثم التعليم الجامعي وصولاً إلى مرحلة الدراسات العليا مع الحفاظ على ضمان استمرارية التعلم بعد التخرج وتحديدًا للعاملين.

✓ العمل على توطين العلم: ويتم ذلك من خلال بناء قدرة ذاتية مسؤولة عن البحث والتطوير هادفة إلى تحقيق نسق من الإبداع والابتكار الناتج عن توطين العلم في ذلك المجتمع.

✓ الإسراع في عملية التحول في نمط الإنتاج ما قبل المعرفي إلى نمط الإنتاج المعرفي في ظل إقامة بيئة سياسية اقتصادية واجتماعية تحفز على تحقيق عملية التحول هذه.

✓ إنشاء نموذج معرفي عام وأصيل يعتمد الثقافة المحلية على أن يكون منفتح ومستنير على العالم ليستفيد من التطورات العالمية كما هو حاصل في أغلب دول جنوب شرق آسيا.

✓ إعطاء أهمية كبيرة للعملية التعليمية من حيث نوعية الكادر والتدريس فضلاً عن التوسيع في الإنفاق على التعليم بمستوياته ومراحله.

✓ العمل على توطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطور التقني في جميع النشاطات المجتمعية.

✓ الانتقال إلى نمط إنتاج المعرفة محلياً بعد توطين المعرفة.

✓ العمل على تأسيس نموذج معرفي نابع من الثقافة المحلية ومنفتح على العالم اعتماداً على الثقافة المحلية لكل دولة .

❖ خصائص مجتمع المعرفة:

هناك العديد من الخصائص التي تميز مجتمع المعرفة عن غيره من المجتمعات كما يأتي:

✓ التركيز والاهتمام برأس المال الفكري والعمل على الاستثمار الواسع برأس المال البشري.

✓ إن المعلومات في ظل مجتمع المعرفة غير قابلة للهلاك والتفتت ذلك لأنها معلومات تراكمية وإن الحكومة الالكترونية في مجتمع المعرفة تكون مفعلة.

✓ إن قيمة المعلومات في مجتمع المعرفة تظهر من خلال إمكانية استخدام هذه المعلومات والتي يفترض بيها أن تتصف بالدقة، والتي ستعتمد في اتخاذ القرارات الفاعلة في الاقتصاد القائم في ظل مجتمع المعرفة.

✓ انتشار التسويق الالكتروني في مجتمع المعرفة.

✓ إن العمل الذهني في ظل مجتمع المعرفة هو سر التطور لتكنولوجيا المعلومات.

✓ إن الصناعة القائمة في مجتمع المعرفة هي صناعة المعلومات.

✓ يعد الإبداع هو من أهم خصائص مجتمع المعرفة لأن المجتمع مبني أساساً على الإبداع.

- ✓ إن تكنولوجيا المعلومات في ظل مجتمع المعرفة لها القدرة على أن تمحو كل ما خلفته المرحلة الصناعية من تلوث بيئي.
- ✓ من خصائص مجتمع المعلومات هو أن نسبة أفراد المجتمع الذين يتعاملون بالمعلومات هم النسبة العظمى من أفراد المجتمع.
- ✓ التواصل المستمر بين أفراد المجتمع يكون من خلال وسائل التواصل الالكترونية.
- ✓ يكون استخدام الشرائح الالكترونية بدل الأوراق وتكون الكتب الالكترونية هي بدل الكتب الورقية في مختلف مفاصل المجتمع ويشمل ذلك حتى بالنسبة للمعاملات الرسمية.
- ✓ هناك تغير واضح جداً في الاستراتيجيات الإدارية في ظل مجتمع المعرفة يكون باتجاه اعتماد الإدارة الالكترونية .
- ✓ الإنتاج في ظل مجتمع المعرفة هو إنتاج كثيف المعرفة .
- ✓ انتشار أجهزة المعلومات المعاصرة بدلاً عن المكائن أو الاستخدام اليدوي.
- ✓ هناك تغيير كبير في نظم التعليم المدرسي حيث يكون باتجاه التعليم الالكتروني فضلاً عن تغيير المناهج التعليمية ولجميع المراحل وبما يخدم إقامة مجتمع المعرفة .

المبحث الثالث

مجتمع المعرفة- التكوين والمعايير

❖ مراحل تكوين مجتمع المعرفة:

هناك أربعة مراحل مهمة جداً لتكوين مجتمع المعرفة:-

المرحلة الأولى: تتمثل بتكوين رأس المال البشري الذي يشكل الطليعة لمجتمع المعرفة

والمتمثل بمستخدمي التقنية الحديثة.

المرحلة الثانية: وتسمى مرحلة الإصلاحات وتتضمن:

- إصلاح سياسي.

- إصلاح اقتصادي.

- إصلاح اجتماعي.

- إصلاح إداري.

- إصلاح منظومة التعليم.

- إصلاح منظومة القضاء.

- العمل على تحقيق التنمية البشرية.

المرحلة الثالثة: يكون السعي في هذه المرحلة باتجاه رفع إعداد المفكرين والمبدعين

والمبتكرين من خلال توفير البيئة الملائمة لهم لتحقيق هدف تكوين مجتمع المعرفة.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة يتم اكتمال تكوين مجتمع المعرفة والمركزة على إعادة

هندسة العملية التعليمية وهما يواكب التغيرات والتحديات القائمة والمتغيرة باستيفاء معايير الجودة.

فضلاً عن رفع تخصيصات البحث والتطوير والتي يفترض بأن تتوج بإنشاء نظام تعليم

إلكتروني كفوء.

❖ معايير مجتمع المعرفة:

- المعيار التكنولوجي: تكون تقنية المعلومات والاتصالات هي المصدر أو المورد الأساسي وفق المعيار التكنولوجي.
- المعيار الاجتماعي : وتتمثل بدور المعلومات للارتقاء بالمستوى المعيشي.
- المعيار الاقتصادي : يظهر الدور الاقتصادي للمعلومات والتي تتجلى بشكل (مورد - خدمة - سلعة - مصدر للقيمة المضافة - مصدر لخفق فرص عمل جديدة).
- المعيار السياسي: وتتمثل بحرية انتقال المعلومات التي تعمل على تطوير وبلورة العملية السياسية من خلال المشاركة الشعبية في القرار السياسي.
- المعيار الثقافي: والتي يعبر عنها (بالحرية الفكرية - الملكية الفكرية)أي تضمين القيم بالجانب الثقافي للمعلومات.

الفصل الرابع

الفجوة الرقمية

الفصل الرابع

الفجوة الرقمية

المبحث الأول/ الاقتصاد الرقمي

يعرف الاقتصاد الرقمي على انه التكامل والتنسيق المستمر بين كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد القومي فضلاً عن الاقتصاد الدولي من جهة أخرى، وبها يحقق الشفافية فضلاً عن إتاحة جميع المؤشرات الاقتصادية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية للدولة خلال فترة زمنية معينة.

❖ خصائص الاقتصاد الرقمي:

يمكن عرض أهم خصائص الاقتصاد الرقمي كما يأتي:

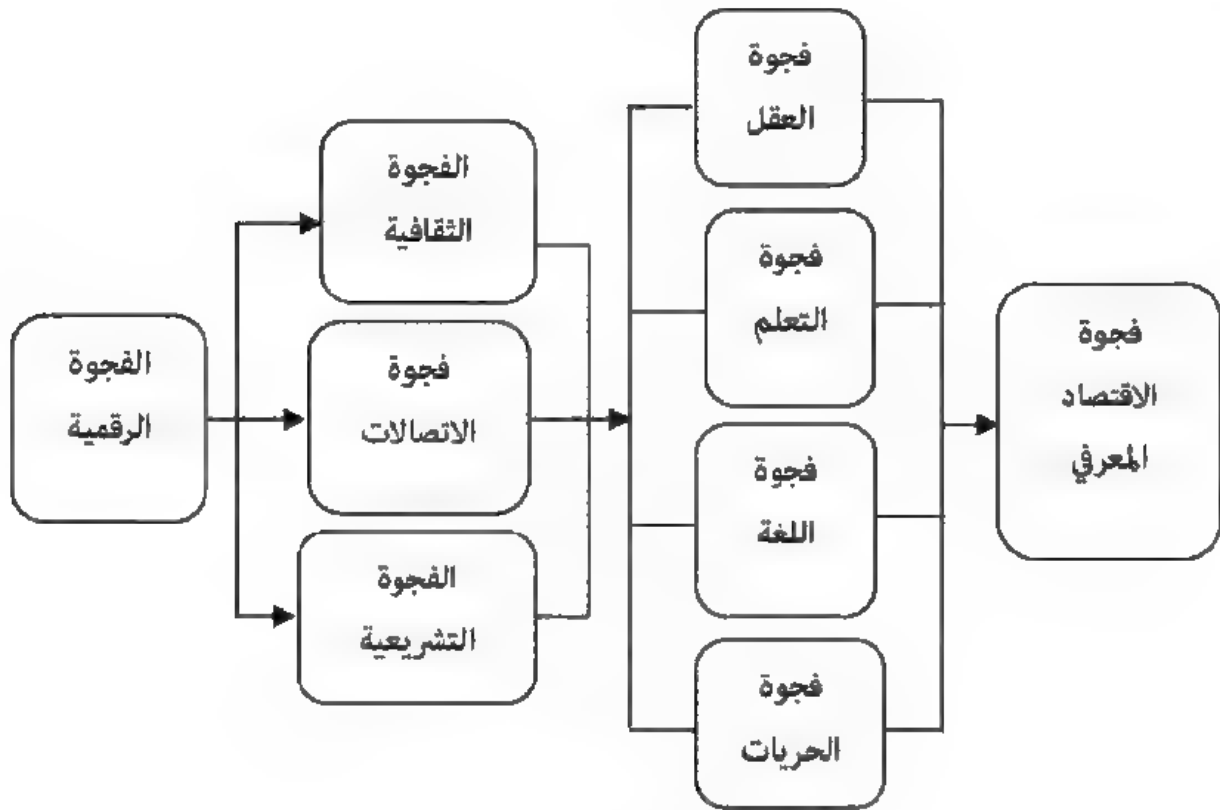
- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات من حيث الوقت والكلفة.
- هيكل السوق يكون مبني على المنافسة في الاقتصاد الرقمي.
- النمو الاقتصادي يكون سريع في ظل الاقتصاد الرقمي.
- المعلومات يجب أن تكون متاحة لاتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرقمي.

❖ مفهوم الفجوة الرقمية:

تتمثل الفجوة الرقمية في حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها الحديث مع حيازة مهارات التشغيل، وأن مصطلح الفجوة الرقمية هو مصطلح يتكون من جزئين، الأول رقمي وهي تعني رقمياً حسابياً وهي تقنية تعمل على نقل المعلومات بسرعة يطلق عليها (Bite) أي أن المعلومة تخزن وتحول إلى صورة أو نسق رقمي ينتمي إلى النظام العشري (صفر، واحد) والتي من خلالها يتم نقل المعلومة إلى أي موقع على الكرة الأرضية وتعتمد بذلك على سعة الحاسوب وكذلك على كفاءة شبكة الاتصالات (الانترنت).

أما الجزء الثاني هو فجوة يطلق عليها (Gap) والتي نعني بها الفجوة التقنية .

إن الفجوة الرقمية تتمثل في فجوة الوصول إلى مصادر المعرفة واستيعابها (بالتوعية والتعليم والتدريب والتأهيل) وبالتالي استثمارها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وتتمثل الفجوة الرقمية بالهوة الفاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في الوصول إلى مصادر المعلومات ومن ثم إلى المعرفة وأخيراً إلى القدرة على استغلال هذه المعرفة في المجال الاقتصادي.



مخطط (4)

مركب الفجوة الرقمية في الاقتصاد

من المخطط رقم (4) يتضح أن الفجوة الرقمية أو ما تسمى بفجوة الفجوات تتمثل بالمحصلة النهائية بصعوبة الوصول إلى مصادر المعرفة سواء بسبب ضعف البنى التحتية أو بسبب ضعف الوسائل الآلية المتاحة لدى الدولة (الشبكات) والاتصالات والناتج أصلاً بسبب ضعف نوعية التعليم والتدريب والتأهيل وبالتالي عدم إمكانية توظيف المعرفة اقتصادياً، الأمر الذي سيقود في النهاية إلى عدم إمكانية توليد المعرفة ولذلك وتمرور الوقت تزداد الفجوة إلى الحد الذي يصبح معه من الصعب ردم هذه

الفجوة خلال مدة قد تطول في إعمار الدول والأمم لأنها ستتحول إلى فجوة الاقتصاد الرقمي ما بين الدول المتطورة والدول النامية.

❖ تاريخ الفجوة الرقمية:

يعود تاريخ الفجوة الرقمية الى الثورة الرقمية التي بدأت مع بداية العقد الثاني من القرن الماضي والتي شملت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات فاسحة بذلك المجال لاندماج مكوناتها وانصهارها في بنية واحدة .

عليه يمكن القول أن الفجوة الرقمية هي سبب وليست نتيجة في تحقيق التحولات التكنولوجية السريعة في نهاية القرن الماضي حيث كان العالم مقسم في حينها إلى عالم غربي وعالم شرقي ودول نامية .

أي أن الفجوة الرقمية هي امتداد للفجوة التكنولوجية من القرن الماضي. ومما لاشك فيه أن كل من الفجوة التكنولوجية ومن ثم الفجوة الرقمية تؤثر ضعف حكومات الدول النامية والتي تعاني من الفجوة الرقمية في قدرتها على اعتماد سياسات ثقافية وتعليمية واجتماعية واقتصادية لردم هذه الفجوة.

العوامل المؤثرة في الفجوة الرقمية:

إن أهم العوامل المؤثرة في الفجوة الرقمية يمكن عرضها بما يأتي:

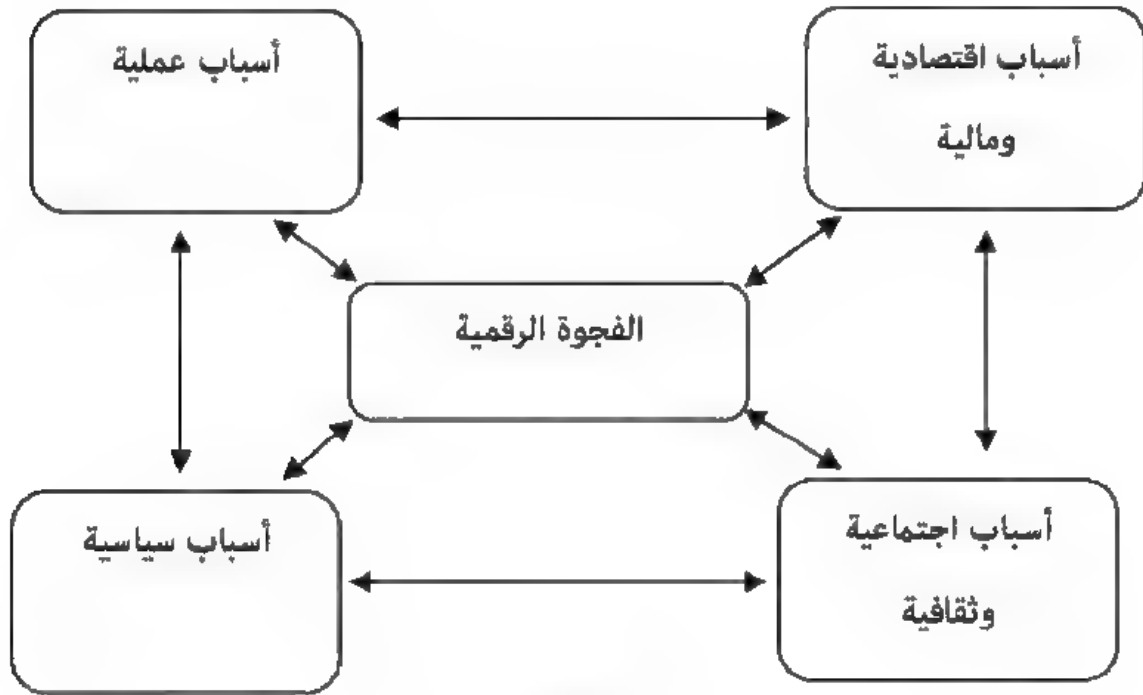
- مستوى الدخل فكلما زاد الدخل انخفضت الفجوة الرقمية.
- الفئة العمرية فكلما زادت الفئة العمرية زادت الفجوة الرقمية.
- الجنوسة، لم يؤثر متغير الجنوسة بأن له تأثير في إحداث الفجوة الرقمية.
- التحصيل العلمي حيث كلما زاد التحصيل العلمي كلما انخفضت الفجوة الرقمية.

المبحث الثاني

أسباب الفجوة الرقمية

هناك العديد من الأسباب تكمن وراء ظهور الفجوة الرقمية والتي يمكن عرضها من خلال

المخطط الآتي:



مخطط (5)

أسباب الفجوة الرقمية

عليه فإن الفجوة الرقمية هي ذات تأثير متبادل أي تؤثر وتتأثر بكل من:

– الأسباب الاقتصادية والمالية.

– الأسباب العلمية.

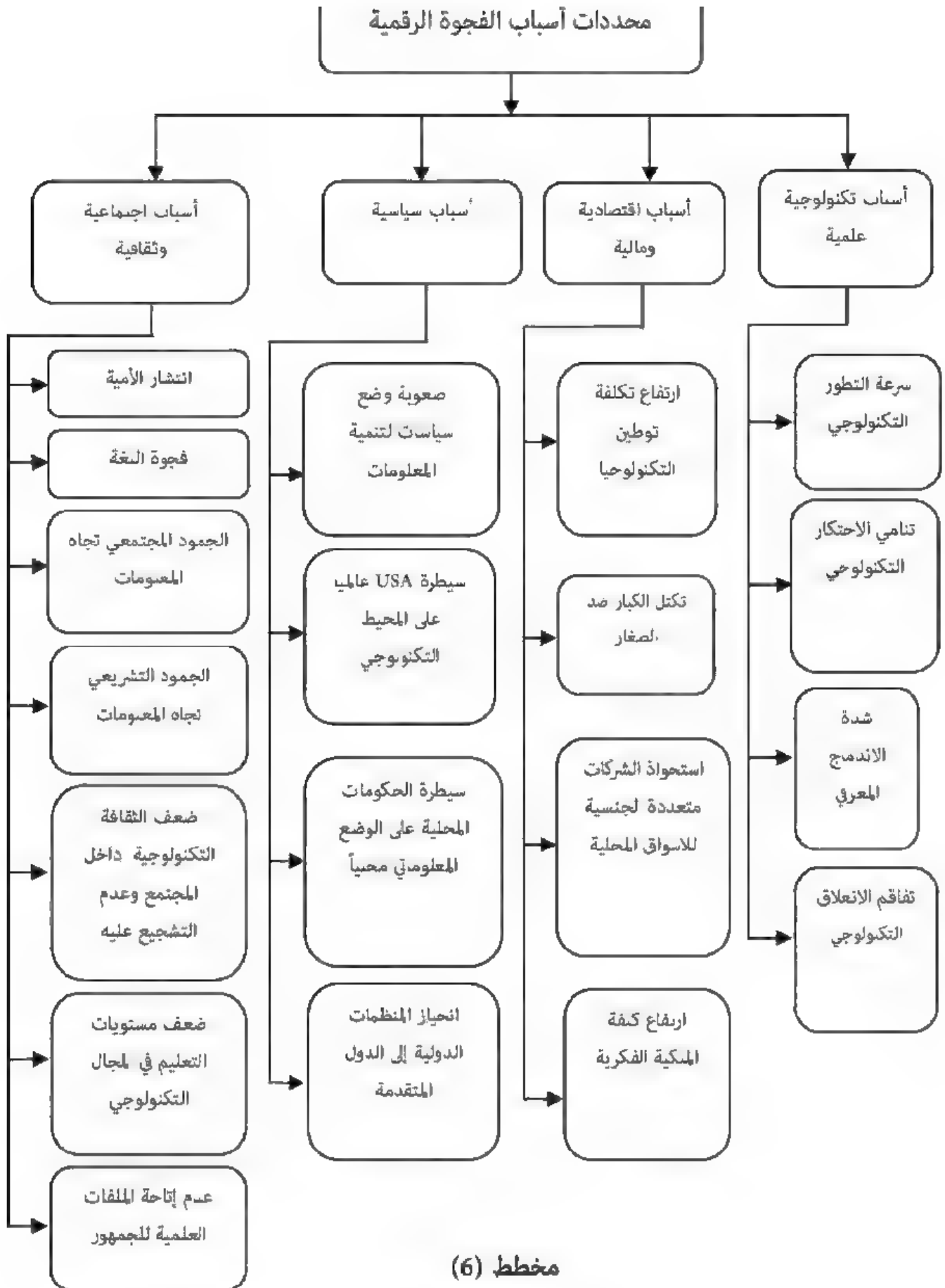
– الأسباب الاجتماعية والثقافية.

– الأسباب السياسية.

وهذه الأسباب بدورها تنشأ نتيجة أسباب تسمى المركبات أو المحددات.

أي إن لكل سبب من أسباب الفجوة الرقمية مجموعة من المحددات والتي يمكن توضيحها

من خلال المخطط الآتي:



محددات أسباب الفجوة الرقمية

❖ طرق قياس الفجوة الرقمية:

يتم قياس الفجوة الرقمية من خلال حساب مؤشر الوصول الرقمي، وأن مؤشر الوصول الرقمي يعتمد على خمسة مؤشرات أساسية:-

✓ مؤشر البنية التحتية.

✓ مؤشر الاستطاعة المادية.

✓ مؤشر المعرفة.

✓ مؤشر الجودة.

✓ مؤشر الاستخدام.

- مؤشر البنية التحتية : يقاس بعدد المشتركين في الخطوط الثابتة (الهواتف الأرضية) وعدد المشتركين في الخطوط المحمولة لكل 100 من السكان.

- مؤشر الاستطاعة المادية: يعبر هذا المؤشر عن كلفة الدخول إلى الانترنت كنسبة من متوسط دخل الفرد.

- مؤشر المعرفة: يقاس هذا المؤشر بعدد الذين يعرفون القراءة والكتابة، ونسبة الطلبة في التعليم الثانوي والجامعي من الفئة العمرية المماثلة.

- مؤشر الجودة: يقاس هذا المؤشر بنصيب الفرد من سعة الانترنت وعدد المشتركين في شبكة الانترنت.

- مؤشر الاستخدام: ويقاس بعدد المشتركين في شبكة الانترنت لكل 100 شخص.

المبحث الثالث

النتائج المترتبة على ظهور الفجوة الرقمية

- إن طبيعة النظام الدولي العالمي (منظمة التجارة، الجات، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) قادت إلى زيادة هيمنة الدول المتقدمة إلى جانب ضعف الدول النامية (لأسباب سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية علمية) مما أدى ليس فقط إلى ظهور الفجوة الرقمية وإنما إلى اتساع هذه الفجوة الرقمية.
- التأخر في تبني مظاهر المعرفة والمتمثلة في (الحكومة الالكترونية- التجارة الالكترونية- التمويل الالكتروني- النقود الالكترونية...) بسبب ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي قاد إلى تأخر هذه الدول النامية وضعف معدلات النمو فيها.
- عدم إمكانية الدولة التي تعاني من الفجوة الرقمية للتكيف مع الاتفاقات الدولية (الجات...الخ).
- الجمود الذي رافق الاقتصاد في الدول النامية وعدم إمكانية التحول إلى اقتصاد تنافسي.
- تدني المستوى العلمي والانعزال عن الاقتصادات العالمية المتطورة.
- انخفاض الوعي التكنولوجي وضعف التواصل مع العالم الخارجي المتقدم.
- تزايد حدة الفقر المعلوماتي والذي تحول عبر سلسلة من التأثيرات الى ضعف في المستوى الاقتصادي.
- غياب الشفافية في أغلب الدول التي تعاني من الفجوة الرقمية وتحديدأ الدول النامية.
- ضعف الاتصال الإنساني بين الدولة التي تعاني من الفجوة الرقمية مع حضارات العالم والتي ستؤدي في النهاية إلى ظهور الفجوة الحضارية.

❖ وسائل معالجة الفجوة الرقمية:

هناك ثلاثة مسارات أساسية يمكن من خلال اعتمادها معالجة الفجوة الرقمية وكما يأتي علماً أن هذه المعالجة لا يمكن أن تتم بمعزل عن تدخل الدولة.

1- المسار الاقتصادي والمالي.

2- المسار التقني والمعلوماتي.

3- المسار الاجتماعي.

1- المسار الاقتصادي:

تتولى وزارة التخطيط أو الجهات التخطيطية موضوع بناء مجتمع المعلومات وفي هذا الصدد لابد من تضامن جهود الدولة والقطاع الخاص والمختلط والمؤسسات المدنية (مجتمع مدني إعلام صحافة) للضغط باتجاهين الأول باتجاه تشريع قوانين وتعليمات تعمل على معالجة الفجوة الرقمية والثاني هو تحفيز الشركات العامة والخاصة والمختلطة باتجاه معالجة الفجوة الرقمية من خلال تشجيع الاستثمار التقني والمعلوماتي.

2- المسار التقني والمعلوماتي:

و يتم ذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية من رياض الأطفال وحتى الدراسة الجامعية من خلال تضمين مواد تتعلق بدراسة الحاسوب والمعلوماتية، فضلاً عن تطوير عمل مراكز البحث والتطوير في الشركات باتجاه تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم تحويل هذه الرؤى إلى دافع عملي من خلال برامج تعتمد عليها الشركات للتطبيق العملي.

3- المسار الاجتماعي:

يبرز هنا موضوع التوعية الاجتماعية التي تركز على ضرورة ردم الفجوة الرقمية لما تشكله من مخاطر على الاقتصاد والدولة ككل لان هذه الفجوة سوف تعمل على تراجع النمو في الدول التي تعاني من الفجوة الرقمية وتراجع معدلات الإنتاج والتشغيل والدخل وأخيراً تراجع الرفاهية على مستوى الدولة ككل.

وبالمقابل فإن محاربة الأمية الرقمية بكل الوسائل سوف يقود ذلك إلى الارتقاء بجميع مرافق الدولة سواء التعليمية أو الصحية والنقل والصيرفة فضلاً عن بقية القطاعات الخدمية والإنتاجية وانعكاسها على الإنتاجية الكلية للدولة ومن ثم الارتقاء بمستوى الرفاهية للشعب والدولة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعميم تجارب لدول نجحت في اجتياز هذه المعضلة وتمكنت من ردم الفجوة الرقمية.

الفصل الخامس

التعليم

الفصل الخامس

التعليم

المبحث الأول/ مفهوم التعليم

لنتناول مفهوم التعليم لابد من تناول مفهوم التعلم.

يعرف التعلم على انه استعداد المتعلم للحصول على المعلومات حول موضوع معين لرفع

خبراته أو مهاراته العلمية والعملية في مجال تخصصي معين.

كما ويعبر عن التعلم على انه النشاط الذي يهدف الحصول منه على خبرات فضلاً عن

المهارات والمعارف الجديدة.

يعرف أيضاً على انه النشاط الذي يقوم به المتعلم بذاته من خلال الاعتماد على ما متاح من

برامج ومواد تعليمية مصممة مسبقاً، والتعلم هو أسلوب يعتمد على الذات، حيث يعتمد المتعلم

على نفسه في انجاز العملية.

التعليم: يشار إلى التعليم على أنها عملية منظمة يقوم بها المعلم وتهدف إلى نقل المعارف

(المعلومات والمهارات) إلى المتعلمين (الطلبة).

❖ مسارات التعليم:

هناك ثلاثة مسارات أساسية لعملية التعليم هي:

- التعليم الرسمي (التعليم الحكومي).
- التعليم غير الرسمي (التعليم الخاص الأهلي).
- التعليم التلقائي (التعليم الذاتي).

نظام التعليم: هو النظام الذي يشمل تنظيم عمل الهيئات والمؤسسات التعليمية بشكل

قانوني ورسمي ومنهجي لكافة مراحل العملية التعليمية من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم

الجامعي، والنظام التعليمي يهدف إلى تحقيق تعليم يتصف بالفاعلية والكفاءة من خلال إدارة

مركبات العملية التعليمية والتي تشمل:

● إنشاء البنى التحتية (قاعات دراسية- مختبرات- مكاتب- مخازن- ساحات- مرافق

ترفيهية- مباني وإنشاءات متعددة الأغراض).

● الطلبة.

● الهيئة التدريسية مع الإدارات.

● منهاج تعليمي وفق كتب سواء الكترونية أو ورقية مخصصة لذلك.

❖ سمات النظام التعليمي:

يتصف النظام التعليمي بعدد من السمات لعل أهمها:

- أن يكون النظام التعليمي مستقلاً لا يتم التدخل فيه من أية جهة إلا لأسباب قاهرة.

- يسعى النظام التعليمي إلى تحقيق التداخل البناء بين جميع أركانه (الطالب- الأستاذ-

المادة التعليمية- الإدارة- البنى التحتية- قاعات دراسية- مكتبة- مختبرات).

- أن النظام التعليمي يهدف الى رفع القدرات العلمية للطلبة تدريجياً عبر المراحل الدراسية

المختلفة بحيث تكون مخرجات النظام التعليمي وفق مواصفات وقدرات معينة يحصل عليها

الطالب خلال سنوات الدراسة التي استوفاه.

- أن يتصف النظام التعليمي بالمرونة.

- تأثير النظام التعليمي بالبيئة المحيطة به وهو المجتمع من خلال العملية التعليمية

للطلبة والذين يتم الحصول عليهم من البيئة المحيطة بالنظام التعليمي وهو (المجتمع) ومخرجات

العملية التعليمية تتجه نحو سوق العمل في البيئة المحيطة به (المجتمع) إذ أن النظام التعليمي يؤثر

ويتأثر بالمجتمع.

اقتصاديات التعليم: هو العلم الذي يستخدم أفضل الطرق للموائمة بين الموارد المتاحة

للتعليم سواء البشرية منها أو المالية أو المادية بهدف الحصول على مخرجات تعليمية مؤهلة علمياً

ومعرفياً للعمل بمهارة تخصصية عالية من اجل بناء مستقبل أفضل من الحاضر القائم.

إن للتعليم أهمية كبيرة وقيمة اقتصادية عليا خاصةً في ظل الاقتصاد المعرفي حيث يعد التعليم أحد الأركان المهمة للاقتصاد المعرفي وله دور مهم في بناء الاقتصاد المعرفي، ذلك أن اكتساب المعرفة الجديدة لا تتم إلا من خلال التعليم وما يتبعها من تدريب، وتوضح أهمية ودور التعليم من خلال دور وأهمية قوة العمل حيث يشير دينسون أن الدخل المتحصل عليه من الموارد الطبيعية على مستوى العالم يشكل 5,4 % من الناتج القومي الإجمالي في حين أن دخل رأس المال المادي يشكل 5,22 % من الناتج القومي الإجمالي بينما يشكل دخل رأس المال البشري 73 % من الناتج القومي الإجمالي وبالتالي فإن رفع مستوى التعليم وزيادة إمكانية العامل من خلال التدريب والتأهيل الإضافي سوف ينعكس بشكل مباشر على إنتاجية العمل أولاً ومن ثم في الإنتاجية الكلية ذلك أن العامل ذي التعليم والتأهيل والتدريب الأعلى سوف يكون أداءه أعلى مقارنةً بمن هو أقل تدريباً وتأهيلاً وتعليماً منه، فضلاً عن ذلك فإن التعليم الإضافي والتدريب الأعلى سوف يجعل قوة العمل أكثر مرونة في اختيار المهنة.

إن التعليم هو مفتاح المعرفة وبالتالي هو ركن مهم وأساسي من أركان الاقتصاد المعرفي، لكن نوعية التعليم له دور مهم خاصةً التعليم المبني على تطوير المهارات التقنية وتطوير الأفكار باتجاه الاختراعات والابتكارات فضلاً عن الاكتشافات، عليه فإن التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي يجب أن يكون باتجاه التعلم مدى الحياة.

❖ أهمية التعليم كأحد أركان الاقتصاد المعرفي:

يحتل التعليم أهمية كبيرة كونه أحد أركان الاقتصاد المعرفي حيث يشكل أحد أهم مقومات الاقتصاد المعرفي وتحديدًا التعليم الإلكتروني، وبشكل عام يمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للتعليم بما يأتي:-

- للتعليم دور مهم في تطوير قدرات العاملين من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لتساعدتهم في أداء دورهم في سوق العمل وبالتالي فإن الأداء الأكبر والإنتاجية الأعلى ترتبط بالتعليم الأفضل والتدريب والتأهيل الأكبر والذي

سينعكس في رفع إنتاجية العامل أولاً ثم إنتاجية الوحدة الاقتصادية وأخيراً رفع مستوى الإنتاجية على مستوى الدولة ككل والذي سيكون له الدور المهم في تحقيق التطور والنمو السريع داخل الدولة.

- إن عدد سنوات التعليم ونوعية التعليم تسهم بشكل واضح في رفع قدرة الاقتصاد على أحداث وتحقيق التطور العلمي والتقني وتحديدًا التعليم المهني فضلاً عن تعميق البحث العلمي باتجاه تحقيق التطور التكنولوجي.

- الارتقاء بمستوى التعليم ومختلف التخصصات يعد أداة مهمة في تطوير الاقتصاد من خلال إيجاد وسائل وأساليب يكون لها دور في اكتشاف موارد جديدة فضلاً عن تطوير استخدامات الموارد القائمة وبالتالي رفع درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية المتاحة.

- الارتقاء بالتعليم وخاصةً في المجال التكنولوجي يساهم بالإحلال المستمر للآلة محل اليد العاملة، الأمر الذي يقود إلى رفع الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتقليص زمن الإنتاج للوحدة المنتجة.

- التطور التكنولوجي الناتج عن تطور التعليم سيكون له تأثير على مختلف فروع الاقتصاد القومي إذ سيقود إلى خلق فرص عمل جديدة لم تكن موجودة سابقاً فضلاً عن التغيير في طبيعة المهنة باتجاه تكثيف رأس المال والتي يديرها عمال ذات مهارات عالية.

- ومما لا شك فيه فإن التطورات التكنولوجية سوف تدفع باتجاه اختيار يد عاملة ذات تأهيل عالي يكون لها القدرة على مواكبة هذه التطورات وبالمقابل سوف ينخفض الطلب على اليد العاملة ذات التأهيل المنخفض كل ذلك في ظل الاقتصاد المعرفي الأمر الذي يتطلب تطوير وتوسيع التعليم.

- يسهم التعليم في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بسبب ارتفاع المستوى الثقافي والمعرفي لديهم الأمر الذي سينعكس في تحقيق الرشادة والعقلانية في

سلوكياتهم وقراراتهم الاقتصادية سواء المتصل منها بالاستثمار والإنتاج أو المتصل منها بالاستهلاك، والتي ستكون مبنية على حساب العوائد والتكاليف بحيث يتم الوصول إلى القرار الرشيد المبني على هذا الأساس.

- يسهم التعليم في رفع الوعي والثقافة الصحية للمواطنين الأمر الذي سينعكس في تحسين المستوى الصحي للمواطنين وبما يؤثر في زيادة إنتاجية الفرد ومن ثم زيادة دخل الفرد وتحسين المستوى المعيشي والذي سيقود إلى رفع درجة الرفاهية داخل المجتمع، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع درجة السعادة للمجتمع ككل والذي يعد أحد المعايير المهمة في عالم اليوم.

وقد اعتبر الفريد مارشال أن أعلى أنواع رأس المال قيمةً هو رأس المال البشري ودعا إلى الاستثمار فيه حيث أكد على ضرورة مشاركة الدولة في تحمل نفقات التعليم ذلك أن عائد التعليم هو عائد عظيم على مستوى الدولة ولأن تقدم الأمم لا يتم إلا عن طريق شعوبها الأكثر تعليماً وتأهيلاً، من هنا جاءت الأهمية الاقتصادية للتعليم كونه الأساس المهم للدخول إلى الاقتصاد المعرفي. و في هذا الصدد قسم كل من هاريسون ومايرز دول العالم من حيث مستوى التطور إلى أربعة مستويات اعتماداً على مستوى التعليم.

❖ تصنيف تطور دول العالم وفق مستوى التعليم:

- 1- الدول الأقل نمواً.
- 2- الدول النامية جزئياً.
- 3- الدول شبه المتقدمة.
- 4- الدول المتقدمة.

1- **الدول الأقل نمواً:** وهي الدول التي تعاني من ضعف في التعليم وانخفاض في الإنفاق على التعليم كنسبة في GDP كما تتصف هذه الدول بارتفاع نسبة التسرب في التعليم ويشير القيد المدرسي إلى أن 5,40 % من الفئة العمرية 6-12 سنة في الدراسة الابتدائية و3% في الفئة العمرية 12-18 في المرحلة الثانوية واغلب الدول

الأقل نمواً يكون فيها عدد الجامعات والمعاهد قليل جداً وتتركز هذه الجامعات بالعاصمة.

2- الدول النامية جزئياً: وهي الدول التي قطعت شوطاً محدوداً في طريق التقدم حيث

يتميز فيه التعلم بالتطور السريع بالكم على حساب جودة التعليم فضلاً عن ارتفاع نسبة التسرب في التعليم.

3- الدول شبه المتقدمة: وهي الدول التي قطعت شوطاً متوسطاً في طريق التقدم ويتميز

التعليم فيها بارتفاع نسبة المقيدين في الدراسة فضلاً عن إلزامية التعليم كما تتميز هذه الدول بارتفاع أعداد الجامعات إلا أن ما يميزها هو محدودية الإمكانيات المادية محدودة مع نقص في بعض التخصصات المهمة.

4- الدول المتقدمة: وهي الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في طريق التقدم وحققت مستوى

اقتصادي متطور وتحديداً في مجال الصناعة فضلاً عن ارتفاع تأهيل العنصر البشري وتتصف هذه الدول بارتفاع التخصيصات للتعلم والبحث والتطوير والابتكار فضلاً عن الجودة العالية للتعليم.

المبحث الثاني

التعليم الالكتروني في ظل الاقتصاد المعرفي

يعد التعليم الالكتروني هو احد أساليب التعليم التي تعمل على إيصال المعرفة للطلاب باستخدام الحاسب الآلي وشبكة الاتصالات، الأمر الذي يعمل على اختصار الوقت والجهد والكلفة وإعطاء عائد وفائدة كبيرة وبصورة تمكن الإدارة التعليمية من ضبط وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

والتعليم الالكتروني يتمثل بتوزيع محتوى التعليم من خلال بنية شبكية سواء كانت الانترنت أو الانترنت أو الأكسترنات، للتعليم الالكتروني غمطان رئيسيان:

- التعليم المتزامن: الذي يشير إلى عمليات التدريب التي تجري في الزمن الحقيقي، حيث يتصل الطلبة بالشبكة في وقت محدد ليلتقوا دروسهم ويتفاعلوا مع زملائهم الافتراضيين وبحضور مدرسين افتراضيين.

- التعليم غير المتزامن: هو الذي لا يرتبط بوقت معين أو محدد وإنما يجري في فترات زمنية مختلفة، حيث يستطيع الطلبة الوصول الى المادة العلمية في أي وقت يشاءون، بدون حضور المدرسين والزملاء.

المدارس الالكترونية:

هي المدارس والمؤسسات التعليمية الأساسية التي تتوفر فيها التكنولوجيا المعلوماتية ووسائل الاتصال بالانترنت في الصفوف المدرسية، وتشكل جزء لا يتجزأ من عملية التعليم.

الجامعات الافتراضية:

هي توفير التعليم الالكتروني بنمطيه المتزامنة وغير المتزامنة، للدراسات الأولية والدراسات العليا، وتتميز الجامعات الافتراضية بكونها بوابات لمجموعة من البرامج التعليمية، من ضمنها التعليم عن بعد والتعليم المستمر.

كما أن تطوير التعليم باتجاه الدخول إلى الاقتصاد المعرفي لابد أن يواكبه تطوير للمناهج التعليمية فضلاً عن الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني والذي يعد حاجة ماسة من خلال الحلول التي يقدمها فضلاً عن تدريب الطلبة وتأهيلهم على استخدام التقانات الرقمية والوسائط المتعددة.

عليه فإن التعليم الإلكتروني يتمثل باستخدام التقانات والوسائط الرقمية لإيصال ودعم وتعزيز عملية التعليم والتقييم.

متطلبات التعليم الإلكتروني: هناك العديد من المتطلبات الأساسية لابد من توافرها و التي تتمثل بما يأتي:

✓ بنية تحتية (رياض أطفال- مدارس أساسية ابتدائية، ثانويات، معاهد، جامعات) مجهزة بالحاسوب ومرتبطة بالشبكة الدولية (الانترنت).

✓ تدريب الطالب على الاستخدام الكفوء للأجهزة المستخدمة في عملية التعليم.

✓ تدريب الأستاذ على الاستخدام الكفوء للأجهزة المستخدمة في عملية التعليم.

✓ إعداد المناهج والبرامج التعليمية إلكترونياً.

✓ سن القوانين والأنظمة والتعليمات في المجال التعليمي وبما يتوافق والتعليم الإلكتروني لتنظيم سير العملية التعليمية.

✓ مواكبة التطورات العالمية ونقل التجربة إلى العملية التعليمية بحيث تجعلها تواكب أحدث المستجدات في مجال التعليم الإلكتروني.

✓ وفي حالة عدم اعتماد نظام التعليم الإلكتروني المفتوح فلا بد من توافر المواد التعليمية على مدار الساعة على الشبكة العالمية.

• أدوات التعليم الالكتروني:

تشتمل أدوات التعليم الالكتروني على العديد من العناصر والتي تتمثل بما يأتي:

1- الأجزاء الصلبة Hardware: وتتمثل بالحاسب الشخصي.

2- البرامج Software.

3- الخادم Server وتتضمن سعة استيعاب الخادم للبرامج التي يجب أن ينفذها الخادم.

4- الشبكات Networks والتي تكون على ثلاثة أنواع:

✓ شبكة محلية (انترانيت).

✓ شبكة واسعة (اكسترانيت).

✓ شبكة دولية انترنت.

5- أدوات الوصول للتعليم الالكتروني: ويتم ذلك من خلال المتصفح ومشغل الوسائط.

6- أدوات تزويد التعليم الالكتروني: حيث يعد الخادم من الأدوات الأساسية في التعليم

الالكتروني فهو البرنامج الذي يرسل صفحات الويب إلى المتصفح.

❖ أولويات التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي:

تعدد وتنوع أولويات التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة وتختلف هذه الأولويات

باختلاف الدول فضلاً عن اختلاف الوقت ويمكن تحديدها بما يأتي:-

✓ أولوية محو الأمية للكبار: ذلك أن عملية محو الأمية سوف تعطي الفرصة للتعلم

والحصول على المعارف والمهارات، الأمر الذي يحسن من دورهم في النشاط الاقتصادي.

✓ إعطاء الأولوية لتعليم الإناث : تتمثل بتقديم حوافز تدفع باتجاه تعليم الإناث لأهمية

دور المرأة في المجتمع.

✓ تخطيط التعليم وهما يضمن تحقيق تطور في إعداد الطلبة مع التركيز على الاعداديات المهنية لأهميتها في تطوير المجتمع فضلاً عن الطابع العلمي والتطبيقي للبرامج التعليمية مع الارتقاء بالجودة النوعية للتعليم.

✓ العمل على تطوير المناهج لتعليمية وأساليب التعليم وطرق التعليم وهما يواكب المتطلبات في ظل الاقتصاد المعرفي.

✓ التركيز على الأقسام التطبيقية في الدراسة الجامعية.

✓ التركيز على التدريب والتعليم المستمر مدى الحياة.

✓ تنشيط فرص التعليم الذاتي والذي يعد جانب مهم وأساسي في تنمية الموارد البشرية.

المبحث الثالث

مؤشر التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي

يتكون مؤشر التعليم من قيم تتراوح بين (0-10) درجة، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 10 دل ذلك على رقي التعليم في تلك الدولة وانخفاض قيمة المؤشر تشير إلى انخفاض مستوى التعليم في تلك الدولة.

ومؤشر التعليم يتضمن نوعين من المتغيرات وهما:-

1- متغيرات التعليم العام.

2- متغيرات الجنوسة.

1-متغيرات التعليم العام: هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في مؤشر التعليم وهي:-

✓ الإنفاق على التعليم كنسبة في GDP.

✓ معدل وصول الانترنت إلى المدارس.

✓ متوسط سنوات الدراسة.

✓ معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فما فوق).

✓ النسبة المئوية للطلبة الملحقين في الدراسة الثانوية.

✓ النسبة المئوية للطلبة الملحقين في الدراسة بعد الثانوية.

✓ معدل العمر المتوقع للسكان.

✓ العمالة التقنية كنسبة من إجمالي قوة العمل.

✓ نوعية التعليم العلمي والرياضي.

✓ التدريب المستمر للهيئة التعليمية وعلى مختلف مستوياتها.

✓ نوعية الإدارات التعليمية.

✓ معدل هجرة المتعلمين من الدولة.

✓ معدل الطلبة في مادتي العلوم والرياضيات.

2- المتغيرات المؤثرة على الجنوسة:

✓ مؤشر تطور الجنوسة.

✓ النسبة المئوية للنساء من إجمالي قوة العمل.

✓ النسبة المئوية للنساء من إجمالي مقاعد البرلمان.

✓ النسبة المئوية للإناث الملتحقات في الدراسة الثانوية من إجمالي عدد الطلبة .

✓ نسبة الطالبات الملتحقات بالدراسة الجامعية.

❖ عوائد التعليم الالكتروني في ظل الاقتصاد المعرفي:

إن أي نظام تعليمي لا يعي ولا يدرك أهمية الاقتصاد المعرفي ولا يتكيف معه سوف يضيع

فرصة مهمة جداً من فرص تطوير الدولة.

ويمكن إيجاز عوائد التعليم الالكتروني في ظل الاقتصاد المعرفي بما يأتي:-

✓ تنمية قدرة الطالب على التعليم المستمر واكتساب المعرفة وتوظيفها وإنتاجها وتبادلها.

✓ تنمية القدرة على البحث والاكتشاف والابتكار.

✓ تمكين الطالب من توظيف تقنية المعلومات والاتصالات بفاعلية.

✓ تنمية القدرات العقلية والإبداعية دعماً للتفوق والتميز.

✓ تعزيز القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات.

✓ التدريب باتجاه التحليل والربط لتنمية القدرة على الفهم والاستنباط والتفكير.

✓ تعزيز القدرة على احداث التغيير والتطوير داخل الدولة.

الفصل السادس

الابتكار والإبداع

الفصل السادس

الابتكار والإبداع

المبحث الأول/ مفهوم الابتكار والإبداع

الإبداع لغة: هو بدع الشيء أي أنشأه على غير مثال سابق وابتدع الشيء أي اخترعه.

الإبداع هو إيجاد شيء من العدم، أو هو الإيجاد والتكوين والابتكار.

البدیع هو الشيء الجديد، والبدع هو شيء يظهر لأول مرة واقتصادياً فالإبداع هو القدرة على

تكوين وإنتاج منتج جديد أو تطوير منتج قائم يُمكن من تحقيق إشباع ويُمكن إنتاجه على مستوى تجاري.

الابتكار innovation هي كلمة مشتقة من كلمة بكر أو بَكَرَ هو التقدم في الوقت أو أتاه

بأول مرة أي بَكَرَ إلى الشيء.

الفرق بين الابتكار والإبداع:

الابتكار هو الوصول إلى منتج جديد لا يتصف بالجمال بدرجة عالية بينما الإبداع هو تحقيق

المنتج الجديد ولكن بجمالية عالية.

الابتكار:

تعدد مفاهيم الابتكار بتعدد اتجاهات الباحثين وخلفياتهم العلمية والفكرية وقد جاء في

تعريف الابتكار على أنه يتمثل في قدرة الشخص في التخلص من التفكير النمطي واعتماد منهج جديد

في التفكير، إذ أن الابتكار يأتي من عقول البشر أي أن العقل الإنساني هو مصدر الابتكار.

أما التعريف الاقتصادي للابتكار: يتمثل بسبق الآخرين بإنتاج شيء جديد لم يكن موجود

سابقاً والتي جاءت نتيجة تفاعل خبرة الشخص والإمكانات العقلية الموجودة لديه من جهة مع

الموارد المتاحة لديه من جهة ثانية وأن هذا التفاعل يكون بطريقة جديدة غير مألوفة بحيث ينتج

عنه منتج جديد لم يكن موجود سابقاً.

لتحقيق الفكرة وعدم بقائها مجرد خيال أو تصور في فكر الإنسان لابد من تطبيق هذه الفكرة، أي أنها فكرة جديدة وخلاقة يتم تطبيقها تجريبياً ثم تنتقل إلى الإنتاج التجاري وبالتالي يسوق هذا المنتج التجاري.

أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للابتكار فهو: "مجموعة من الخطوات الفنية والمالية والعلمية المشتملة على البحث والتطوير والتي تلزم لتسويق منتج جديد أو تطوير منتج ما".

❖ خصائص الابتكار:

للابتكار العديد من الخصائص لعل أهمها:

- من خصائص الابتكار هو الوصول إلى شيء جديد غير موجود سابقاً سواء أكان ذلك بشكل كلي أو بشكل جزئي.
- يمكن أن يكون الابتكار بشكل تمايز وهو أن يأتي المنتج بمنتج يختلف عما يأتي به المنتجون الآخرون.
- الابتكار يمكن أن يعبر عنه بالقدرة على اكتشاف الفرص أي القدرة على توقع الاحتياجات المستقبلية ومن ثم إشباع هذه الحاجة من خلال منتج معين.
- الابتكار هو قدرة المنتج على أن يكون هو الأول في الوصول إلى ذلك المنتج أي انه تميز في إنتاج ذلك المنتج عن المنتجين الآخرين.

❖ محددات الابتكار:

هناك ثلاثة محددات أساسية تحكم الابتكار وتتمثل بما يأتي:

- محددات شخصية.
- محددات تنظيمية.
- محددات بيئية.

– المحددات الشخصية:

وتتمثل بالعوامل المتعلقة بشخصية المبتكر حيث بين العلماء أن المبتكرين تجمعهم صفات مشتركة تتمثل بما يأتي:

- ✓ رغبة كبيرة في الاستطلاع والاستكشاف.
- ✓ يستخدمون طرق غير تقليدية في انجاز الأمور.
- ✓ لديهم خيال واسع وتصورات ذهنية لنماذج منتجة جديدة أو رؤية ذهنية لحل مشكلة ما.
- ✓ يتميز المبتكرون بأن أفكارهم تتجه إلى المستقبل والمستقبل البعيد أي يحاكون ذهنياً الرؤى المستقبلية والمشاكل المتوقعة حدوثها وطرق حل هذه المشاكل.
- ✓ من الصفات الشخصية للمبتكرين هو اعتماد طرق متعددة في معالجة الأمور وليس الطرق السلسة أو المألوفة أي التفكير بطريقة غير نمطية أو مألوفة.
- ✓ يكون الحدس لدى المبتكرين قوي بما يمكنهم من استخدام القدرات والطاقات الكامنة في دواخلهم.
- ✓ يتصف المبتكرون بالتشكيك في كل شيء ومحاولة إيجاد أجوبة للأسئلة التي تراودهم أي لا يأخذون الأمور على أنها مسلمة.

– المحددات التنظيمية:

- وتتمثل بالعوامل التنظيمية التي توفرها المنظمة أو الشركة لعمالها من أجل تحقيق هدفها والمتمثل بإستراتيجية الابتكار ولعل أهمها:
- ✓ المحيط التنظيمي والذي يكون له دور مهم في قدرة العاملين في الشركة على تحقيق الابتكار.
 - ✓ تعمل بعض الشركات على توجيه العاملين للعمل على الابتكار بشكل فرق أو مجموعات فتصبح الأفكار تكاملية.

✓ من المحددات التنظيمية هي إستراتيجية الشركة هل تعمل باتجاه ابتكار منتجات جديدة ليكون للشركة قدرة تنافسية أكبر في السوق أم الإبقاء على نفس المنتج مع ابتكار مواصفات جديدة لهذا المنتج.

✓ لإدارة الشركة دور مهم في عملية الابتكار فإذا كانت إدارة الشركة من نمط الإدارة الابتكارية سوف تعمل على تحفيز العاملين باتجاه الابتكار.

✓ من المحددات التنظيمية هي مدى قدرة الشركة على فتح منافذ للاتصالات مع الشركات الأخرى والمراكز البحثية للاطلاع على التصورات والأفكار في مجال عمل الشركة.

- المحددات البيئية:

وتتمثل بالعوامل البيئية المحيطة ومنها:

✓ العوامل الثقافية والاجتماعية والتي تشمل البنية الاجتماعية والمتمثلة بالأسرة والمدرسة والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد هل هي تعمل بطريقة التربية التحفيزية باتجاه الابتكار.

✓ ثقافة الدولة ومدى قدرتها على استخدام الوسائل المتاحة لديها من إذاعة وتلفاز ومواقع انترنت وإعلانات مسموعة ومرئية ومقروءة حتى في الطرقات تدفع باتجاه تحفيز المواطنين بشكل عام والعاملين بشكل خاص على الابتكار.

✓ مدى تشجيع الدولة للجامعات والمؤسسات البحثية والمؤسسات التعليمية والتنمية ومراكز البحث والتطوير هادفة إلى تحقيق الابتكار.

✓ مدى اعتماد الدولة لنظام براءة الاختراع.

✓ مدى اعتماد الدولة لحقوق الملكية الفكرية لحماية المبتكرين وضمان حقوقهم من تقليد الآخرين.

شهدت المرحلة الماضية تركيزاً واضحاً على موضوع الابتكار والإبداع لدوره الفاعل في تحقيق الإضافة للحياة الاقتصادية والتي ينتج عنها فرص عمل جديدة لم

تكن موجودة سابقاً فضلاً عن زيادة واضحة في أرباح الشركات والتي انعكست على دخول العاملين في هذه الشركات.

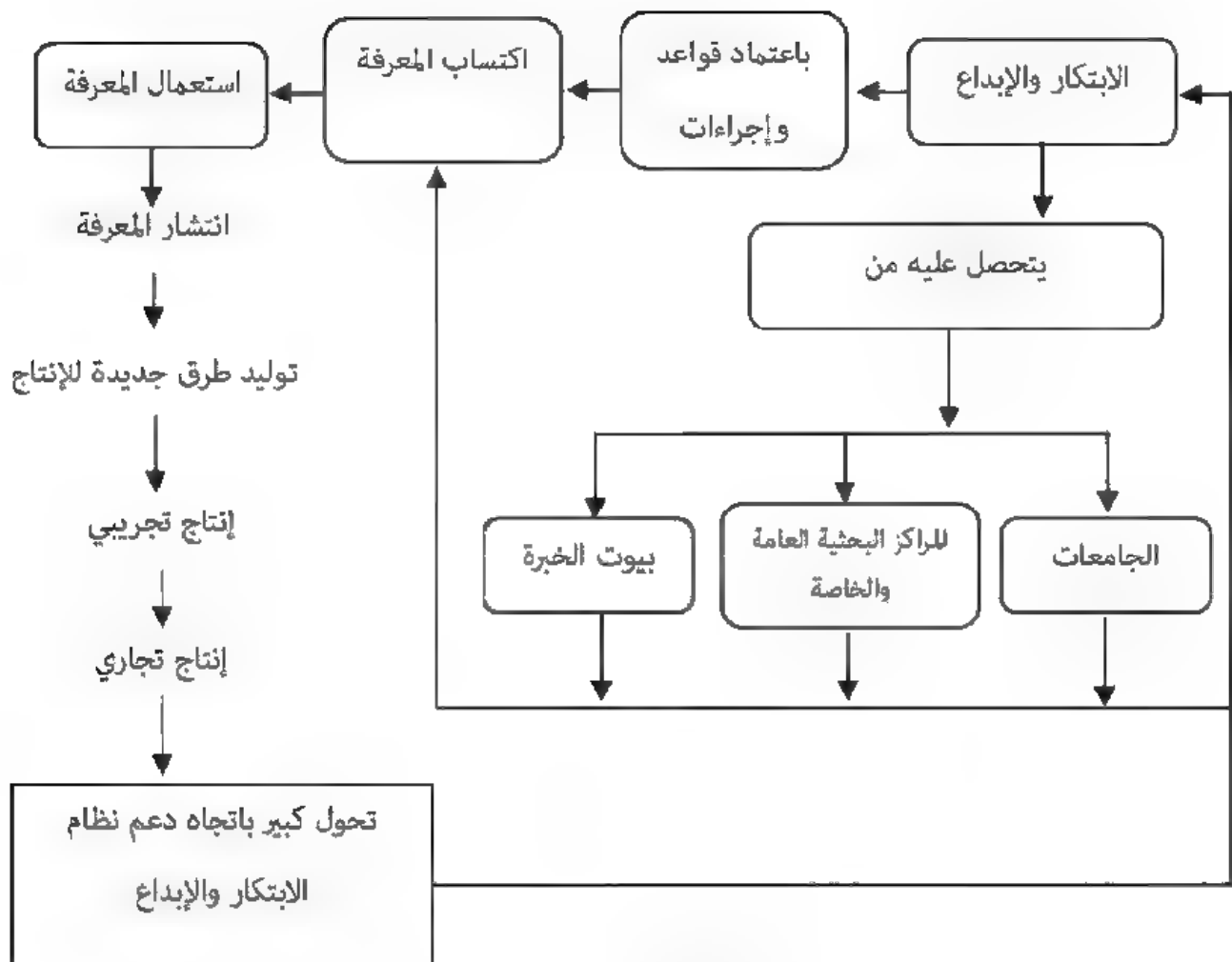
يشير الإبداع في جوهره إلى الاستغلال التجاري الناجح للأفكار الجديدة والتي ينتج عنها منتجات جديدة لم تكن موجودة سابقاً أو تطوير واضح للمنتجات القديمة باعتماد تقانات جديدة من أسلوب إنتاج جديد.

يعرف المعجم الاقتصادي الإبداع على أنه "طرح منتجات وخدمات جديدة في السوق أو وسائل جديدة لإنتاجها، والإبداع هو نتيجة لأبحاث أدت إلى اختراع ما طور فيما بعد لخدمة السوق".

في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإبداع على أنه مجموعة الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح وتطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية.

كما عرف الإبداع على أنه العملية التي يتم من خلالها الوصول إلى منتجات جديدة أو طرق جديدة للإنتاج لم تكن موجودة سابقاً.

ويشير نظام الإبداع إلى شبكة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تؤثر في الطريقة التي تقوم بها الدولة والشركات فضلاً عن الأفراد في اكتساب وتوليد واستعمال ثم انتشار المعرفة.



مخطط (7)

دورة الابتكار والإبداع

❖ نموذج تطوير نظام الابتكار والإبداع:

لتطوير نظام الابتكار والإبداع لابد أن تمر هذه العملية بعدة مراحل ويعتمد ذلك على درجة

تطور الدولة التي يحصل فيها الابتكار ومن ثم الإبداع وهي كما يأتي:

✓ **الحياسة:** تتمثل باستخدام وتملك التقنية وحسب الفرع الاقتصادي المعني.

✓ **التقليد:** ويتمثل باستيراد التقنية التي تعمل بها الخطوط الإنتاجية وهو ما تقوم به أغلب

الدول النامية.

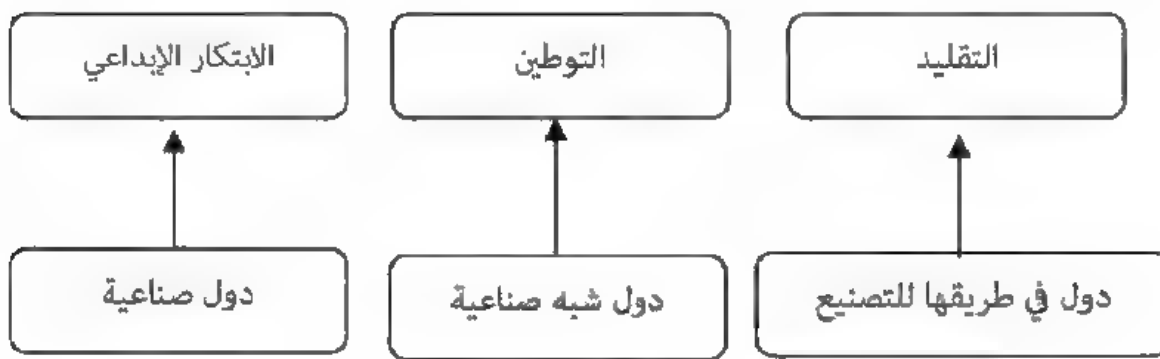
✓ **التكييف (ويسمى التوطين):** وتتم بعد استيراد التقنية يتم تعديل التقنية وبما يتلاءم مع

حجم الموارد المتاحة ومستوى المهارة للعاملين في الدولة.

✓ **الابتكار والإبداع (التوليد):** وتتمثل بالقدرة على تطوير التقانات القائمة المستوردة

والوصول إلى تقانات جديدة متطورة عن سابقتها وهو ما يسمى بتوليد المعرفة الجديدة عن المعرفة القديمة والتي تتم بعد تطوير التقنية القديمة .

ويمكن عرض ما تقدم من خلال المخطط الآتي :



مخطط (8)

مراحل تطور نظام الابتكار والإبداع

أوضح Pess وآخرون ان الابتكار والإبداع يشير إلى جهود المؤسسة في إيجاد فرص جديدة

وحلول جديدة لم يسبقها احد إليها وهو يتضمن الابتكار من خلال التجريب والذي يؤدي إلى منتجات جديدة أو خدمات جديدة وعمليات تكنولوجية محسنة ثم الإبداع في ذلك المنتج الجديد.

أما حبيب فيرى بأن الإبداع يعود قبل كل شيء إلى آليات تعلم معقدة وإنتاج المعرفة فبدون

التعلم ومعارف جديدة لا يمكن رؤية عملية الابتكار والإبداع.

المبحث الثاني

مستويات الابتكار والإبداع

- الابتكار والإبداع على مستوى الفرد:

وهو ذلك الابتكار والإبداع الذي يحققه الأفراد الذين يمتلكون قدرات إبداعية.

- الابتكار والإبداع على مستوى المجموعة:

وهو الابتكار والإبداع الذي تتوصل إليه المجموعة (فريق العمل) حيث أن الابتكار والإبداع

على هذا المستوى هو أكثر فاعلية من الابتكارات والإبداعات الفردية نتيجة التفاعل والتعاون فيما بين أعضاء الفريق وتكاملهم مع بعضهم.

- الابتكار والإبداع على مستوى الشركة:

لاشك في أن الشركة تتكون من مجموعات الأمر الذي يجعلها أن تكون أقرب إلى الابتكار

والإبداع على مستوى الفريق.

❖ تصنيفات الابتكار والإبداع:

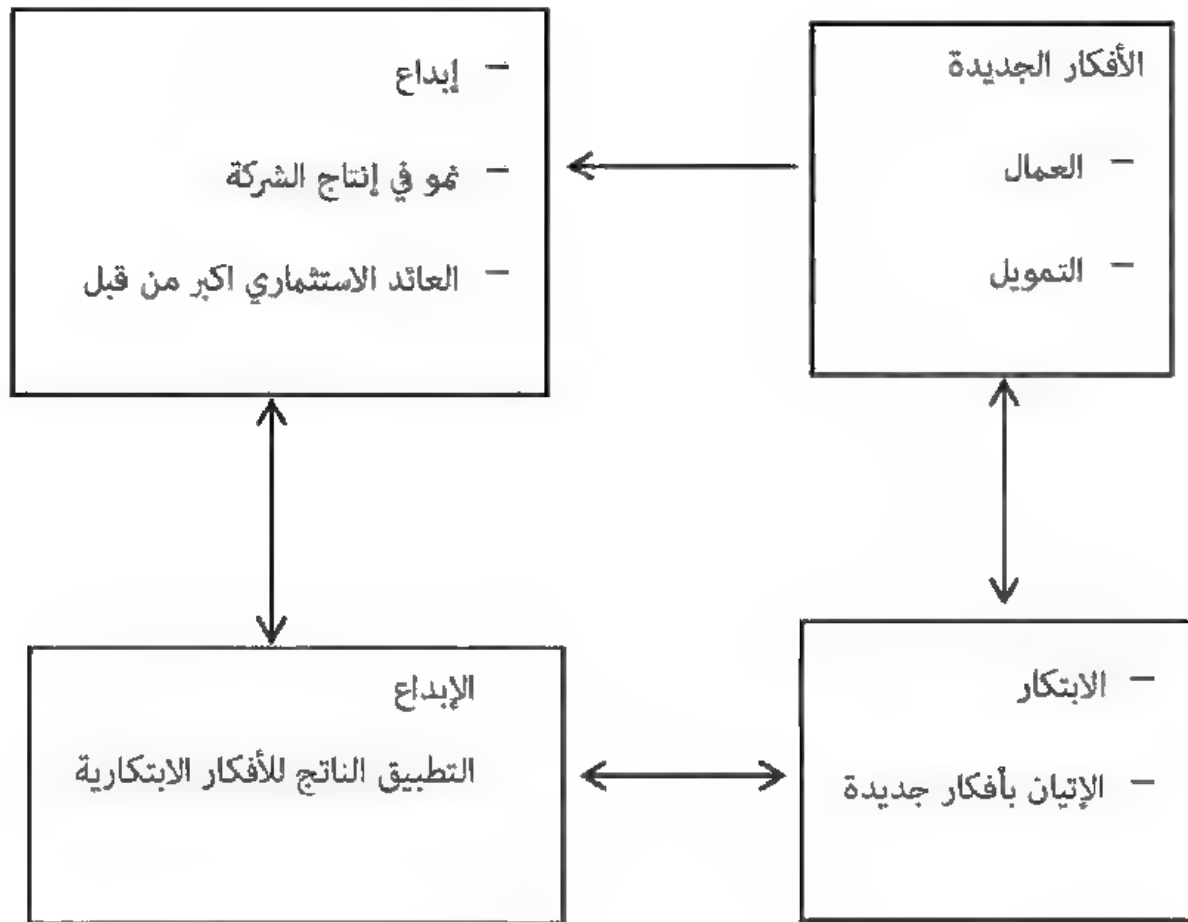
يصنف الابتكار والإبداع إلى مجموعتين أساسيتين:

1- ابتكار وإبداع منتج: وهو تقديم منتج جديد يحل محل المنتج القديم أو تحقيق تحسين

في المنتج القائم.

2- ابتكار وإبداع العملية الإنتاجية: وتعني استخدام عناصر إنتاج جديدة لم تكن موجودة

سابقاً أو تقديم معالجة لطريقة الإنتاج القديمة وبما ينعكس على نوعية المنتج وكذلك على حجم الإنتاج.



مخطط (9)

مدخلات الابتكار الإبداعي

المبحث الثالث

محددات الابتكار والإبداع

تتمثل محدّدات الابتكار والإبداع بما يأتي:

أولاً: المحدّدات الخارجية وتشمل:

- أ- المحيط الاقتصادي والمؤسّساتي: والمتمثل بالاستقرار الاقتصادي.
- ب- الانفتاح على السوق الخارجية: حيث تكون المنافسة أعلى والضغط أكبر باتجاه الابتكار والإبداع.

ج- الطلب: ذلك أن الابتكار والإبداع يرتبط بالسوق لأن تأقلم المنتج مع رغبات المستهلكين في السوق يعد عامل مهم باتجاه تحفيز المؤسسة على الابتكار والإبداع.

ثانياً: المحدّدات الداخلية وتشمل:

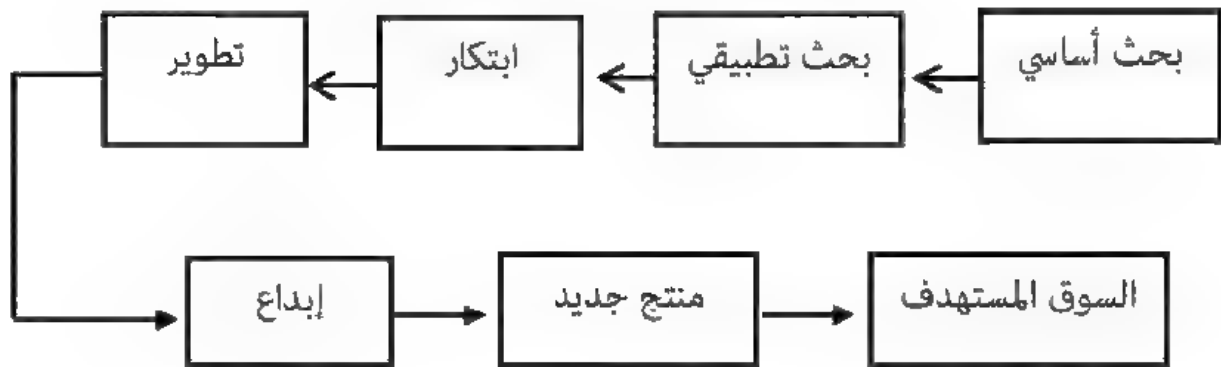
- إستراتيجية الشركة: هل هي باتجاه تجديد المنتجات.
- نمط إدارة الشركة: هل هي باتجاه تحفيز الابتكار والإبداع من خلال توفير أجواء الابتكار والإبداع وتوفير الحوافز لذلك.
- ثقافة الشركة: فلكل شركة ملفّة علمية لمنتجاتها.
- السؤال هو هل الشركة باتجاه تطوير الملفّة العلمية أم المحافظة على ما متاح لديها من معلومات في الملفّة العلمية أي الإنتاج لنفس المنتج وب نفس الطريقة.
- مستوى أنشطة البحث والتطوير داخل الشركة.

❖ نماذج الابتكار والإبداع في الشركات:

1- النموذج التقليدي:

- النموذج الخطي البسيط:

وهو عبارة عن عدد من النشاطات والتي يتم بموجبها تحويل المعلومة الى منتج جديد وكما يأتي:

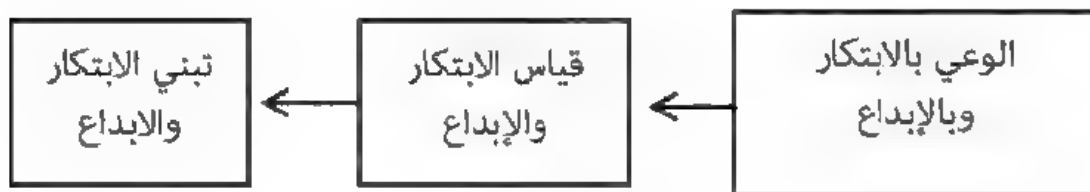


مخطط (10)

النموذج التقليدي للابتكار والإبداع

2- النموذج الحديث: ويتضمن:

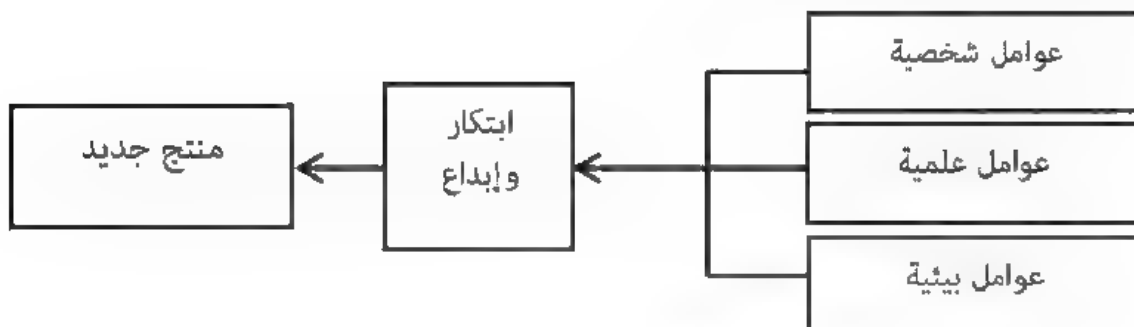
أ. نموذج يتبنى الابتكار والإبداع ويشمل:



مخطط (11)

نموذج تبني الابتكار والإبداع

ب. نموذج مزيج الابتكار والإبداع:



مخطط (12)

نموذج مزيج الابتكار والإبداع

❖ أنواع الابتكار والإبداع:

- الابتكار والإبداع التنظيمي.
- الابتكار والإبداع التكنولوجي.
- الابتكار وإبداع العملية الإنتاجية.
- الابتكار وإبداع المنتج.
- الابتكار وإبداع التسويق.

❖ متطلبات نظام الابتكار والإبداع:

لأي نظام ابتكار إبداعي، هناك عدد من المتطلبات الرئيسية لابد من توفرها لكي يكون النظام فعالاً والتي تتمثل بما يأتي:-

- لابد من توافر نظام للملكية الفكرية ونظام لبراءات الاختراع.
- الاهتمام بالمواهب فضلاً عن الخبرات المتاحة.
- اعتماد التعليم الجامعي الموجه لخلق المبتكرين والمبدعين.
- الاهتمام برأس المال الاجتماعي.
- جذب الطلب أي أن الطلب هو العامل المحرك لعملية الابتكار والإبداع.
- لابد من توفر نظام لحفظ وتجميع البيانات.
- لابد من الاهتمام بالبيئة.
- المزج بين عالم الأعمال ومصادر المعرفة.
- تخفيض الروتين وإزالة العوائق أمام العمل الإداري.

❖ منافع الابتكار والإبداع:

لتوفر نظام ابتكار إبداعي كفوء في الشركة يحقق العديد من المنافع منها:



- ✓ زيادة الإنتاجية المتحققة في الشركة.
- ✓ زيادة الربحية المتحققة في الشركة.

✓ تحقيق إنتاج تجاري واسع ومتطور فضلاً عن التوسع في الخدمات المقدمة للمواطنين .

✓ القدرة على الانتقال باتجاه تحقيق تنمية مستدامة.

❖ المتغيرات المؤثرة في نظام الابتكار والإبداع:

- رفع عدد العاملين في مجال البحث والتطوير.
- رفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي.
- رفع نسبة البحوث العلمية.
- رفع أعداد براءات الاختراع.
- رفع نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات.
- رفع عدد الطلبة الملتحقين في التخصصات العلمية والهندسية في الجامعات.
- زيادة تدفق الـ FDI الداخل والخارج كنسبة من GDP.



الفصل السابع

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المبحث الأول / مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية اللازمة لها هي أحد أهم أركان الاقتصاد المعرفي وهي العامل المهم في توليد المعرفة في الاقتصاد، فهي تعد السبيل للتغير وأداة لإطلاق الطاقات المخزونة فضلاً عن المعرفة في عقول الناس.

ولاشك في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية اللازمة لها ارتبطت بثورة المعلومات والاتصالات وخاصةً بعد اندماجهما الذي تحقق باستخدام الحاسوب والانترنت وبرامجهما والذي بدوره أدى دور كبير ومهم جداً في الاقتصاد المعرفي.

وقد عرف البنك الدولي (ICT) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and communication technology بأنه يتألف من مجموعة من الماديات Hardware والبرمجيات Software وشبكات Networks ووسائط Media وخزن Storage ونقل Transmission ومعالجة Processing وتقديم Presentation والمعلومات Information بشكل صوت ونص وصورة. ويمكن أن يؤثر الفرق الكبير اقتصادياً بين الدول المتقدمة والدول النامية بسبب ما يسمى بالفجوة الرقمية والناتج عن حيازة الدول المتقدمة لتقنية المعلومات والاتصالات في وقت مبكر فضلاً عن المهارات التي تتطلبها.

إن كلمة تكنولوجيا هي كلمة يونانية الأصل مركبة من مقطعين وهما Techne وتعني مهارة و Logos وتعني معرفة (معرفة المهارة).

إن مصطلح التكنولوجيا يقابلها باللغة العربية ثقافة والتي تم تعريفها على أنها (معرفة المهارة) أي تتمثل بمجموع المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتعليم وتصنيع منتج معين .

❖ مراحل التعامل مع التكنولوجيا:

إن التعامل مع التكنولوجيا يكون وفق المراحل الثلاثة الآتية:-

أ- مرحلة نقل التكنولوجيا.

ب- مرحلة توظيف التكنولوجيا.

ج- مرحلة توليد التكنولوجيا.

أ- مرحلة نقل التكنولوجيا تنقسم إلى قسمين :

✓ نقل المعرفة: ويتم ذلك من خلال (براءات الاختراع- وثائق الملفات العلمية- التعليم- التدريب والتأهيل والمخططات فضلاً عن المناقشات).

✓ نقل السلع الرأسمالية: وتتم من خلال عدد من الأساليب وباعتماد عدة طرق منها عن طريق (أسلوب المفتاح باليد) فضلاً عن تدريب العاملين على تشغيل المصنع.

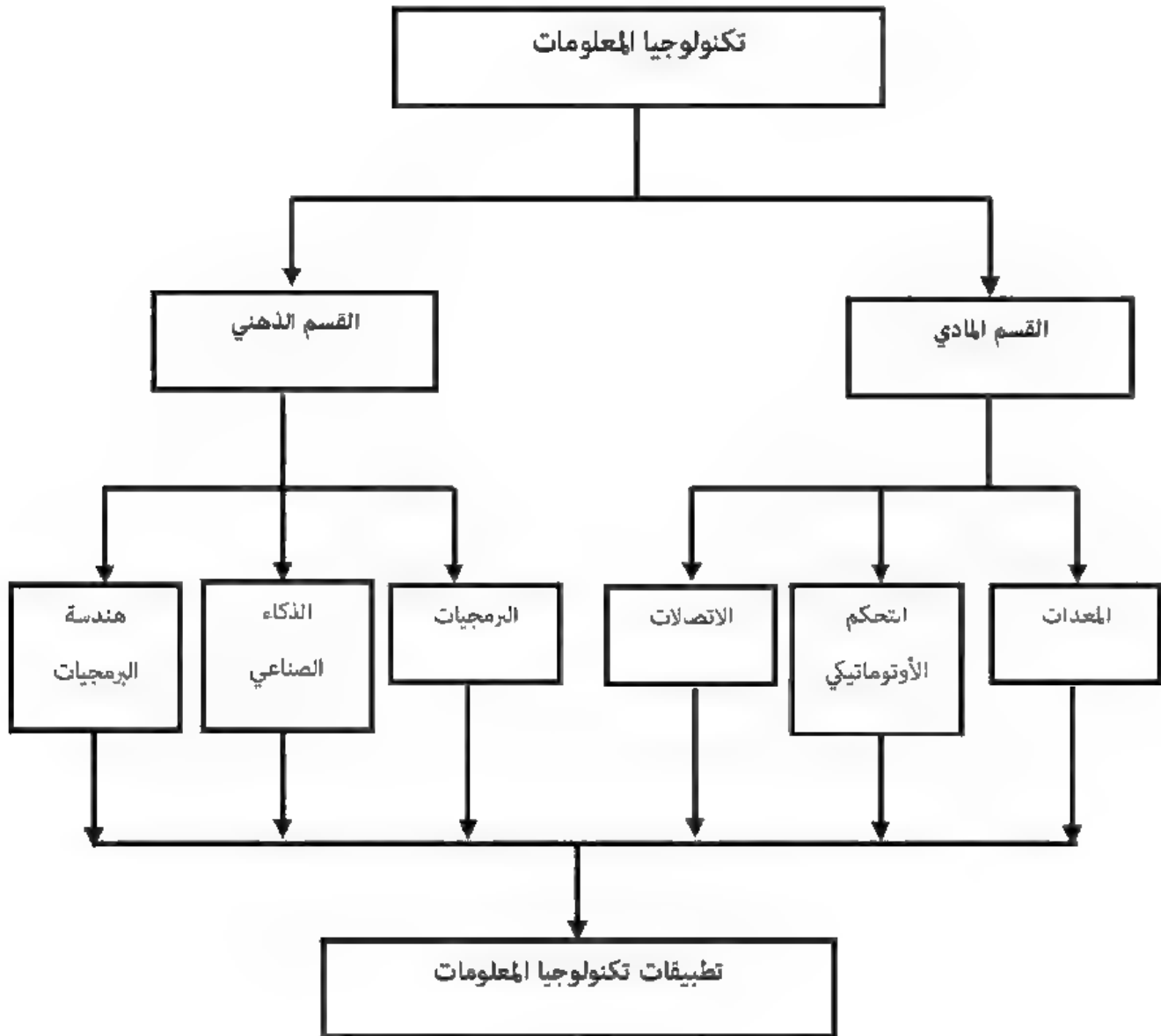
ب- مرحلة توطین التكنولوجيا:

ويتحقق ذلك بالاستعانة بالخبراء المحليين أو الكادر الوطني حيث يتم كشف الملفة العلمية للمنتج وفهم عمليات الإنتاج إلى جانب إمكانية تطوير وتحسين العملية الإنتاجية بالشكل الذي يمكن أن ينافس هذا المنتج للمنتجات المماثلة في السوق العالمية.

ج- مرحلة توليد التكنولوجيا:

وتعد هذه خطوة متقدمة تتمثل بالوصول إلى منتجات من تكنولوجيا مبتكرة وطنياً وتعد ضمن المنتجات المستحدثة.

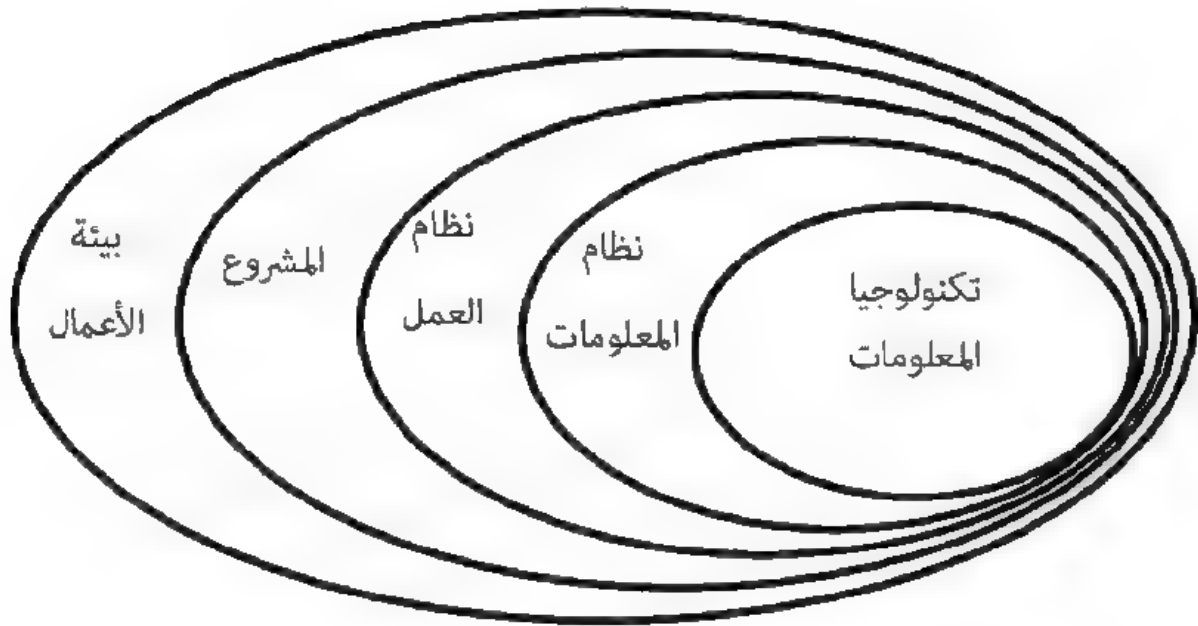
تكنولوجيا المعلومات: والتي تم تعريفها على أنها(نظم تتميز باستجابتها الذاتية تم تصميمها على الحاسوب لكي تساعد المنظمات ومواردها البشرية على جمع البيانات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها ونقلها).



مخطط (13)

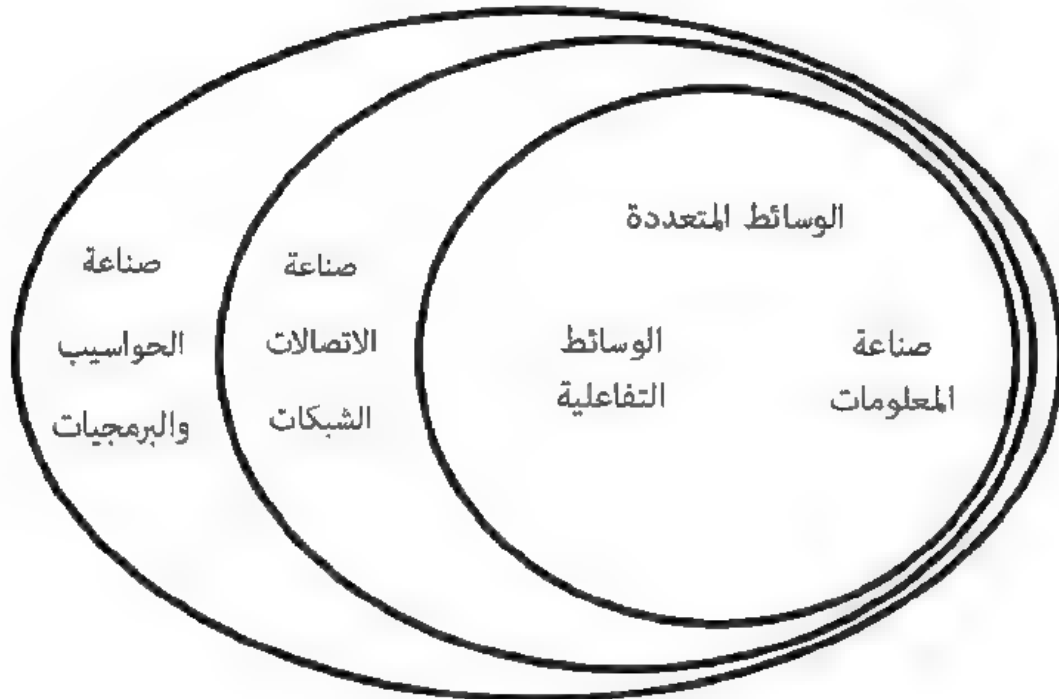
مركب تكنولوجيا المعلومات

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات ما هي إلا جزء من نظام أوسع وهو نظم المعلومات وأن نظام المعلومات هو نظام للعمل يهدف إلى الوصول إلى المعلومات.



شكل (3)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظم المرتبطة بها



شكل (4)

الصناعات المتداخلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المبحث الثاني

مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهد العقدان السابقان استخدام واسع للتكنولوجيا من قبل معظم الشركات بهدف تحقيق مستويات عالية من الأداء مع اختصار زمن الإنتاج للوحدة المنتجة، حيث تمكنت تكنولوجيا المعلومات أن تحقق تنافس فني واقتصادي بين كل من القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية منها والقطاعات الخدمية من جهة ثانية وكل ذلك أمكن تحقيقه من خلال التمازج والتداخل الحاصل ما بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

بحيث أصبح الانترنت وبقية وسائل المعلومات والاتصالات الأخرى عامل مهم ومؤثر في الاقتصاد العالمي بحيث أن صيغة تقديم الخدمات أصبحت الكترونية لتلبية الطلب وتحقيق إشباع لرغبات المستهلكين بشكل مرض.

❖ العوامل المؤثرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

والتي يمكن عرضها كما يأتي :-

- ✓ الهاتف (الأرضي والنقال) لكل ألف من السكان.
- ✓ الحاسب الآلي لكل ألف من السكان.
- ✓ التليفزيون لكل ألف من السكان.
- ✓ الإنفاق على تقنية المعلومات والاتصالات كنسبة من GDP.
- ✓ عدد مستخدمي الانترنت لكل ألف من السكان.
- ✓ الصحف اليومية لكل ألف من السكان.
- ✓ توفر خدمات الحكومة الالكترونية.
- ✓ سعر الانترنت.
- ✓ كفاءة وتغطية خدمة الانترنت.

المبحث الثالث

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد المعرفي

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات وما رافقها من اتصالات وشبكة الانترنت، فضاءً واسعاً لاستعمالها في المجال الاقتصادي بحيث أصبحت أداة رئيسية يتم من خلالها التنافس في مجال الأعمال من خلال تطبيقات الحاسوب وما ترتب عليه من ترتيب الأعمال للشركات فضلاً عن تقديم الخدمات للمستهلكين .

فمن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح هناك إمكانية للربط بين المنتجين والمستهلكين بفاعلية كبيرة بسبب الانتشار الواسع لتبادل البيانات إلكترونياً وإدارة التجهيز وصولاً إلى تحقيق التكيف مع ما يستجد من مستجدات في مجال تسويق المنتج.

وتتضح أهمية استخدام ITC من خلال ما يأتي:

- إنجاز حسابات رقمية كبيرة وبسرعة بالغة.
- تحقيق اتصالات سريعة ورخيصة سواء داخل الشركة أو مع الشركات الأخرى.
- إمكانية تحقيق خزن لكميات كبيرة من المعلومات في حيز صغير مع سهولة الوصول إليه أو استرجاعه.
- إمكانية الحصول على كم كبير من المعلومات بكلفة رخيصة جداً وبسرعة عالية تشمل جميع أنحاء العالم.
- تساهم في رفع فاعلية الأفراد العاملين في الشركات في التعامل مع هذه المعلومات.
- الاعتماد الآلي أو شبه الآلي في تنفيذ هذه العمليات للشركات.

مما تقدم يتضح الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة الاقتصادية وتحديداً في مجالي الإنتاجية الكلية للاقتصاد والنمو الاقتصادي للدولة

ذلك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون لها تأثير ايجابي كبير في الإنتاجية الكلية للاقتصاد
لعدة أسباب منها:

- اختصار الزمن والمتمثل بزمن الإنتاج والتسويق فضلاً عن تخفيض التكاليف بسبب الاستفادة من مزايا الاتصالات والتي هي بالأساس ذات كلفة واطئة.
- إن انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات سيقود إلى تحقيق نجاحات على جميع الأصعدة للشركات مع إمكانية تحقيق تغيير مؤسسي مما تقدم يتضح أن ICT لها دور مركزي وأساسي في الاقتصاد المعرفي فهي أداة فاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة إلى جانب خفض التكاليف للإنتاج والتسويق وربط المنتج بالمستهلك بسرعة وسهولة.

الفصل الثامن

الحوكمة

الفصل الثامن

الحوكمة

المبحث الأول / مفهوم الحوكمة

الحوكمة أو الحكامة أو الحاكمية (لغةً): مشتقة من الحُكْمُ هو النشاط الذي تقوم به الدولة أو هو ما يتطلبه من فرض السيطرة والانضباط فضلاً عن الالتزام بالقواعد التي تحكم السلوك العام وبما يضمن تحقيق إدارة ورقابة قوية وحازمة ومنضبطة.

الحوكمة (اصطلاحاً): تتمثل بمجموعة القواعد والقوانين فضلاً عن الإجراءات التي يتم اعتمادها لإدارة المؤسسات فضلاً عن استخدام الرقابة الفاعلة عليها.

كلمة الحوكمة هي كلمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernao وتعني التوجيه، واستخدمت من قبل أفلاطون لأول مرة ثم انتقلت إلى اللاتينية واستخدمت كلمة Sterring للتعبير عن الإدارة أو التوجيه.

أما مصطلحات الحوكمة الحكمانية، إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate governance، والتعريف العلمي لهذا المصطلح يعني "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" ولقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الحوكمة.

فقد عرف قاموس أكسفورد الحوكمة بأنه فعل Act أو وظيفة الحكم Function of governing.

أما مؤسسة التمويل الدولية IFC فقد عرفت الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

في حين عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الحوكمة على أنها "ممارسة السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون المجتمع في كافة مستوياته".

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها "الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة مصادر الدولة الاقتصادية للموارد المالية من أجل تحقيق التنمية".

ومن الجدير بالذكر فإن الحوكمة هي من المفاهيم الواسعة وتتضمن جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي. وهنا لابد من التمييز بين الحوكمة والحكومة، فالحوكمة هي ما تقوم به الحكومة من أنشطة. أي أن الحوكمة هي مجموعة القواعد والقوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أو هو عبارة عن منهج يزود الجهات المعنية بالإجراءات فضلاً عن السياسات التي يجب أن تعتمد لتحديد الأسلوب الذي تدار من خلاله العمليات في هذه الشركات وبكفاءة عالية.

أو هي مجموعة القوانين والقرارات والنظم التي تسعى إلى بلوغ هدف التميز في الأداء من خلال تطبيق معايير الجودة، من خلال اختيار الأسلوب الملائم والفاعل لتنفيذ أهداف الوحدة الاقتصادية.

فالحوكمة تتضمن المؤسسات وتقاليدها والتي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدولة، وان هذا المفهوم للحوكمة يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:

- الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغييرها.
- قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها.
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

للحوكمة فضاءين أساسيين هما حوكمة الشركات وحوكمة المؤسسات الحكومية عليه فإن اعتماد الحوكمة يفترض أن يظهر من خلال ما يأتي:-

- أن تكون الصورة واضحة لمستهلك السلعة أو الخدمة لما تقدمه الشركة له.
- أن يكون هناك تنسيق كامل ما بين أهداف الشركة مع السياسات المتخذة من قبل الحكومة.
- أن تكون الأدوار لكل من العاملين والمسؤولين التنفيذيين وغير التنفيذيين محددة ومعروفة من قبل المعنيين وموثقة لدى المعنيين ليعمل كل منهم في الفضاء المحدد له لتحقيق أهداف الشركة.
- اعتماد الشركات لمعايير ومقاييس محددة لقياس جودة المنتج أو الخدمة المقدمة للجمهور.
- لابد من توافر أو اعتماد ميثاق أخلاقي يحدد معايير سلوك العاملين ومدى انحراف العاملين خلال قيامهم بأداء المهام الموكلة لهم.
- أن تكون هناك رؤية واضحة حول اتخاذ القرار من خلال كراس أو دليل يتضمن التعليمات سواء الإدارية أو المالية فضلاً عن النظام المعتمد للتفويض.
- أن يكون هناك تحديد للصيغ التي يجب أن تعتمد لضمان تنفيذ القوانين ذات العلاقة والالتزام بها. خاصة فيما يتعلق بفقرات الإنفاق.
- تحديد السبل المعتمدة لحل المشاكل التي ستظهر والشكاوي التي يمكن ان تقدم على الشركة.

أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة إلى تحقيق ما يأتي:-

- الحد من الفساد تدريجياً إلى الوصول إلى إنهاء الفساد بشكل تام.
- عرض المعلومات وبشكل شفاف عن المركز المالي للشركة وجمع المعلومات التي تتعلق بالجانب المالي سوف يقود إلى تخفيض التكاليف غير الضرورية أو إلغائها وهو مكسب كبير للشركة.
- ستقود الحوكمة إلى رفع درجة الثقة في الشركات التي تطبق الحوكمة سواء من قبل المستهلكين أو طالبي الخدمة أو حتى الحكومة.
- تطبيق الحوكمة ستقود أو تؤدي لاحقاً إلى جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية إلى الشركات العاملة داخل الدولة كنتيجة لارتفاع الموثوقية بهذه الشركات.
- رفع كفاءة أداء الشركة والعاملين فيها.
- تعزيز القدرة التنافسية للشركات.
- تحقيق هدف المسائلة للجميع أي لا يوجد من هو فوق القانون والتعامل بشفافية عالية داخل الشركة ومع الشركات الأخرى وكذلك مع المستهلكين.
- مساعدة إدارة الشركات على اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بكفاءة عالية.

متضمنات الحوكمة:

تتضمن الحوكمة كل من:

- الدولة.
- القطاع الخاص.
- المجتمع المدني.

عليه فإن الحوكمة تغطي الدولة والقطاع الخاص الى جانب المجتمع امدني وهي أضلاع ثلاثة

لمثلث مهم يتضمن ديمومة التنمية البشرية.



شكل (5)

متضمنات الحوكمة

الدولة تتولى تهيئة البيئة السياسية والقانونية اللازمة لتطبيق الحوكمة أما القطاع الخاص يتولى إيجاد فرص عمل وتحقيق إنتاج سلعي وخدمي أما المجتمع المدني فيهيئ السكان للتفاعل مع الحوكمة.

❖ الآثار المترتبة على ضعف ضوابط الحوكمة:

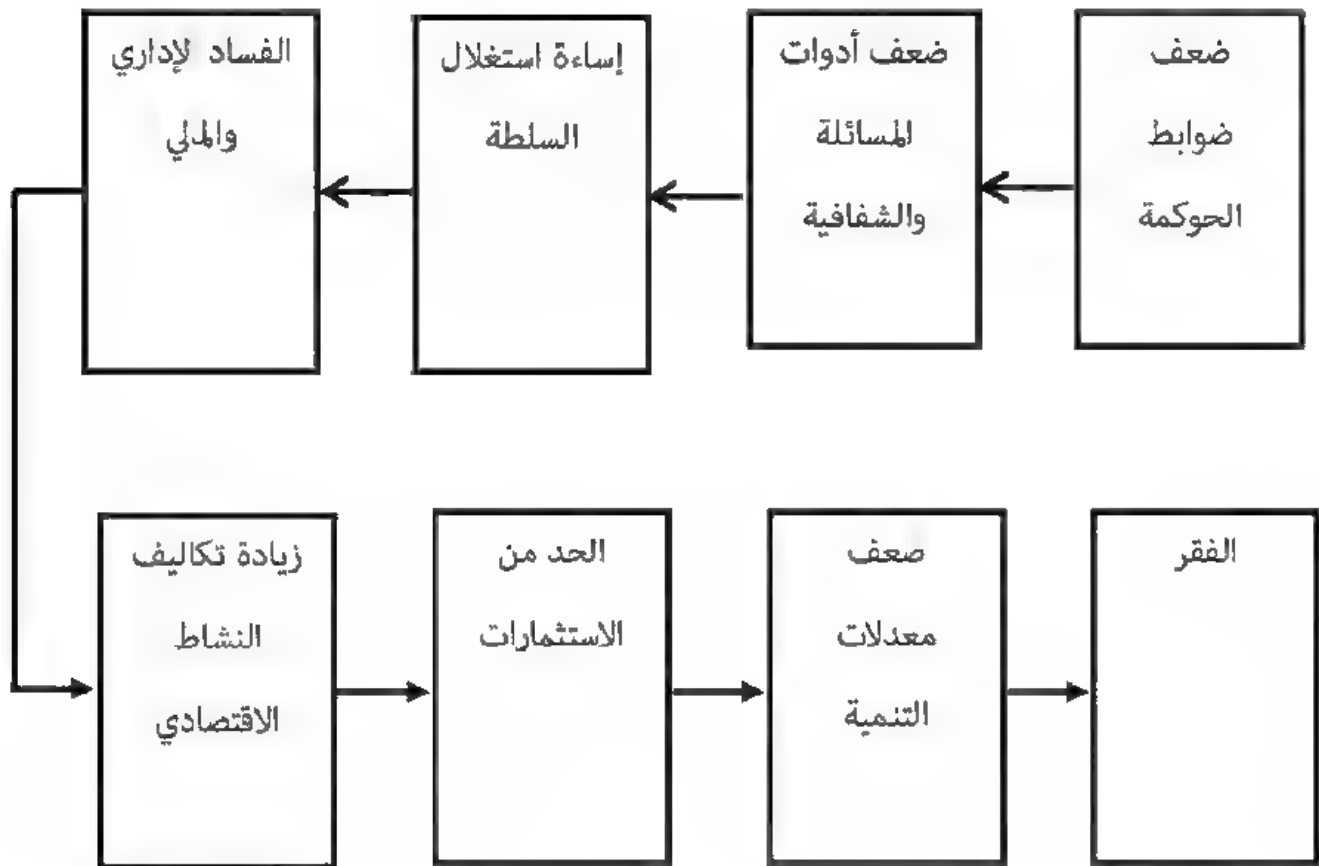
يشير تقرير البنك الدولي المنشور تحت عنوان "الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إلى إن التنمية في منطقة الشرق الأوسط يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم.

لما كانت الحوكمة تعني كيفية حكم أي بلد (باعتماد سياسات معينة في ظل إطار تنظيمي معين فإن ضعف الحوكمة تقود إلى الفساد والذي يعني إساءة استغلال السلطة أو ثقة الشعب، لتحقيق نفع خاص).

وعليه فإن البيئة التي تتسم بضعف ضوابط الحوكمة سوف تتيح المجال للفساد وتتسبب في اتساع نطاقه والذي يؤثر بدوره بشكل سلبي على درجة الرخاء في الدولة ويعيق التنمية بسبب زيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحد من الاستثمارات.

إن انتشار الفساد يقود إلى التجاوز على القانون وعدم احترامه والنتيجة أصلاً بسبب عدم

توافر أدوات المسائلة والشفافية.



مخطط (14)

تداعيات ضعف ضوابط الحوكمة

المبحث الثاني

مرتكزات الحوكمة

هناك العديد من المرتكزات التي يتطلب توفرها من أجل تحقيق الحوكمة منها :-

✓ الشفافية والتي تتمثل بإتاحة البيانات والمعلومات للمواطنين وبالوقت المناسب عن أنشطة ومجالات عمل الحكومة وبطريقة يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن من خلالها مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن أعمالهم مما يساعد المواطنين على تحديد ماينبغي تغييره أو تحسينه.

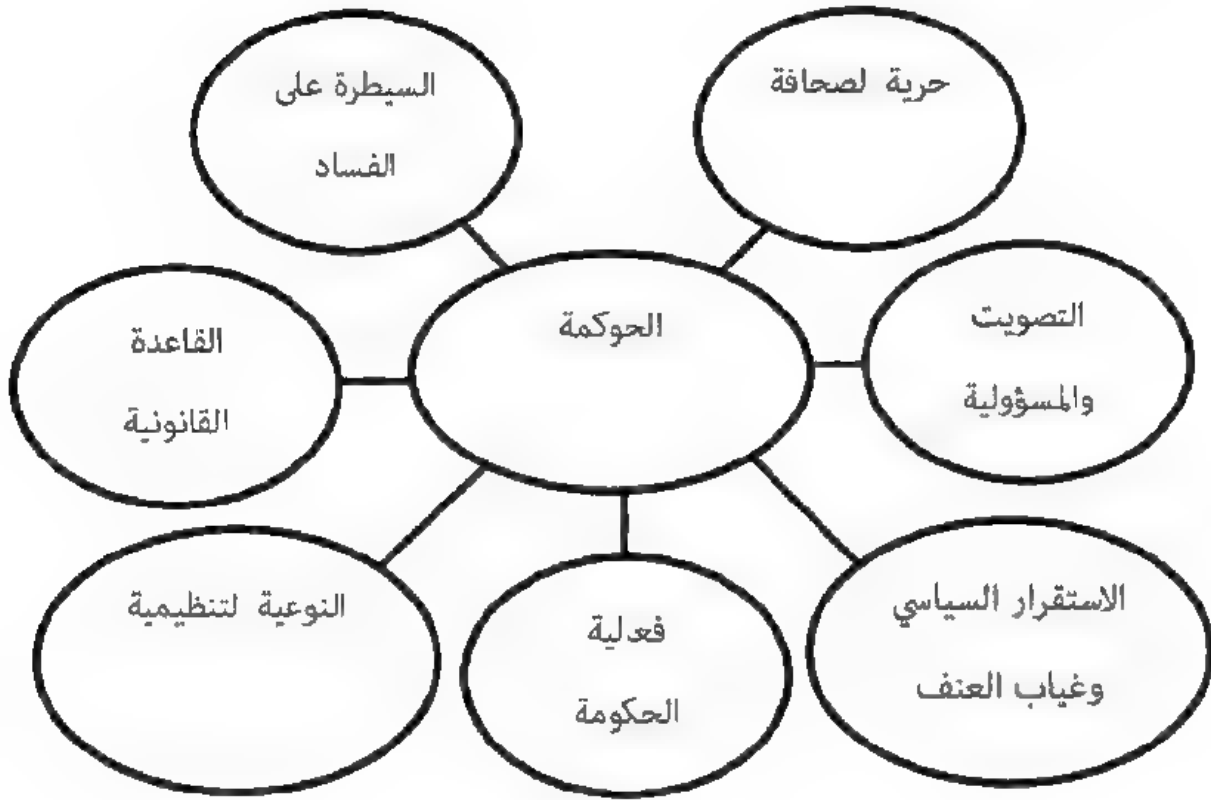
✓ حرية الصحافة والإعلام والتي تقود إلى تعزيز الشفافية من خلال تسليط الأضواء على حالات الفساد وانتهاكات القوانين وتحديد أوجه القصور في الأداء الحكومي.

✓ الحد من هيمنة المسؤول الحكومي وإصلاح الهيئات الحكومية التي تتبع إجراءات بيروقراطية معقدة للحد من استغلال السلطة باتجاه الحد من الفساد.

✓ إصلاح السلطة القضائية وتقوية الرقابة على السلطة التنفيذية كي تتمكن السلطة القضائية من الإشراف على تنفيذ القوانين بكفاءة ونزاهة ومساءلة كبار الموظفين الحكوميين عند تشخيص حالات الانحرافات السلبية (أي عند ظهور حالات الفساد).

✓ بناء آليات واضحة المعالم لتضييق حالات الفساد من خلال تنشيط الرقابة الشعبية والتي تتحقق من خلال منظمات المجتمع المدني مع إنشاء هيئة متخصصة بالنزاهة.

هناك سبعة محددات للحوكمة والتي تتمثل بما يأتي:



مخطط (15)

محددات الحوكمة

من المخطط (15) يتضح أن للحوكمة سبعة أبعاد Seven Dimensions وهذه الأبعاد تتمثل بمدى مشاركة المواطن في الحكومة معبراً عنها بحرية الرأي وتكوين الجمعيات والاتحادات وحرية الصحافة فضلاً عن مدى إمكانية الحكومة في مواجهة عدم الاستقرار بوسائل غير عنيفة في حين يعبر عن فاعلية الحكومة بنوعية الخدمات العامة المقدمة. إما النوعية التنظيمية فهو يقيس قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال التخطيط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ. ويشير بعد القاعدة القانونية إلى مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة على اعتماد قواعد المجتمع القانونية وإمكانية التنفيذ خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية، أما حرية الصحافة فهي تعتمد لتعزيز الشفافية وأخيراً فإن بعد السيطرة على الفساد يقيس مدى تضيق قدرة العاملين في القطاع العام على استغلال الوظيفة لمكاسب شخصية.

المبحث الثالث

سمات الحوكمة

تتصف الحوكمة بالعديد من السمات منها:

- الاستقلالية.
- المسائلة.
- العدالة.
- الشفافية.
- المسؤولية الاجتماعية.
- الانضباط.

لتحقيق الهدف من الحوكمة لابد أن تتسم بالسمات المذكورة في أعلاه والمتمثلة بالاستقلالية أي رفع جميع الضغوط عن متخذي القرار والعاملين والتي هي خارج الأطر القانونية، أما المسائلة فهي تعني أن يكون الجميع في حالة حدوث أخطاء معرضين للمسائلة أي أن الإدارة تسائل العاملين عند تعثر العمل والجهات العليا تسائل الإدارة والجمهور يسائل الحكومة في حالة وجود ما يتطلب ذلك.

العدالة يجب أن تكون المعاملة بالعدالة أي بالتساوي لجميع الأطراف ذات العلاقة، أما الشفافية فتعني توفير وإتاحة جميع المعلومات للجميع فضلاً عن التعامل النزيه في عرض المعلومات وتحديد المعلومات المالية أي تقديم الواقع الحقيقي والصورة الواضحة لجميع الأحداث، أما المسؤولية الاجتماعية والتي تتمثل بزيادة الوعي الاجتماعي للمجتمع بتطبيق الحوكمة، أما الانضباط يتمثل بإتباع السلوك الصحيح وفق ضوابط أخلاقية مناسبة.

❖ المتطلبات اللازمة لتطبيق الحوكمة:

لتحقيق الحوكمة لابد من توافر العديد من المتطلبات منها:

- حكم لا مركزي من اجل إعطاء الأقاليم سلطات أوسع وتفعيل دور الإدارات المحلية.
- حكم قائم على المشاركة.
- حكم قائم على المساواة وحق المسائلة.
- حكم يتبنى التقييم بالنتائج.

❖ دور الحوكمة في الاقتصاد المعرفي:

تؤدي الحوكمة دور مهم في ظل الاقتصاد المعرفي ولعل مرد ذلك إلى أن الاعتماد يكون بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة وأن اتساع حجم الشركات الخاصة داخل الاقتصاد يقود إلى البحث عن مصادر للتمويل تكون اقل تكلفة من المصادر المصرفية الأمر الذي يؤدي بهذه الشركات إلى الاتجاه نحو أسواق المال حيث يرافق ذلك تحرير لأسواق المال مما يقود إلى حركة رؤوس الأموال بين الدول بشكل كبير وانفصال ملكية الشركات عن إداراتها الأمر الذي يؤدي إلى ضعف آليات المراقبة على الإدارات للشركات والتي أوقعتها في أزمات مالية، وهنا يأتي دور الحوكمة بقواعدها وضوابطها وقدرتها على تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مسائلة الشركات ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين ومراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة خارج حدود المصلحة العامة.

الفصل التاسع

مظاهر الاقتصاد المعرفي

الفصل التاسع

مظاهر الاقتصاد المعرفي

المبحث الأول/ التجارة الالكترونية

❖ مفهوم التجارة الالكترونية:

هي السوق الكوني الالكتروني الذي يتيح لكل من المنتجين والمستهلكين من التعامل الآني والفوري من خلال سوق مفتوح يشكل أرضية لإدارة عملية التسويق الالكتروني. كما يشير مفهوم التجارة الالكترونية إلى عملية البيع والشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) باعتماد وسائل الاتصال والمتمثل بالهاتف النقال أو أي وسيلة اتصال أخرى.

مما تقدم فإن التجارة الالكترونية تنقسم إلى:

✓ تجارة السلع (التجارة الملموسة).

✓ تجارة الخدمات (التجارة غير الملموسة).

- التجارة الالكترونية للسلع تتمثل بتطبيق التقنيات الالكترونية من أجل تسير المعاملات

التجارية والتي يفترض أن تجري بصورة انسيابية وسريعة.

- التجارة الالكترونية للخدمات هي أداة يتم من خلالها تلبية طلب الأفراد والشركات بكلفة

واطنة وكفاءة عالية وسرعة في تلبية طلب الأفراد والشركات على الخدمات.

إذاً التجارة الالكترونية هي تجارة يتم فيها اختصار الوقت وتوفير الجهود وتجاوز الحدود

الجغرافية باستخدام وسائل الاتصال الدولية .

وتعد التجارة الالكترونية هي أحد مظاهر الاقتصاد المعرفي، وتعتمد التجارة الالكترونية على

جانبين أساسيين:

1- تكنولوجيا الاتصالات.

2- تكنولوجيا المعلومات.

واللتان اندمجتا في الشبكة الدولية (الانترنت) التي أوجدت بدورها القاعدة الأساسية لنشر

التجارة الالكترونية.

المتطلبات اللازمة لنشوء التجارة الالكترونية:

لإنشاء تجارة الكترونية لابد من توفير المتطلبات الآتية:

- لابد من إنشاء شبكة للانترنت وتوفر الحواسيب واللتان تعدان أساس التجارة الالكترونية.

- إقرار تشريع ينظم عملية التبادل التجاري الالكتروني.

- سن تشريع لاعتماد التوقيع الالكتروني وفض النزاعات التي تحدث نتيجة ممارسة

نشاطات التجارة الالكترونية.

- تثقيف أفراد المجتمع والشركات على كيفية التعامل مع التجارة الالكترونية باعتبارها

أحدث وسيلة للتجارة في عالم اليوم مع بيان أهميتها لاختصار الوقت فضلاً عن تخفيض التكلفة

وتقليل الوسطاء.

خصائص التجارة الالكترونية:

لما كانت التجارة الالكترونية هي شكل من أشكال التبادل التجاري باستخدام الوسائط

الالكترونية عليه فهناك العديد من الخصائص التي تتصف بها التجارة الالكترونية والتي تميزها عن

التجارة التقليدية وتتمثل بما يأتي:-

- سرعة الأداء في تجارة كل من السلع والخدمات وانجاز العمليات التجارية باستخدام

وسائل الاتصالات سواء الموبايل أو باستخدام الحاسوب المربوط على الشبكة الدولية الانترنت.

- توافر المعلومات الواسعة والواضحة لكل من الأفراد والشركات سوف تجعل اتخاذ القرار حول العمليات التجارية أسرع وأسهل على متخذ القرار.
- إن توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع إيجاد وسيلة وهي الكترونية لتبادل المعلومات سواء داخل الشركة أو ما بين الشركات الأخرى ستفقد لانجاز الأعمال التجارية سواء أكانت تجارة سلع أو تجارة خدمات بسرعة كبيرة وكفاءة عالية.
- لا يمكن قيام تجارة الكترونية وبكفاءة عالية ما لم تكن هناك بنية تحتية للمعلومات والاتصالات تعمل على ضغط سلسلة الوسائط لتحقيق وإشباع الطلب في السوق سواء المحلي أو الدولي.
- تبادل الأعمال التجارية بالكامل مع جميع الجهات المشتركة في التجارة (سلع أو خدمات) يتم الكترونياً بدلاً من الاتصال المباشر.
- إن سداد الالتزامات المالية الناتجة عن العمليات التجارية الالكترونية تتم أيضاً باستخدام وسائل الكترونية.
- الإعلان عن السلع وكذلك الخدمات يكون الكترونياً لغرض تحفيز الطلب ومن ثم قيام التبادل (التجارة الالكترونية).
- إن أسعار السلع والخدمات تعرض الكترونياً وهي خطوة مهمة لانجاز التبادل التجاري الالكتروني.
- متابعة عمليات توزيع وإيصال السلع إلى الجهة الطالبة وجميع الإجراءات المرافقة لها تتم الكترونياً.

❖ العوائد المتحصل عليها من التجارة الالكترونية:

- من العوائد المتحصل عليها من التجارة الالكترونية هي السرعة في تلبية طلب المستهلكين مقارنة بالتجارة التقليدية والتي تتطلب وقت أكبر لغرض تلبية طلب المستهلكين.

- تساهم التجارة الالكترونية في توسيع الأسواق المحلية وصولاً إلى الأسواق العالمية في مجال تسويق السلعة والخدمة.

- من العوائد المتحصل عليها هو تخفيض التكلفة الإجمالية من خلال تخفيض تكاليف الإعلان والتوزيع فضلاً عن تكلفة المراسلات البريدية.

- تتصف التجارة الالكترونية بتخفيض زمن معالجة البيانات والمعاملات المتعلقة بالطلبات الأمر الذي يقود إلى تقليل المخاطر الناتجة عن تراكم المخزون.

- كلفة إنشاء المتاجر الالكترونية هي أقل بكثير من كلفة إنشاء المتاجر التقليدية.

- لاتخذ القرارات بشأن التبادل التجاري الالكتروني لابد من وجود قاعدة معلومات.

- تخفيض كلفة الاتصالات إلى أدنى حد بحكم استخدام شبكة الانترنت.

- تحقق التجارة الالكترونية فرص عمل لم تكن موجودة سابقاً وتحديداً في مجال تجارة الخدمات.

- تعد التجارة الالكترونية فرصة كبيرة أمام الدول النامية من خلال عرض ما يمكن أن تنتجه

على أوسع نطاق عالمي ممكن باستخدام شبكة الانترنت والتي كانت في السابق يصعب عليها الدخول إلى السوق العالمية وتحديداً أسواق الدول المتقدمة.

أقسام التجارة الالكترونية:

هناك خمسة أقسام للتجارة الالكترونية والتي تتمثل بما يأتي:

✓ التجارة الالكترونية لشركة مع شركة أخرى ويتمثل بالاتجار مابين الشركات (بيعاً وشراءً)

حيث تسيطر تقريباً على 80% من حجم التجارة الالكترونية عالمياً.

✓ التجارة الالكترونية بين الشركة والمستهلك والذي يتمثل ببيع المنتجات من الشركة

للمستهلك إلكترونياً وبشكل مباشر .

✓ التجارة الالكترونية من الأفراد: وتتمثل بعرض الشخص لممتلكاته الشخصية على موقعه

على الانترنت .

✓ التجارة الالكترونية بين المستهلك والشركات وهو ما يمشه بيع الأفراد لمنتجاتهم إلى

الشركات.

✓ التجارة الالكترونية غير الربحية مثل المؤسسات الدينية فضلاً عن الاجتماعية والتي

تعتمد أنواع من التجارة لا يكون الهدف منها هو هدف ربحي إنما هدفها هو نشر المعتقدات أو

الثقافات الدينية والبعض الآخر يكون اجتماعي لأغراض رفع الوعي الاجتماعي.

المبحث الثاني

الحكومة الالكترونية

❖ مفهوم الحكومة والحكومة الالكترونية:

تعد الحكومة من أقدم المؤسسات السياسية عبر التاريخ ذلك أن البلدان كانت بحاجة إلى من يحكمها ويعمل على إدارة هذه البلدان مما يعني أن الحكومة هي عبارة عن صيغة من صيغ ممارسة السلطة العامة في البلد.

✓ الحكومة:

تعرف الحكومة على أنها نظام سيسي يتولى إدارة الدولة وتكون مسؤولة عن وضع السياسة العامة للدولة ككل وللحكومة العديد من الوظائف لعل أهمها:

- إدارة الوضع الاقتصادي: الحكومة مسؤولة عن رسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تتفرع إلى سياسات اقتصادية فرعية (سياسة مالية سياسة نقدية سياسة زراعية سياسة صناعية- سياسة صحية- سياسة تعليمية... الخ). تهدف بها الى رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية داخل الدولة.

- تسيير الأمور المالية للدولة بجنيها الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة التي تقوم بها الدولة، بهدف تنشيط الحياة الاقتصادية ورفع معدلات الرفاهية.

- حماية استقلال الدولة.

- حماية المواطنين والتدخل عند حدوث الكوارث، مثل الزلازل، الفيضانات، الحرائق... الخ.

مركب الحكومة:

يقصد بمركب الحكومة بالأسس التي تبنى منها الحكومة، والتي تتمثل بما يأتي:

- قواعد تنظيمية (نصوص قانونية).

- سيادة الدولة.

- شرعية الحكومة.

- فضاء قضائي لحل المنازعات.

- جهة متخصصة ومسؤولة عن تنفيذ القانون.

الحاكم:

مر تعبير الحاكم عبر التاريخ بعدة مسميات منها:

رئيس الجمهورية- الملك- السلطان- الإمبراطور- الأمير- الوصي على العرش- رئيس الوزراء-

الوزير الأول... الخ.

أنواع الحكومات:

هناك عدة أنواع من الحكومات هي:

حكومة ارستقراطية- حكومة بيروقراطية- حكومة دكتاتورية- حكومة استبدادية- حكومة

ديمقراطية- حكومة توافقية- حكومة دستورية- حكومة تكنوقراط- حكومة الكترونية.

✓ **مفهوم الحكومة الالكترونية:**

كما يطلق عليها ايضاً مصطلح الحكومة الرقمية، تعد الحكومة الالكترونية من الأنظمة

الحديثة المعتمدة حالياً من قبل بعض الحكومات خاصة في الدول المتقدمة معتمدةً على شبكة

الانترنت والتي تربط المواطنين بكل من المؤسسات الحكومية وكذلك الخاصة من خلال ما يطلق

عليه البوابات الالكترونية وكذلك ما بين المؤسسات فيما بينها.

وفي تعريف آخر يشير إلى الحكومة الالكترونية على انه نظام معلوماتي افتراضي يمكن من

خلاله أن تقدم الحكومة خدماتها للمستخدمين ودون استثناء باعتماد شبكة الانترنت ونظم

المعلومات وبذلك فإن الحكومة الالكترونية ستتجاوز التواصل المكاني كما أنها ستتجاوز ايضاً التواصل

الزماني إلى جانب تحقيق هدف الجودة في تقديم الخدمة والتميز في ذلك مع الحفاظ على السرية في

الأمن للمعلومات.

وأخيراً يمكن القول بأن الحكومة الالكترونية هي عبارة عن نهج حكومي يستخدم شبكة متطورة من وسائل الاتصالات والنظم الحاسوبية التي تمكن المواطنين من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة المؤتمتة عبر الوسائل الالكترونية وتحديدًا شبكة الانترنت وهو ما يسهل التواصل بين الأفراد ومؤسسات الدولة وكذلك القطاع الخاص وما بين المؤسسات ذاتها فضلاً عن تواصل مع بقية الحكومات في الدول الأخرى.

❖ أركان الحكومة الالكترونية:

لإنشاء حكومة الكترونية لابد من توافر الأركان الآتية والتي تعد أساسية لقيام الحكومة الالكترونية بواجباتها:-

- إنشاء موقع أو مواقع الكترونية حكومية رسمية على شبكة الانترنت ترتبط بها كافة الأنشطة الحكومية الأخرى والخدمات التي تقدمها لجمهور.
- فتح منافذ بوابات الكترونية حكومية لفتح المجال للاتصال ما بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية لغرض تغطية كافة الاحتياجات الخدمية للجمهور فضلاً عن فتح المجال للاستفسارات المقدمة من أفراد المجتمع.
- من خلال شبكة الانترنت والأنظمة والبوابات الالكترونية الحكومية يمكن تحقيق تنسيق الأداء بين الدوائر الحكومية ذاتها.
- من خلال استخدام شبكة الانترنت يمكن تحقيق تخفيض للنفقات فضلاً عن سرعة ودقة الانجاز في مجال تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.
- توفير شبكة اتصالات تتيح الفرصة لربط الفرد بالحكومة بكل أجهزتها من خلال وسائل الاتصال المتاحة وفي جميع الأوقات.
- توفر محتوى معلوماتي يغطي كافة الاستعلامات المطلوبة من قبل المواطنين أو ما بين دوائر الحكومة ذاتها.

مما تقدم يمكن القول بان الحكومة الالكترونية هي الفضاء الذي يتم فيها تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والتي تتحقق من خلال ممارسة الأنشطة الحكومية للدوائر المعنية سواء من دوائر الحكومة مع أفراد المجتمع أو فيما بين الدوائر الحكومية المختلفة ويتم ذلك من خلال إنشاء موقع حكومي واحد أو عدة مواقع حكومية وغالباً ما يتم ذلك أو يصنف ذلك بناءً على اختصاص الوزارة مما يوفر الوقت والمال للفرد والحكومة وتخفيف ضغط المراجعات المباشرة للدوائر كما أنها توفر الراحة والوقت للمواطن بدل المراجعة المباشرة الفعلية، عليه فإن:

- الحكومة الالكترونية هي فضاء يساعد في تقديم الخدمات الحكومية إلى أفراد المجتمع فضلاً عن المؤسسات الحكومية.

نطاق الحكومة الالكترونية:

إن بناء الحكومة الالكترونية يتطلب مقابلة الحكومة الالكترونية لكل ما تمارسه الحكومة في العالم الواقعي (الحقيقي) سواء بعلاقة الحكومة مع أفراد المجتمع أو علاقة المؤسسات الحكومية فيما بينها أو علاقة الحكومة مع العالم الخارجي أي خارج حدود الدولة. عليه فإن نطاق ممارسة نشاط الحكومة الالكترونية سيكون كما يأتي:-

- ما بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

- ما بين المؤسسات الحكومية فيما بينها.

- ما بين المؤسسات الحكومية وأي نشاط خارج حدود الدولة باستخدام وسائل الاتصال المتاحة باعتماد الأجهزة والبرمجيات المطلوبة أو ما يطلق عليها بوسائل التمكين فيما بين الإدارات وهي التي ستقوم بالمحصلة النهائية بتقديم المنافع (الخدمات) للمواطنين أو للجهات الخارجية أو لجهات حكومية أخرى.

❖ أهداف الحكومة الالكترونية:

- ضمان النفاذ السهل والسريع للخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
- تقديم الخدمات إلكترونياً لأفراد المجتمع وحسب حاجتهم لتلك الخدمات.
- تحقيق التنسيق الكامل فضلاً عن التكامل في تقديم الخدمات ذات الصلة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين إلكترونياً.
- تحقيق ثقة عالية بين المواطنين والحكومة الالكترونية.
- استقبال التغذية العكسية من المواطن إلى الحكومة حول مستوى كفاءة أداء الحكومة الالكترونية في تأدية مهامها الخدمية.

❖ متطلبات بناء الحكومة الالكترونية :

ثمة العديد من المتطلبات لابد من توافرها لبناء الحكومة الالكترونية، وتتمثل بما يأتي:

أ- المتطلبات الأولية:

✓ متطلبات تقنية.

✓ متطلبات تنظيمية.

✓ متطلبات إدارية.

✓ متطلبات قانونية.

✓ متطلبات بشرية .

حيث تعد هذه المتطلبات هي أساس لبناء أية حكومة إلكترونية ولأي دولة.

ب- المتطلبات النهائية:

تعد المتطلبات الأولية هي الأسس اللازمة لتحقيق المتطلبات النهائية والتي تشمل:

✓ ضمان حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى الواقع الإلكتروني فمثلاً

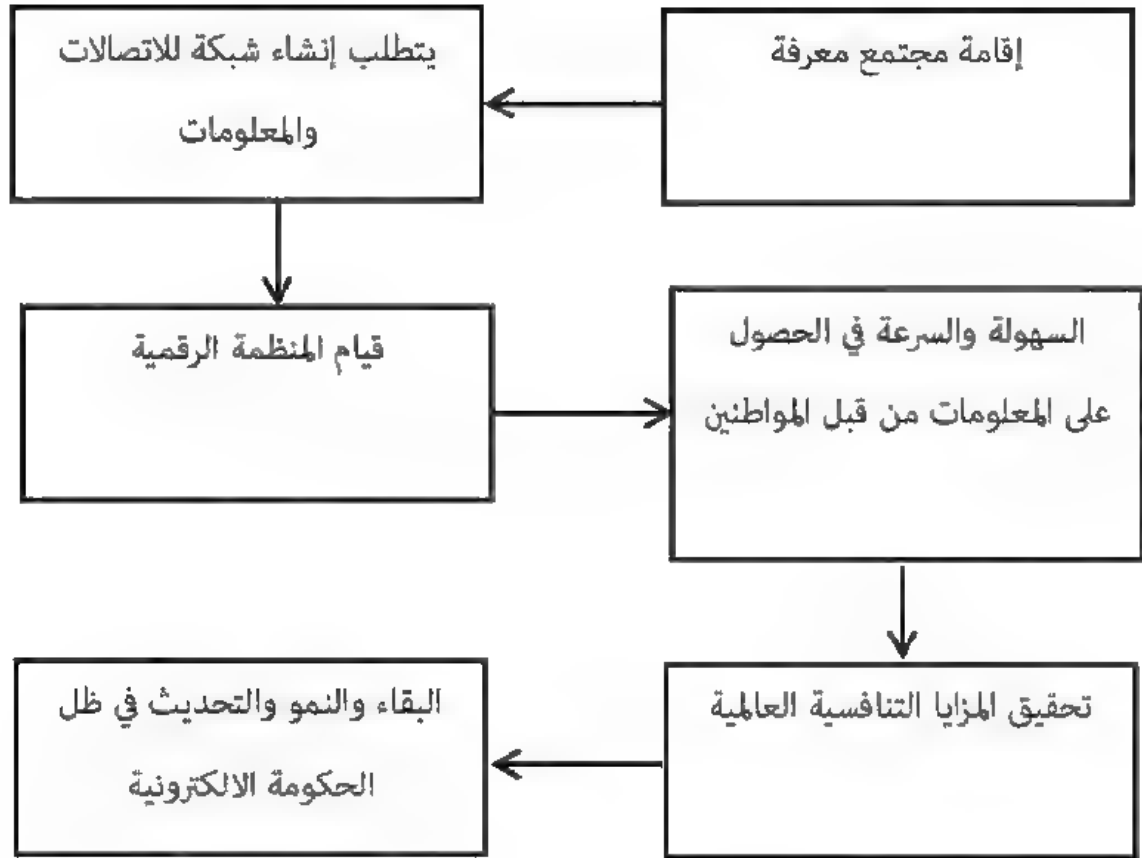
في مجال وثائق الطلبة لابد من أن تتوفر المعلومات عن كل طالب ولجميع المراحل ولجميع المواد وبشكل موثق لدى الجامعة قبل إتاحتها إلكترونياً، ومن ثم في كل سنة مقبلة يتم تجديد المعلومات عن تلك السنة المقبلة وهكذا لبقية المؤسسات حيث بدونها لا يمكن إقامة حكومة إلكترونية ناجحة.

✓ حل جميع المشكلات القانونية التي تتعلق بالتبادلات التجارية فضلاً عن توفير وسائلها

التقنية والتنظيمية. مثال ذلك تسديد رسوم المرور لمالكي السيارات أو تسديد أجور الكهرباء والماء... الخف إذا كانت هناك مشكلة تتعلق بملكية الدار أو السيارة يتم حل المشكلة أولاً ثم يتم تسديد الأجور.

✓ إنشاء البنى التحتية اللازمة لإقامة الحكومة الإلكترونية في ظل مجتمع المعرفة.

إن التحول من حكومة تقليدية إلى حكومة إلكترونية يتطلب مجتمع قائم على المعرفة عليه فلا بد من تهيئة أفراد المجتمع وتدريبهم على الاستخدام الكفوء لأجهزة الحاسوب مع إتاحة أو توفير شبكة اتصالات تغطي جميع أرجاء الدولة وبحزم كبيرة وبأسعار متدنية (واطنة) فضلاً عن توفير أجهزة الحاسوب وبالأعداد الكافية لاستخدامها من قبل كل من المواطنين والدوائر الحكومية إلى جانب فتح بوابات إلكترونية حكومية تمكن المواطنين من التواصل مع الحكومة فضلاً عن تنشيط البحث والتطوير لتحقيق الارتقاء في هذا المجال من خلال الإضافات التي سوف تقدم في مجال رفع كفاءة أداء الحكومة الإلكترونية.



مخطط (16)

متطلبات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية

❖ متطلبات التحول إلى الحكومة الالكترونية:

سيتم تناول محورين أساسيين في مجال التحول إلى الحكومة الالكترونية:

الأول: متطلبات إنجاح الحكومة الالكترونية.

الثاني: مدى إمكانية تطبيق الحكومة الالكترونية.

سيتم تناول الفقرتين في أعلاه وكما يأتي:-

الأول: متطلبات إنجاح الحكومة الالكترونية لابد من توافر الموارد البشرية القادرة على التفاعل مع

التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على استخدام الحاسوب الآلي بكفاءة عالية

فضلاً عن توافر نظم وبرمجيات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات مع شبكة اتصالات تغطي جميع أنحاء

الدولة مع توافر حزم عريضة من خطوط الانترنت وارتباط جميع أجهزة الاتصال بالشبكة الدولية لإنجاح

التحول نحو الحكومة الالكترونية من حيث القوانين التي تضبط هذا الجانب مع توفر جهاز أمني حديث يتفاعل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمعات التي تعتمد نظام الحكومة الالكترونية ومنع الجرائم الالكترونية مع ضرورة نشر التوعية والثقافة الالكترونية وعلى جميع الأصعدة والمستويات.

الثاني: مدى إمكانية تطبيق الحكومة الالكترونية، لتحقيق ذلك لابد من وجود حكومة حقيقية على أرض الواقع تتصف بالكفاءة العالية لتأتي الحكومة الافتراضية أو الالكترونية وتعمل على تحويل عمل الحكومة الحقيقية إلى عمل الكتروني افتراضي للوصول إلى حكومة الكترونية كفوءة. ولتحقيق المحورين السابقين لابد من إقامة مجتمع معرفة أولاً ثم إقامة شبكة اتصالات ومعلومات ترافقها إنشاء منظمات رقمية تهدف إلى تحقيق السرعة والسهولة في الحصول على المعلومات لتحقيق المزايا التنافسية العالمية هادفة إلى الحفاظ على بقاء ونمو وتحديث الحكومة الالكترونية وبنجاح.

المبحث الثالث

النقود الالكترونية

مفهومها- أشكالها- خصائصها

النقود الالكترونية:

هي إفراز طبيعي للتطور التكنولوجي، وهي عملة يتم تبادلها إلكترونياً فقط وتتطلب برامج وحاسوب وشبكة إنترنت، حيث تطورت النقود عبر تاريخ الإنسانية حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم وهي النقود الالكترونية.

❖ مفهوم النقود الالكترونية:

عرف البنك المركزي الأوروبي النقود الالكترونية على أنها 'قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة حاسوب، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية ذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محدودة" أو هي 'قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة".

❖ أشكال النقود الالكترونية:

هناك عدة أشكال للنقود الالكترونية تختلف باختلاف الوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك تختلف باختلاف حجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجية.

عليه يمكن تصنيف أشكال النقود الالكترونية إلى:

أ- وسيلة التخزين.

ب- القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الالكترونية.

أ- وسيلة التخزين: يمكن تقسيم النقود الالكترونية وفق وسيلة التخزين إلى ما يأتي:

1- البطاقة مسبقة الدفع: حيث يتم تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية.

2- القرص الصلب: يتم تخزين النقود على القرص الصلب للحاسوب الشخصي والتي يتم استخدامها من قبل صاحب العلاقة من خلال شبكة الانترنت ويطلق على هذا النوع من النقود تسمية النقود الشبكية حيث يتم الشراء من خلال شبكة الانترنت.

3- الدمج بين القرص الصلب والبطاقة مسبقة الدفع والتي يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على البطاقة مسبقة الدفع إلى ذاكرة الحاسوب الآلي والذي يقوم بالتعرف عليها ومن ثم إرسالها عبر شبكة الانترنت.

ب- القيمة النقدية المخزونة على الوسيلة الالكترونية ومنها:

1- بطاقات ذات قيمة نقدية قليلة لا تتعدى الدولار الواحد.

2 بطاقات ذات قيمة نقدية متوسطة تتجاوز الدولار ولا تتعدى المائة دولار.

❖ خصائص النقود الالكترونية:

هناك العديد من الخصائص للنقود الالكترونية منها:

- أن النقود الالكترونية هي عملة الكترونية ذات قيمة نقدية.

- تقوم النقود الالكترونية بوظائف الأنواع الأخرى من النقود كوسيلة للتبادل ووسيلة لتبرئة

الذمم ومقياس للقيمة ومخزن للعملة.

- النقود الالكترونية هي بيانات مشفرة توضع على وسائل الكترونية، البطاقات الالكترونية،

أو على ذاكرة الحاسوب.

- النقود الالكترونية لا تستخدم المصارف فمن المستهلك إلى البائع دون الحاجة إلى وسيط

مثل الصكوك.

- النقود الالكترونية غير متجانسة حيث كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود الكترونية مختلفة.

- سهولة الحمل لان وزنها هي بوزن البطاقة البلاستيكية.
- صغر الحجم لان حجمها هو بحجم البطاقة البلاستيكية.
- في حالة ضياع البطاقة البلاستيكية فان النقود لا تفقد لأن من يحصل على البطاقة لا يستطيع استخدامها.

- النقود الالكترونية يمكن أن تصدرها شركات خاصة بعكس النقود الاعتيادية التي تصدرها البنك المركزي.

- في حالة تعطل شبكة الانترنت فإن استخدام النقود الالكترونية سوف يتعطل أيضاً.

- لا توجد نقود مشتقة في ظل النقود الالكترونية وذلك لعدم إمكانية وضعها كوديعة.

- النقود الالكترونية تلقى قبولاً للتعامل بها بشكل واسع من قبل الأشخاص والمؤسسات والشركات ومراكز التسوق وعلى نطاق زمني مفتوح وكذلك نطاق موقعي مفتوح على كل المناطق الجزائرية أي أنها ذات طابع دولي تجتاز الحدود الإقليمية.

- دقة وسرعة عمليات الدفع والتحويل ضمن حركة التفاعلات المالية.

❖ العملات الرقمية الافتراضية الالكترونية:

هناك ثلاثة أنواع من العملات الرقمية الافتراضية الالكترونية هي:

- عملة البتكوين.
- عملة البتكوين الكاش
- عملة البتكوين الذهب.

- النقود الالكترونية غير متجانسة حيث كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود الكترونية مختلفة.

- سهولة الحمل لان وزنها هي بوزن البطاقة البلاستيكية.

- صغر الحجم لان حجمها هو بحجم البطاقة البلاستيكية.

- في حالة ضياع البطاقة البلاستيكية فان النقود لا تفقد لأن من يحصل على البطاقة لا يستطيع استخدامها.

- النقود الالكترونية يمكن أن تصدرها شركات خاصة بعكس النقود الاعتيادية التي تصدرها البنك المركزي.

- في حالة تعطل شبكة الانترنت فإن استخدام النقود الالكترونية سوف يتعطل أيضاً.

- لا توجد نقود مشتقة في ظل النقود الالكترونية وذلك لعدم إمكانية وضعها كوديعة.

- النقود الالكترونية تلقى قبولاً للتعامل بها بشكل واسع من قبل الأشخاص والمؤسسات والشركات ومراكز التسوق وعلى نطاق زمني مفتوح وكذلك نطاق موقعي مفتوح على كل المناطق الجزائية أي أنها ذات طابع دولي تجتاز الحدود الإقليمية.

- دقة وسرعة عمليات الدفع والتحويل ضمن حركة التفاعلات المالية.

❖ العملات الرقمية الافتراضية الالكترونية:

هناك ثلاثة أنواع من العملات الرقمية الافتراضية الالكترونية هي:

- عملة البتكوين.

- عملة البتكوين الكاش

- عملة البتكوين الذهب.

سنتناول فقط عملة البتكوين (Bitcoin)، وهي عملة رقمية افتراضية إلكترونية يقابلها كل من الدولار واليورو وغيرها من العملات، ولكن لا وجود لها على أرض الواقع فهي عملة افتراضية إلكترونية.

إن الـ (Bitcoin) مكونة من جزأين هما:-

Bit: وهي أصغر وحدة تخزين رقمي على الحاسوب.

Coin: تعني عملة جديدة.

وبذلك فإن Bit coin تعني عملة رقمية مشفرة يرمز لها بالرمز (฿)، وقد سبق ظهور

البتكوين العديد من العملات الافتراضية منها:

- لايتكوين.
- نيم كوين.
- ماستركوين.
- اورورا كوين.
- الريبل.
- الايثريوم.
- كوارك.

ثم جاء ابتكار هذه العملة من قبل الفيزيا ويساتو شيناكا موتو.

خصائص عملة البتكوين:

هناك العديد من الخصائص لهذه العملة منها:

- هي عملة افتراضية رقمية لا وجود ملموس لها.
- لا تخضع عملة البتكوين إلى رقابة لأي مركز مثل البنوك.
- تنتج وتتداول خارج البنوك وحتى خارج سيطرة الدول.
- لها رمز تشفير وأن أي تحويل إلى تشفير معين سوف تدخل في ذلك الحساب أي أنها عملة

مشفرة.

- لا يمكن استرجاعها في حالة حدوث خطأ أثناء التحويل ودخولها حساب آخر بالخطأ.

- عملة يتم تداولها باستخدام شبكة الانترنت فقط.

- يمكن إنتاجها في أي موقع في العالم.

- لا تحمل هذه العملة أية هوية فهي تنتقل من رقم إلى رقم آخر دون معرفة من المرسل

أو من المستقبل.

عملة البتكوين الافتراضية يقابلها قيمة من العملات على ارض الواقع حيث أن سعر

البتكوين في العالم 2013 كان يعادل مئة دولار أمريكي وفي عام 2018 أصبح البتكوين يعادل (17000) سبعة عشر ألف دولار.

- إن عملة البتكوين تقبل القسمة على (8) ثمانية أرقام عشرية.

- هناك سقف زمني لإنتاج عملة البتكوين وهو 2040 ميلادي وان حجم العملة سيتوقف

إنتاجها عند وصولها إلى (21) واحد وعشرين مليون وحدة بتكوين.

كل من يتعامل بالبتكوين يجب أن تكون له محفظة لها رقم سري مكونة من 25 إلى 36

رقم يعرفها مالك المحفظة فقط.

طريقة الحصول على عملة البتكوين:

هناك طريقتان أساسيتان لحصول على عملة البتكوين هما:

أولاً: شراء البتكوين.

ثانياً: تعدين البتكوين.

سيتم التركيز على تعدين البتكوين أو ما يطلق عليه التنقيب من الانترنت على اعتبار أن

شراء البيتكوين هي عملية سهلة ومباشرة ومقابل ثمن.

أما التعدين للبيتكوين فهو يحتاج إلى أجهزة حاسوب ذات إمكانيات عالية جداً تعمل على

حل المسائل أو تقديم خدمات مقابلها على الانترنت.

وفي عالم اليوم يوجد أكثر من (1000) ألف موقع يقبل التعامل بعملة البتكوين منها شركات إنتاجية وخدمية وشركات سفر حتى وصلت إلى اعتمادها من قبل المطاعم. أي يتم بيع بضاعة واستلام البتكوين مقابلها، وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى إن الاتحاد الأوروبي وكذلك اليابان وتركيا وحتى الأردن قبلوا التعامل بعملة البيتكوين.

❖ النقود الالكترونية كأحد مظاهر الاقتصاد المعرفي:

تعد البنية التحتية للاتصالات وتحديدًا شبكة الانترنت هي الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه لاستخدام النقود الالكترونية ذلك أن عدم توافر شبكة الانترنت أو ضعف ومشاكل في الشبكة سوف يعوق استخدام وانتشار النقود الالكترونية.

عليه فإن انتشار استخدام النقود الالكترونية يعكس ان حالة الاقتصاد المعني هو داخل مرحلة الاقتصاد المعرفي ويعني ضمناً ان البنية التحتية للاتصالات والمعلومات هي ذات جاهزية عالية إلى جانب تدني تكلفة الاتصالات لان ارتفاع تكلفة الاتصالات سوف تقلل من استخدام النقود الالكترونية كأداة للدفع.

كما أن استخدام النقود الالكترونية على نطاق واسع بحيث تصبح الوسيلة الأولى للتعامل النقدي في الأسواق تعكس ارتفاع ضوابط أمن الاتصالات ضد القرصنة الالكترونية واستهداف الحسابات الالكترونية وأرقام بطاقتهم، وأيضاً تعني ارتفاع ضوابط الحزمة القانونية داخل الدولة في ظل الاقتصاد المعرفي لتواكب التطورات الحاصلة داخل الاقتصاد واستخدام النقود الالكترونية وما هي الإجراءات القانونية في حالة حصول منازعات بسبب استخدام النقود الالكترونية فيما يتعلق بسرقة الحساب أو تزيف البطاقات من خلال تعديل البيانات المخزونة على البطاقات البلاستيكية أو على القرص الصلب للحاسوب الشخصي.

الفصل العاشر

الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية

الفصل العاشر

الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول/ النمو والتنمية الاقتصادية

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم عوامل التنمية في العصر الحالي. فقد ساهمت على نحو فعال في تنمية وبناء اقتصاديات العديد من البلدان المتقدمة التي تعتمد على ما يعرف باقتصاد المعرفة، فإن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعرفة، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية وأن المعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجيا المعلوماتية تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

❖ النمو والتنمية الاقتصادية-المفهوم:

يجدر البدء بالنمو الاقتصادي قبل التنمية، كونه من الأهداف الشائعة التي درجت على ذكرها أدبيات النظريات الاقتصادية، إذ يشير إلى النمو في معدل نصيب الفرد من دخل لبلد ما، ويعد مرادفًا للناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي. أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى النمو الاقتصادي ترافقه تغييرات في الإنتاج والتوزيع وتواكبه تغييرات هيكلية، كانخفاض نصيب الفرد من الزراعة، وزيادة مماثلة لحصة الصناعة والخدمات في الناتج القومي الإجمالي، وارتفاع في مستوى التعليم والمهارات لقوة العمل والتقدم التقني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحسين الملموس والمتواصل في معدل الرفاه المادي والثقافي للسكان.

و هناك علاقة وثيقة بين مفهومي، النمو والتنمية الاقتصادية، لكن المصطلحين ليسا متطابقين من حيث المعنى والمفهوم. فالنمو (growth) يعني النماء وقد يكون ضروريا لكنه غير كاف للتنمية، ويؤكد على التدابير الكمية للارتقاء بوتيرة الزيادة في نصيب الفرد من الدخل. أما التنمية فهي تهدف إلى التغييرات في القدرات، مثل قدرة أفراد المجتمع على التعلم، أو قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات في اتجاهات الأذواق والتكنولوجيا. وقد يتحقق النمو بشكل تلقائي، بينما تحدث التنمية بتفاعل القوى والإجراءات التي تهدف إلى التغيير. وقد يهدف النمو إلى زيادة في مؤشر من المؤشرات الاقتصادية بشكل طبيعي ودون تأثيرات مسبقة، في حين تعنى التنمية النمو بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبالتالي تؤدي إلى التغييرات الجذرية

النمو الاقتصادي

أن النمو الاقتصادي عملية تتم فيها زيادة حصة الفرد من الدخل الحقيقي بوتائر تراكمية ومستمرة مع مرور الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب، ولا يعني حدوث زيادة في الدخل او الناتج الكلي فحسب، بل يشمل التحسن في مستوى معيشة الفرد متمثلا بزيادة نصيبه من الدخل الحقيقي، الأمر الذي لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وعندما يكون معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يبقى ثابتا، أي ان مستوى معيشة الفرد يبقى دون تغيير، وفي هذه الحالة لا يتحقق النمو الاقتصادي المنشود. اما إذا ارتفع الدخل الكلي بمعدل اقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، مما يؤدي إلى التخلف الاقتصادي.

ان التنمية الاقتصادية تعبير عن تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متكاملة برزت في القرن العشرين وتُسمى بـ "عملية التنمية"، وتظهر أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التطوير والتحديث والتقدم. ان التنمية (development) مفهوم مركزي يتمحور حول الفرد والمجتمع على نطاق واسع وهي عملية شاملة تمتد جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع الى مرحلة جديدة من التقدم. ظهرت فكرة التنمية الاقتصادية في عصر الاقتصادي (William Petty) في الربع الأخير من القرن السابع عشر وطورها (Adam Smith) في عام 1776، أي بعد مئة عام، للدلالة على قدرة الاقتصاد القومي على توسيع إنتاجه بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني. وكان دائماً يُنظر إليها كظاهرة اقتصادية في تحقيق مكاسب سريعة في إجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه، سواء ترجع إلى المجتمع في شكل وظائف وفرص اقتصادية أو غيرها من خلق الشروط اللازمة لتوسيع نطاق توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنمو.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث استُخدم للدلالة على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكتسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد من خلال الارتفاع السريع والمستمر في الناتج الحقيقي للفرد، وما

* السير وليم بيتي Sir William Petty اقتصادي وإحصائي إنكليزي. ولد في رومزي - هامبشاير - إنكلترا، وتوفي في لندن. درس الطب في جامعات لندن وباريس وأكسفورد، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفيزيولوجية عام 1649. ثم عُيّن أستاذاً لتدريس في جامعة أكسفورد عام 1651، وتحول فيما بعد الى الاقتصاد، يعدّ أحد الزواد الأوائل للمدرسة الكلاسيكية القائمة على مبدأ الحرية الاقتصادية، والتي صورها وتوسع فيها كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو.

* ولد آدم سميث سنة 1723 م، وهو اسكتلندي تعدم في جامعة كلاسكو وأكسفورد، ويعتبر أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية، ويعتبر مؤلفه الشهير "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" An Inquiry Into The Nature And Causes of the Wealth of Nations الذي نشر في عام 1776 هو بداية علم الاقتصاد الحديث.

يصاحب ذلك من التطورات التكنولوجية والاقتصادية والخصائص الديموغرافية للمجتمع، أي زيادة قدرته على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، والتحسين في توزيع عائد ذلك الاستغلال، إذ لم يشر إليه منذ ظهوره في عصر وليم بتي وحتى الحرب العالمية الثانية، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي (material progress)، والتقدم الاقتصادي (economic progress)، اللذان اقتصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث (modernization)، والتصنيع (industrialization).

و قد شمل هذا المفهوم السياسة وذلك منذ ستينيات القرن العشرين، إذ ظهر مفهوم التنمية كحقل منفرد يهتم بتطوير الدول غير الأوروبية تجاه الديمقراطية سمي بالتنمية السياسية، وتعرف بانها "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايتها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، وذلك على غرار النظم الأوروبية التي تحقق النمو الاقتصادي وامتشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة ويرتبط بعدها البيولوجي بعلم نفس التنمية (developmental psychology) الذي يعنى بدراسة مراحل تطور نمو السلوك ونمو الشخصية الفردية او توقفها، متتبعا تغيرات البناء والشكل التي تمتد عند انتقال العضوية الفردية من أصلها إلى نضجها، فضلا عن استخدامات الكلمة في الإشارة إلى نمو اللغة والفهم والمهارة.

أما في المجال الاجتماعي فإنها تدلّ على عمليات التغيير الاجتماعي (social change) التي تصيب البناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي. وعندما يستخدم مفهوم التنمية في هذا المجال فانه يدلّ على الجهود التي تبذلها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع بزيادة قدرة أفراد المجتمع على استغلال الطاقة

المتاحة الى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بوثيرة أسرع من معدل النمو الطبيعي. ثم تطور هذا المفهوم ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فبرزت التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الفرد، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات بين أطراف المجتمع : الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، وتدعيم القيم والاتجاهات ومنهجية التفكير والمعايير والسلوكيات وغيرها من الجوانب الاجتماعية المناسبة مع صبيعة المجتمع وثقافته والتغيرات الإيجابية التي تحدث في ذلك المجتمع.

في حين يقول (أبو نصر) ان هذا المفهوم يعني استخدام الموارد البشرية لتحقيق تغيير بهدف إشباع حاجات الفرد ومواجهة مشكلاته وتنمية قدراته الذاتية وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو طاقاته الجسمية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصاها، وتوفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات واستمرار نموها وتطورها. بينما نعرفها نحن بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مرسومة لتقدم المجتمع جمعه من خلال تكوين القدرات البشرية واستخدام الأفراد لهذه القدرات لزيادة حصتهم من الدخل وإعادة توزيع الدخل القومي وتوفير فرص العمل للجميع وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على مبادرة المجتمع المحلي والدولي. ولذلك فان معالجة موضوعات التنمية وما يرتبط بها من أبعاد تستدعي عدم إغفال اتجاهات الفكر الاجتماعي ونظريات التخطيط الاقتصادي وأفكار التنظيم السياسي التي تتضمنها تلك الموضوعات، والتميز بين مفاهيمها المتداخلة كالارتقاء (evolution) والتقدم (progress) والتغيير (change) والتطوير (development).

هناك مجموعة من التعاريف التي ترتبط بالتنمية، فيما يأتي أهمها وحسب مصادرها.

أ - هيئة الأمم المتحدة

تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه".

ب - إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة:

ان التنمية هي "عمل اجتماعي يساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم وحاجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة تلك الحاجات وحل مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي".

وهناك تعريفات أخرى، منها، ان التنمية هي : "العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفيذها على أساس الجهود الأهلية والحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة"، أو أنها 'العمليات التي يقوم بها الأفراد لتنظيم أنفسهم، وتحديد مشاكلهم ومقابلة احتياجاتهم عن طريق تخطيط وتمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة بالاعتماد على مواردهم المحلية والاستعانة بالخدمات والإمكانيات الحكومية إذا لزم الأمر".

مما تقدم يتبين ان التنمية الاقتصادية تتضمن الشمولية في كافة أوجه المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتي تستند إلى قواعد أساسية تتصف بالعلمية والعقلانية باعتبار التنمية عملية تحول دائمة ولا بد ان تضمن تحقيق النتائج الإيجابية التي ترتبط بها باعتبارها ممارسة غايتها الأساسية تحقيق رفاهية المجتمع، فضلاً عن كون التنمية

ذات مضمون حركي (ديناميكي) يضمن التحول السريع ويحقق نهوض الدولة النامية إلى حلقات متطورة في الحضارة الإنسانية وتكون مشاركة رائدة وفعالة ومنسجمة مع الطاقات المتاحة.

وهكذا يمكن القول بأنها عملية اجتماعية واقتصادية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الفرد وكرامته، وهي بناء وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته على العمل والبناء، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.

❖ تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

أن من أولى الكتابات التي كُتبت للتعبير عن التنمية الاقتصادية تلك التي كتبها (William Petty) عام 1676 عندما وصف التنمية الاقتصادية في فرنسا بقوله "The French grow too fast" وتعني "أن الفرنسيين ينمون بسرعة كبيرة"، وقد استخدم (Petty) مصطلح النمو (growth) للتعبير عن التنمية الاقتصادية (economic development). ولقرون عديدة، ولغاية الحرب العالمية الثانية كانت التنمية الاقتصادية تُعرّف بقدرة الاقتصاد الوطني على تهيئة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بمعدلات تتراوح ما بين 5% - 7%، ويحتسبونها بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن قدرة المجتمع على توسيع إنتاجه بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية. وإن العملية التنموية تتضمن تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، بحيث تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي فإنها تُركّز على تسريع التصنيع، وحيثاً تستخدم مؤشرات غير اقتصادية لتوصيف منافع التنمية الاقتصادية، كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

* هناك من الاقتصاديين البارزين كآدم سميث وكارل ماركس وشومبيتر وكينز، الذين اهتموا بالتنمية الاقتصادية وساهموا في بلورة فكرتها وتطوير مفهومها.

وخلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي انصب اهتمام معظم الدول النامية في اعتماد هذا المفهوم للتنمية الاقتصادية، بأمل انه يفضي إلى الرفاه الاجتماعي، وكان دائماً ينظر إلى التنمية ما يقرب من ظاهرة اقتصادية في تحقيق مكاسب سريعة في الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه وانسياب هذه المكاسب الى المجتمع في شكل وظائف وفرص اقتصادية أو غيرها من خلق الشروط اللازمة لتوسيع نطاق توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنمو. واستطاعت بعض الدول أن تحقق هدف النمو الاقتصادي كماً، ولكن ظل هناك تفاوت في مستويات المعيشة بين السكان من ناحية توفر الحاجات الأساسية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد منها خاصة دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهوراً في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد. الأمر الذي أثر سلباً على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

وان هذا القصور في المفهوم التنموي دفع العديد من المنظمات الدولية والاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وقد أولت الوكالات والمجالس المتخصصة في الأمم المتحدة فكرة تنمية المجتمع أهمية خاصة في دراساتها ومشاريعها منذ عام 1950 حيث اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في باريس عام 1955 قراراً يصف فيه تنمية المجتمع كوسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة.

وفي الستينات من القرن الماضي تحول الاهتمام إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب بعد أن اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال

* في البلدان النامية يفتقر (1.5) مليار فرد الى الرعاية الصحية ، وأكثر من (5) مليار فرد إلى مياه الشرب المأمونة، وأكثر من (2) مليار فرد إلى خدمات الصرف الصحي، وخمس السكان يعانون من الجوع، وأكثر من مليار نسمة من البالغين يعانون من الأمية، و(300) مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية أو المتوسطة، وأكثر من مليار شخص يعيشون في الفقر المدقع، وانخفاض الدخل السنوي للأفراد في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب صحراء بصورة عامة، و(180) مليون طفل دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية، ويموت (14) مليون طفل قبل بلوغ الخامسة من العمر، ونصف مليون امرأة تموت سنوياً بسبب الحمل والولادة.

إعطاء الأولوية لتعليم والتدريس، وظهر في تلك المدة مفهوم "تنمية الموارد البشرية" بأنه هو الأساس الذي يعول عليه لتحقيق التنمية، ورغم أن الفكر الاقتصادي قد تضمن في تلك المدة محاولات لإدماج البعد الثقافي والاجتماعي في عملية التنمية وتضمينها مؤشرات وأساليب كمية قد تفوق في أهميتها النسبية أهمية البعد الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلا أن التحليل الاقتصادي ظل يحتل المرتبة الأولى في ذلك التفكير، ففي عام 1960 صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 1515 حول العمل المشترك في سبيل الإنماء الاقتصادي لرسم إستراتيجية من أجل تطوير اقتصادياتها. وقد صدرت عن منظمة الأمم المتحدة عام 1963 دراسة بعنوان (تنمية المجتمع المحلي والتنمية القومية) حاولت إيجاد صيغة للارتباط بين برامج العمل المحلي وبرامج العمل على المستوى القومي.

أما في السبعينيات من القرن الماضي فقد شهد العالم التوجه نحو الحاجات الأساسية (basic needs approach) الذي تمثل بنقل اهتمام حكومات الدول المستقلة حديثاً من التنمية بمفهومها المقترح بالتصنيع إلى التنمية البشرية مباشرة، وكانت منظمة العمل الدولية (International Labor Organization) الجهة التي بادرت بطرح هذه المقاربة وتطويرها. واستناداً إلى ذلك فإن على الحكومات أن تعمل على تقديم الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والبنية التحتية الأساسية وخدمات التعليم.

و بدلاً من إيلاء الأولوية للنمو الاقتصادي التدريجي الذي يقاس طبقاً للناتج القومي الإجمالي فإن إستراتيجية الحاجات الأساسية تركز على معالجة الفقر المطلق بأسرع ما يمكن من ضخ المساعدات المباشرة لأولئك الذين يعيشون في ظروف بائسة، وسد الحاجات الأساسية للجميع بقدر تعلق الأمر بالحاجات المادية كالطعام والملابس والمأوى والوقود، وكذلك الحاجات الاجتماعية كالترفيه والحقوق الإنسانية وبالمشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل والالتزام السياسي المشترك.

و قد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي جرّاء محاولات جادة لتوسيع نطاقها على أساس الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل، ولقد حاول (Dudley Seers) أن يصوغ سؤالاً مهماً حول معنى التنمية، بقوله ان ما ينبغي التساؤل عنه هو: "ماذا حدث للفقر ؟ وماذا حدث للبطالة؟، وماذا حدث لعدم المساواة ؟، وكيف يمكن حل هذه المشكلات؟"، ويستطرد سيرس قائلاً: "إذا كانت هذه الأسئلة الثلاثة قد تراجعت بمستويات مختلفة، فمن دون شك تصبح عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا كان احدها قد ازداد أكثر من الآخر، فمن غير الممكن تسمية ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين".

وفي أواسط عقد الثمانينيات ازداد ضغط المجتمع الدولي بهدف تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي (structural adjustment and economic stability)، مما يعني مزيداً من التخفيضات في الإنفاق العام، فظهرت استراتيجيات التنمية البشرية، فبعد معاناة طويلة وصعبة لحل إشكالية التوفيق بين متطلبات التنمية وضرورة المحافظة على البيئة وسلامتها، جاءت فكرة التنمية المستدامة (sustained development). لقد جاء طرح هذا المفهوم في إطار تقرير الاتحاد العالمي لحماية البيئة والموارد الطبيعية (Global Protection Strategy) الذي طُلق عليه إستراتيجية حماية العالم، اذ عرفت التنمية بأنها "أي تعديل في المحيط الحيوي من اجل إشباع حاجات الفرد"، اما حماية البيئة فيقصد بها "إدارة استخدام الفرد لمحيطه الحيوي من اجل منفعة أكبر وأكثر إدامة لأجياله القادمة". ولما كان المحيط الحيوي هو المصدر لإشباع حاجات الإنسان فلا بد من جعل سلامة وحماية هذا المحيط في مقدمة الأولويات التنموية والتطويرية. وفي عام 1987 اصدر المجلس العالمي لتنمية والبيئة (WCED) منشوره المسمى (مستقبلنا المشترك)، والذي أشار فيه إلى التنمية المستدامة بأنها "إشباع الحاجات الأساسية لكل الأفراد وتلبية طموحهم من اجل حياة أفضل ومن دون إلحاق الضرر أو المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية متطلبات معيشتهم".

وهكذا يتضح أن مفهوم الاستدامة يستند على تأمين طاقات وقدرات ومصادر نمو أجيال المستقبل.

كما أن البنك الدولي الذي كان يساند النمو الاقتصادي الكمي منذ الثمانينيات كهدف رئيس للتنمية الاقتصادية فقد أعلن في تقريره عن التنمية لعام 1991 على: "إن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في عالم الدول الفقيرة، وإن أفضل نوعية للحياة هي تلك التي لا تتطلب دخولاً عالية فحسب، بل تتطلب أكثر من ذلك، لتضمن تعليمًا جيدًا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقرًا أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة "ثقافية غنية".

و يرى (Michael Todaro) بكتابه "التنمية الاقتصادية" أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسة في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تسريع النمو الاقتصادي وتخفيض اللامساواة في الدخول لتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة ماديًا ومعنويًا.

إن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية الاقتصادية، يركز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية وسعادة، وفي الوقت نفسه تمثل هذه القيم الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات. والتي يمكن تحديدها في المسارات الآتية:

1- القدرة على العيش: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الأساسية، فجميع الأفراد لديهم حاجات أساسية معينة والتي بدونها تصبح الحياة مستحيلة، وتشمل هذه الحاجات المأكل والمسكن والملبس والصحة والأمن، وهي في مجملها حاجات ضرورية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة

فرص العمل وزيادة الدخل شروفاً ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه في أساسها لتوفير تلك الحاجات.

2- تقدير الذات: وتعني أن يكون الفرد إنساناً مكرماً، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالاحترام وعزة النفس، ويحاول جميع الأفراد والمجتمعات أن يكون لهم شكلاً أساسياً في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية (identity)، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.

3- الحرية: وهي أن يكون الشخص قادراً على الاختيار بإرادته، يرى ستيوارت مل بأن الحرية تعني إطلاق العنان للأفراد ليحققوا مصالحهم وفق ما يرونه مناسباً دون أن تؤدي إلى حرمان الغير من مصالحهم. والحرية متضمنة أيضاً هدف توسيع الاختيارات الاقتصادية بالنسبة للأفراد والمجتمعات والتغلب على المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية، والحرية تشمل أيضاً الحريات الأساسية "السياسية والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

و هكذا يتبين بأن السعادة الحقيقية لا تقاس بالثروة فقط، بل بتوسيع نطاق الاختيارات والبدائل المتاحة لها.

مما تقدم يتبين أن مفهوم التنمية بحد ذاته قد تطور مع تطور الفكر الإنساني عبر مراحلها، أما من وجت النظر المؤسسية فقد تطور منذ الخمسينيات فانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية خلال الخمسينيات والستينيات إلى التركيز على الجانب الاجتماعي خلال السبعينيات والثمانينيات وصولاً إلى استخدام مفهوم التنمية البشرية كما ورد في تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منذ عام 1990.

المبحث الثاني

التنمية البشرية والفكر التنموي

❖ البعد البشري في الفكر التنموي:

ان التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية في السنوات الأخيرة، وما أحدثه من انفجار معرفي وثورة تكنولوجية وتحولات جوهرية في أنماط التفكير ووسائل الإنتاج وفي جميع نواحي الحياة، يتطلب التطرق إلى بلورة وترسيخ البعد البشري في الفكر التنموي. برز الفكر التنموي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كاستجابة لظاهرة انتشرت في تلك الآونة، وهي التفاوت النسبي في توزيع الدخل على المستوى العالمي. حيث أن بعض البلدان كانت غنية جداً وأخرى فقيرة جداً. وبذل الاقتصاديون جهوداً مضنية لتفسير هذه الظاهرة، وكانت النتيجة ظهور فرع جديد من فروع علم الاقتصاد هو اقتصاديات التنمية، ومنذ ذلك الوقت اقترن ظهور النماذج والنظريات التنموية بظهور العديد من استراتيجيات التنمية، ففي البداية ركزت تلك الاستراتيجيات على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الاستثمار سواء في رأس المال المادي أو في رأس المال البشري. ثم تحول الاهتمام بعد ذلك إلى محاربة الفقر من خلال: خلق فرص العمل الجديدة، إعادة توزيع الدخل، التنمية الريفية، إشباع الحاجات الأساسية وعدالة توزيع الأصول المنتجة.

ثم انتقل التركيز في العقد الأخير من القرن الماضي إلى الاهتمام بتنمية البشر في ظل المفهوم الجديد وهو "التنمية البشرية" والتي تهتم بالبعد البشري بصفته الغاية والوسيلة للتنمية في آن واحد وبنفس الدرجة من الأهمية، وليس كوسيلة فقط (كما هو الحال في مفهوم رأس المال البشري) أو كهدف فقط (كما هو الحال بالنسبة لكل استراتيجيات التنمية التي تناولت القضاء على الفقر والاهتمام بالفقراء من البشر فقط)، وهو الاهتمام بالبعد البشري.

ما تقدم هو خلاصة ما تم التوصل إليه من خلال متابعة تطور الاهتمام بالبعد البشري في الفكر التنموي منذ بدايته وحتى ظهور مصطلح التنمية البشرية في تسعينات القرن الماضي.

إن البعد البشري لم يكن غائبا عن الفكر التنموي في أي من مراحل تطوره، وإنما هذا البعد عولج أساسا من خلال الاهتمام بالقضاء على الفقر الذي انعكس سواء بشكله الصريح أو الضمني في نظريات ونماذج النمو أو التنمية الاقتصادية وخاصة عند الكتاب الاشتراكيين، فركزت كتابات كارل ماركس بشكل أساسي على الحاجات الإنسانية وتنميتها وإشباعها، وكما أنه اهتم بالبعد البشري من خلال إبراز عنصر العمل كعامل إنتاجي أساسي في عملية إنتاج سلع وخدمات، واهتمامه بالعمال والفلاحين باعتبارهم مصدر الثروة في المجتمع.

ارتبطت نظريات التنمية بنماذج النمو الاقتصادي التي كان جوهرها فجوتي التمويل الداخلية والخارجية، إذ تم التركيز على أحد عناصر الإنتاج وهو رأس المال، حسب المفاهيم السائدة آنذاك، بأن الطبيعة هي عطاء (endowment)، فهي (هبة من الله)، بينما العمل لا يشكل عنصرا مقيدا وعرضه غير محدود (unlimited supply of labour) على حد قول Arthur Lewis. وهكذا بنيت معظم نماذج النمو الاقتصادي ونظريات التنمية الاقتصادية حول تكوين رأس المال. وتميزت هذه النماذج بالحركة، بمعنى أن الناتج الحالي يحدد حركة المتغيرات في المدة اللاحقة، باعتبار أن رأس المال هو العنصر الذي يتم إنتاجه، والذي يدخل في الوقت نفسه في إنتاج المنتجات الأخرى بما فيها رأس المال نفسه. وبالتالي، أعطت استراتيجيات التنمية التي ركزت على النمو الاقتصادي دورا متميزا للاستثمار في رأس المال المادي. فنظرية روزنشتين القائمة على الدفعة القوية ونموذج نوركس القائم على النمو المتوازن وإستراتيجية هيرشمان القائمة على النمو غير المتوازن تتركز كلها حول الاستثمار الرأسمالي وتهدف إلى إيضاح الإستراتيجية التي يجب إتباعها لإخراج الدول المتخلفة من الحلقة المفرغة من الفقر.

في ظل الاهتمام بالتراكم الرأسمالي كأساس للنمو الاقتصادي ونظرا لما كانت تعانيه الدول المتخلفة آنذاك من الندرة في الموارد فقد ساد اتجاه عام بان التنمية تحتاج إلى توريد الموارد من الخارج بكميات ضخمة، وأكدت هذه الحقيقة السرعة التي اتضحت بها نتائج مشروع مارشال، وكان هذا التفكير سائداً حتى أواخر الخمسينات.

شهدت بداية الستينات تحولات مهمة في الفكر التنموي والتي تمثلت بالانتقال من معالجة البعد التراكمي لرأس المال العيني إلى البعد الجاري لاستخداماته، أي من الاستثمار إلى عملية الإنتاج ذاتها، وتناول مختلف محدداتها، أي مكونات دالة الإنتاج ودور العمل البشري فيها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، التمييز بين الجانبين الكمي والنوعي للفرد، وهو ما أدى إلى الحديث عن رأس المال البشري وعن الاستثمار في رأس المال البشري، وربط هذا الاستثمار بالتنمية وظهور فرع جديد من فروع الاقتصاد التطبيقي وهو اقتصاديات التعليم.

فمنذ البداية اتجه التفكير إلى اثر لتغير التقني في توسيع الإنتاج من خلال زيادة إنتاجية العمل، كما جاء في نظرية R. Solow، وأدت هذه النظرية إلى سرعة الاستجابة للدعوة التي وجهها T.W. Schultz بان يعامل التعليم على انه استثمار في رأس المال البشري وفي ذلك يقول Schultz: "رغم أن الأفراد يكتسبون مهارات ومعارف مفيدة، إلا انه لم يكن من المعروف أنها تعد شكلا من أشكال رأس المال، وان هذا الشكل من رأس المال هو في جزء هام منه ناتج عن استثمار مقصود (deliberate investment)"، وان رأس المال البشري هذا قد نما في المجتمعات الغربية بمعدل أسرع من رأس المال التقليدي غير البشري، وان هذا النمو كان احد أهم السمات التي ميزت النظام الاقتصادي في تلك الدول. وبمقارنة الزيادات في الناتج القومي بالزيادات في الأرض، وساعات العمل، ورأس المال العيني القابل لإعادة الإنتاج (reproducible physical capital) ووجد أن هناك فرقا كبيرا بينهما. وكان الاستثمار في رأس المال البشري، تقريبا، هو الذي يفسر الفرق بين هذه الزيادات بشكل أساسي". ويتضح بان فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادتته إلى فكرة

الاستثمار فيه، وتحولت بذلك النظرة الى التعليم من مجرد كونه قطاعا كباقي القطاعات الخدمية، إلى اعتباره بمثابة استثمار وله مردودة المستقبلية المساهم في التنمية، ومنذ ذلك الحين اعتبر الإنفاق على التغذية والصحة والتعليم بوجه خاص استثمارا في رأس المال البشري له مردودة على مستقبل التنمية وليس إنفاقا على سلع استهلاكية.

و أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1961 قرارا جددت فيه مناشدة الدول المتقدمة أن تخصص ما لا يقل عن 1% من دخلها القومي لأغراض انتقال رأس المال والمعونة الفنية إلى الدول النامية، وساد في الوقت نفسه اعتقاد بان تحقيق هذا الشرط اللازم يعتبر بحد ذاته كافيا لتوفير المكاسب الاجتماعية. فمن ناحية كان المجتمع الدولي مشغولا بقضية تعطل إعداد هائلة من العمال بسبب الحرب والاستعمار، فكان توفير رأس المال هو السبيل إلى خلق فرص كافية للعمل. ومن ناحية أخرى فان توظيف العاطلين يحقق زيادة في الإنتاج ويوفر دخولا إضافيا تجعل توزيع الدخل أكثر عدالة.

ومنذ عام 1969 حاولت منظمة العمل الدولية (ILO) تبني هدف توفير فرص عمل جديدة، وصممت العديد من السياسات التي تهدف إلى زيادة التشغيل في العديد من الدول النامية، وكان ضمن هذه السياسات، الاعتماد في إحداث النمو على الصادرات من السلع الصناعية كثيفة استخدام العمل، وقد كان الافتراض الضمني هو ان الدخل يتوزع وفقا للتوزيع الوظيفي للدخل بين العمل ورأس المال، وبالتالي فان تخفيض حدة الفقر سيتم تلقائيا بزيادة نصيب الأجور من الدخل على حساب الأرباح، أي بإحلال العمل محل رأس المال. ورغم أهمية هذا المنهج إلا انه سرعان ما اكتشف انه غير ملائم لمعالجة مشكلة الفقر في معظم الدول النامية.

و في أواخر السبعينيات، أوضحت بيانات البنك الدولي أن هناك ما يقارب 750 مليون فرد عند مستوى الفقر يعانون من سوء التغذية، أي ما يقارب من ثلث سكان الدول النامية مجتمعة، ولذا ظهرت الحاجة إلى إستراتيجية أكثر فعالية في الحد من الفقر، وكانت إستراتيجية "الحاجات الأساسية" استجابة عملية لهذه الحاجة، ولم يكن مفهومها جديدا على الأدب الاقتصادي، اذ ورد في عديد من الكتابات الاقتصادية وخاصة في أعمال (Benjamin Bentnam 1748-1832) و (David Ricardo 1772-1823) و (Karl Marx 1818-1883). إلا أن التوجه نحو تلبية الحاجات الأساسية قد لقي دفعة قوية من تبني منظمة العمل الدولية له في النصف الثاني من السبعينيات، وإن إستراتيجية الحاجات الأساسية تتضمن عنصرين أساسيين هما :

1. الحد الأدنى من متطلبات الأسر من المأكل والملبس والمأوى.
2. توفير الخدمات الضرورية للمجتمع ككل مثل مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنقل العام والصحة والتعليم.

وجاء النصف الأول من عقد الثمانينيات مخيباً للآمال، بحيث اعتبر "العقد الضائع" (the lost decade) بالنسبة إلى الفقراء في الدول النامية. فقد أدى تفاقم أزمة المديونية^{*} في الدول النامية إلى العودة إلى المقاربات الاقتصادية لعملية التنمية وفي تغليب جانب تمويلها، والتركيز على التغيرات المؤسسية في الجوانب السياسية والاقتصادية وتساعد حملات الترويج إلى الليبرالية^{**} كمدخل إلى الديمقراطية، واعتبار

* في عام 1980 وصل عجز الحسابات الجارية في البلدان النامية إلى 68 مليار دولار (أكثر من خمسة أمثال رقم عام 1977) لمزيد من المعلومات انظر: جاك لوب (1998)، ترجمة احمد فؤاد بليغ، العالم الثالث وتحديات البقاء، سلسلة عالم معرفة، مطبعة الرسالة، الكويت، ص 73.

** الليبرالية (liberalism) اشتقت من لبير liber وهي كلمة لاتينية تعني الحر، الليبرالية حالياً مذهب¹ و حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكمجموعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها وتتكيف الليبرالية حسب ظروف كل مجتمع وأما في الاقتصاد فقد ارتبطت الليبرالية بالحرية الاقتصادية، فتعني تلك النظرية التي تؤكد على الحرية الفردية الكاملة وتقوم على المنافسة الحرة أهم شعار في الليبرالية هو: دعه يعمل دعه يمر..

قضايا الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر بمثابة شروط للتصرف في ناتج التنمية التي لا يرجى لها أن تتحقق إلا من خلال إتباع سياسات اقتصادية عالية الحساسية لقوى السوق وهو ما يعطي أولوية لبرامج التثبيت وإعادة الهيكلة على خطط التنمية مما قد تؤدي إلى زيادة مشكلة الفقر سوءاً، وتعميم مبدأ الاستدامة في التنمية سواء بتواصل الموارد المالية والبشرية أو الأطر البيئية. يقترن كل ما تقدم بسعي حثيث نحو ترسيخ مفاهيم العولمة الهادفة إلى إسقاط الحدود أمام حركة الأموال والسلع والخدمات واقتحام التكتلات الإقليمية وبما يتيح فرصاً أوسع أمام الاقتصادات الأقوى.

و قاد هذا التيار إتباع الفكر الني وكلاسيكي، حيث عزى هؤلاء ظاهرة التخلف إلى التدخل المباشر للحكومات في النشاط الاقتصادي وسوء تخصيص الموارد نتيجة لسياسات التسعير غير السليمة والاستثمار في المشاريع غير الكفوءة، ويرى هؤلاء أن انخفاض معدلات رأس المال/العمل في دول العالم الثالث سوف يتسبب عن ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار فيها. ومن ثم فإن تحرير الأسواق وخصخصة المشروعات العامة وتحرير التجارة والتوسع في التصدير وجذب المستثمرين الأجانب والحد من اختلالات الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع ورأس المال عبر برنامج التكيف الهيكلي الذي يتبناه البنك وصندوق النقد الدوليين سوف تؤدي جميعها إلى تزايد الاستثمار في الدول النامية وبالتالي زيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

و من خلال خبرتنا ومتابعتنا لهذه الأفكار فإن الواقع العملي اثبت عدم صحة النتائج الأساسية التي توصل إليها النموذج النيوكلاسيكي. فأولاً لم تتدفق الاستثمارات من الدول الغنية الى الدول الفقيرة وإنما حصل عكس ذلك. ولم تقارب معدلات رأس المال /العمل ومعدلات الأجور بين البلدان المختلفة وتزايدت هجرة العمالة الماهرة (رأس المال البشري) من الدول المتخلفة ذات الندرة إلى الدول المتقدمة

*من الرواد الفكر النيوكلاسيكي هم (Lord Peter Bauer, Deepak Lal , Harry Johnson , BelaBalassa) ، لمزيد من

المعلومات انظر مايكل تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص146.

ذات الوفرة وحصل نفس العامل على اجر أعلى عندما انتقل من بلد متخلف إلى بلد متقدم، وعلى عكس الاتجاه الذي افترضته النظرية النيوكلاسيكية. وكذلك اتسعت فجوة التفاوت بين معدلات النمو الاقتصادي بين بلدان مختلفة.

وقد أدت الشواهد العملية السابقة إلى تزايد الحاجة إلى ظهور نظرية جديدة للنمو الاقتصادي والتي عرفت بنظرية النمو الحديثة، وتنسب نشأة نماذج النمو الحديثة إلى كتابات (Paul M. Romer) عام 1986، و (Robert E. Lucas) عام 1988. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تعددت الأدبيات التي تناولت هذه النماذج وأكدت على أهمية بعض العوامل الأخرى مثل حرية التجارة، الإنفاق الحكومي، السياسات الحكومية، دور القطاع الخاص الساعي إلى تحقيق الربح في تحقيق التقدم التكنولوجي الذي اعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

لقد انطلقت نظرية النمو الحديثة من النقطة المحورية بافتراض ثبات العائد لنسبة رأس المال وليس تناقصه كما افترض النيوكلاسيك، وكان تبرير ذلك، أنهم نظروا إلى رأس المال بشكل أوسع، لأنهم فرقوا بين رأس المال المادي والبشري، اذا كان الاستثمار في رأس المال المادي يمكن أن يخضع لقانون المردودات المتناقصة، فان الوضع بالنسبة للاستثمار في رأس المال البشري مختلف تماماً. فتراكم رأس المال البشري (تراكم المعرفة) لها آثار داخلية وخارجية موجبة، تتوزع عبر المجتمع ككل وترفع من إمكانيات الإنتاج فيه، وهو ما يعرف بالوفورات الخارجية للتعليم، فالمتعلمون يستخدمون وسائل الإنتاج بكفاءة أكبر، ومن ثم يصبحون أكثر إنتاجية، كما أنهم قد يبتكرون أساليب إنتاج أكثر كفاءة، وينشرون ثمار تعليمهم وبحوثهم ليستفيد منها اقرانهم في العمل ويصبحون أيضاً أكثر إنتاجية. ومن ثم فان ارتفاع مستوى التعليم سيؤدي ليس إلى زيادة إنتاجية الشخص المتعلم فحسب، بل أيضاً سيؤدي إلى زيادة إنتاجية جميع عوامل الإنتاج الأخرى.

و إذا كانت فكرة رأس المال البشري قد ظهرت منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، فإنها قد ركزت أساساً على الأثر الداخلي "العائد الخاص" لرأس المال البشري دون الاهتمام كثيراً بالأثر الخارجي "العائد الاجتماعي" والذي يعتبر غير مرئي (invisible) بالنسبة للشخص ولكنه واضح (visible) بالنسبة للمجتمع. وبإدخال عنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، قدمت النماذج الحديثة للنمو إطاراً نظرياً يسمح بإحداث النمو الاقتصادي واستمراره في الأجل الطويل، وأن هذا النمو ينبع من الداخل (endogenous growth) وليس من الخارج (exogenous growth) كما هو عليه في النظرية النيوكلاسيكية. ويمكن القول أن نموذج النمو النابع من الداخل بتركيزه على رأس المال البشري قد نجح إلى حد بعيد في تفسير ظاهرة تدفق الاستثمارات والعمالة الماهرة من الدول الأقل نمواً إلى البلدان المتقدمة، والتي أخفقت النظرية النيوكلاسيكية في تفسيرها. ويصبح اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول أمراً منطقياً في التحليل الحديث.

وفي فترة التكيف الهيكلي خلال عقد الثمانينيات دفع الاهتمام بالإنسان إلى المصاف الثانوي تحت وهم تحقيق نمو سريع من خلال ترشيد الأداء الاقتصادي والتكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي وتميزت تلك المدة بتزايد الفقر والتهميش والتفاوت، وبهيمنة الفكر الليبرالي الجديد.

و مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وتحت تأثير الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري، وتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم تنمية الإنسان وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، وتمكين المرأة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة. وتستند قيمة الإنسان في ذاته وبذاته إلى منطلقات أشادت بها الديانات السماوية التي تؤكد على كرامة الإنسان والذي جعله الله خيفة

في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. وقد ترسخ الاقتناع أخيراً بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان.

و وفقاً للمنظور الإنساني للتنمية، فإن الفرد يجب ان يتمتع بكل ما يستلزمه من المتطلبات الحياتية باعتبارها حقوق له، ومنها الحق في الحياة، والعيش الكريم، والعمل، والصحة، والتعليم ورعاية الأسرة، والطفل، والمرأة، والأم، وكبار السن، والمعوقين... وغيرها، وليس من منظور الشفقة والإحسان، بل الحماية والتمكين من التغلب على الضعف والفقر والجوع والمرض وكل ما يهدد حياة الإنسان.

و استناداً إلى ذلك يقول قبرص : (لا يمكن ترك الوفاء بالحاجات البشرية إلى عمل خيري ذلك أن التبعية الناشئة عن هذا الاعتماد تهمش البشر وتنقص من إنسانيتهم وتعطل فيهم حوافز الاعتماد على النفس)، لذلك فالدولة مطالبة بالتمكين وتعزيز قدرات الأفراد وصولاً إلى توفير الأمن الإنساني، أمن الأفراد وليس امن الدولة، لان التنمية حق الفرد وليس حق المواطن على الدولة. وفي تلك المدة حدث الانتقال إلى حقبة التنمية البشرية، وتبنت النظريات الحديثة الاتجاهات التالية:

- اقتران النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية.

الأفراد هم غاية التنمية وليسوا أداة لتعزيز النمو فقط.

- تنمية قدرات المجتمع على التحكم بمصيره، وإيجاد بيئة كلية مساعدة على التنمية من خلال آليات المشاركة والتمكين للأفراد والمجتمع.

وقد قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تقاريره عن التنمية البشرية في العالم والتي توالي صدورها منذ عام 1990. وقد قدم البرنامج الإنمائي من خلال هذه التقارير معالجات أكثر شمولاً للبعد البشري من خلال مفهوم التنمية البشرية

* يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة ، فأى سياسة أمنية يجب ان يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق امن الفرد بجانب امن الدولة ، اذ تكون الدولة آمنة في الوقت الذي يتناقص فيه امن مواطنيها. بل في بعض الأحيان تكون الدولة مصدراً من مصادر تهديد أمن مواطنيها.

الذي تبناه والذي ينص على أنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وإن هذه الخيارات من حيث المبدأ تعدّ لا نهائية وتتغير بمرور الوقت، إلا أن أهم هذه الخيارات تتمثل بتحقيق حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستويات معيشية لائقة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية متاحة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل غير قابلة للتحقق، وهناك خيارات أخرى من بينها الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته، والمشاركة في الحياة السياسية".

مما تقدم تبين بان البعد البشري في الفكر التنموي تطور على مدى خمسة عقود منذ منتصف القرن الماضي، إذ حدث التحول في التحليل النظري أو التنظير لدى الفكر التنموي كذلك في السياسات التنموية المنبثقة عنه، من التنمية الاقتصادية ذات البعد المادي إلى التنمية ذات الأبعاد المتعددة والمتداخلة ومنها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وثم إلى التنمية البشرية ذات المنظور الإنساني، وهو التحول الحديث، وإن هناك تحول واضح على صعيد الفكر الاقتصادي الاجتماعي نحو أهداف التنمية من تعظيم تراكم رأس المال إلى تعظيم رفاهية الفرد، من الفرد كعامل إنتاجي لأبد من الإنفاق عليه وتحسين حياته بهدف زيادة إنتاجيته إلى الفرد كإنسان هو غاية عملية التنمية.

❖ التنمية البشرية:

تحتل المعرفة في عالم اليوم منزلة الصدارة في المشاريع المجتمعية الكبرى لمختلف بلدان العالم، لأنها مفتاح كل نهضة وغماء، ورافد أساسي لتحقيق التنمية البشرية، ومن ثم، فإن المعرفة المتسمة بالاقتدار والتمكين البشر لم تعد مسألة اختيار، وإنما هي قضية مصير الانتماء إلى الحصر الحاضر ورهانه، ولا يمكن للتنمية البشرية أن تتحقق ما لم تصبح المعرفة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة المجتمعية وأنظمة القيم التي تحكم هيئات صنع القرار.

وقد استنبط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإطار المفاهيمي للتنمية من هذه الفكرة وجعله عنواناً لتقريره السنوي الذي أصدره للمرة الأولى عام 1990، وركز فيه على مجموعة من المؤشرات ترتبط بتحقيق التنمية البشرية، واعتبرها عملية يجري تثبيتها كسياسة للدولة بهدف إحداث تغيرات على عدة مستويات سواء الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وذلك بالاعتماد على الدولة والمؤسسات المعرفية ومنظمات المجتمع المدني في إنجازها، كل في نسق منسجم، وعلى قدرة كل منها على مجابهة التحولات والمشاكل التي قد تنجم عن هذه العملية، ولقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينيات كما شغل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية مكانة متميزة في الترويج لها، إذ أشار إلى أنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الإنسان (human development is a process increasing peoples choices)، ومن أهمها أن يحيا الأفراد حياة طويلة وصحية ويتلقوا التعليم وان يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة، ومن بين الخيارات الأخرى هي الاقتدار والتمكين والحرية السياسية، حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته، واستتباب الأمن، وعرفها البعض بأنها تحسين مستوى الحياة.

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الفرد هو أداة وغاية لها، ويركز على توسع الخيارات المتاحة أمامه باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها، ويمكن القول ان للتنمية البشرية جانبين، الأول يتمثل في تكوين القدرات والثاني إمكانية الاستفادة من هذه القدرات، وفيما يرتبط بالأول الخاص بتكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب. أما الثاني فيمثل الاستفادة الكاملة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والتمتع بوقت الفراغ، والمشاركة في الشأن السياسي والاجتماعي والثقافي، فجوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية واحد دعائمتها الرئيسة، ونظرا لكل ذلك أصبح

للتنمية البشرية توجه إنساني شامل متكامل وليس مجرد تنمية موارد بشرية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية.

كما يرى (محبوب الحق) بان التنمية البشرية تركز على الناس باعتبارهم الهدف الحقيقي لها وتتمثل بزيادة فرص الاختيار أمامهم في العديد من المجالات في مقدمتها الصحة والتعليم والدخل.

و يرى (حامد عمار) بان التنمية البشرية مفهوم مركب من جملة من المعطيات، وهي التغيرات التي تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة لتحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي.

و يرى (إبراهيم احمد السيد) بأنها مجموعة من العمليات التي يقوم بها المجتمع لبناء الإنسان وتطوير قدراته إلى أقصى درجة ممكنة من خلال وسائل التعليم والتدريب لمسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.

و يرى (صالح على الزين) بأنها تنمية طاقات الإنسان التي تحتوى إمكانياته الجسمية والعقلية والسلوكية وذلك عن طريق الوفاء بحاجاته الإنسانية واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صياغة الحياة.

أما في سياقها المجتمعي، فتعرف على أنها عملية اجتماعية تهدف إلى الارتقاء بالبشر في مجالات عديدة، منها الصحة والتعليم والثقافة وأساليب الحياة لدى الأفراد، فهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على الكرة الأرضية، وتستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته، إذ تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة، كما أن هدفها تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية، وبرؤية شاملة طويلة الأجل تطرح إستراتيجية تبدأ وتنتهي بالإنسان، كما تؤكد الوقائع العملية للعديد من نماذج المجتمعات النامية والمتقدمة

* أول مقترح للتنمية البشرية صاغه (محبوب الحق الباكستاني) وأشرف عليه بقرار صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتم صياغة أول تقرير عن التنمية البشرية 1990.

طبيعة التمازج بين الفرد والتنمية ووجود العلاقة الطردية بينهما، وربما كان الفارق الرئيسي ما بين الدول النامية اقتصادياً من جهة والمتقدمة منها في الجهة أخرى مدى تفاعل الفرد مع عملية الإنماء والتقدم والتطور، وذلك لأن الأفراد هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدرّبة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة عالية وفاعلية.

❖ تطور التنمية البشرية:

اهتمت لنظريات الاقتصادية القديمة بتنمية الأفراد بهدف تحقيق الرخاء الاجتماعي أو ما يطلق عليه فلسفياً " مفهوم السعادة "، إذ كان من المتصور أن مهمة الاقتصاد تتمثل بتوفير أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الأفراد، ونتيجة للتطور الاقتصادي-الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ركزت النظريات الكلاسيكية للفكر الاقتصادي (سميث، بنتام، مالتوس، ريكاردو، مل) على أن التحديث والتقدم يتحققان من خلال النمو الاقتصادي. لذلك فإن الاهتمام بالمفهوم البشري في الفكر التنموي لم يكن واضحاً في تلك النظريات.

و لكن الصورة بدأت تختلف والاهتمام يزداد بمفهوم جديد للتنمية من خلال التركيز على رأس المال البشري خاصة عندما سيطرت المدرسة الكلاسيكية المحدثّة على الفكر الاقتصادي منذ منتصف القرن العشرين.

لقد مرّ المضمون البشري في الفكر التنموي بمراحل من التطوير والتغيير من عقد إلى آخر، كان في كل فترة يعكس جملة من المقاربات المعروفة، ففي العقود الأولى من القرن العشرين اهتم الاقتصاديون بالإطار المفاهيمي لمستوى المعيشة (standard of living) والذي اقتصر على المجالات المعيشية المتعلقة بالاستهلاك من السلع والخدمات، وهو يقاس عادة عن طريق أما الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، وثم توسع ليشمل جوانب أخرى إلى جانب الاستهلاك. ففي عقد الأربعينيات ظهر مفهوم مقياس المعيشة (measure of living)، ويشمل مجالات المعيشة أكثر بكثير من

الاستهلاك والذي يسمى "الجو العام"، ويشمل ظروف العمل ومخففات الصدمات الكبيرة والصغيرة والحرية بأنواعها المختلفة.

وفي عقد السبعينيات ظهر مفهوم نوعية الحياة (quality of life) ليحل محل مقياس المعيشة، فقد ميز بين مستوى المعيشة ومستوى الرفاه، إذ يمثل الأول تدفق الرفاه في حين يمثل الثاني حالة الرفاه، وقد قسمت نوعية الحياة إلى أربعة مستويات، وهي مستوى "لا يطاق" و"ثم" غير كاف" و"ثم" كاف" و"ثم مستوى "وافر".

وقد استخدم أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، ومنها، "تنمية العنصر البشري" أو "تنمية الرأس مال البشري" أو "تنمية الموارد البشرية" أو "التنمية الاجتماعية"، وغيرها، وقد استقر الرأي حاليا عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع بداية عقد التسعينيات وهو التنمية البشرية (Human Development).

المبحث الثالث

التنمية البشرية والاقتصاد المعرفي

لنتناول علاقة التنمية البشرية بالاقتصاد المعرفي سيتم تناول خيارات ومركزات التنمية البشرية، ومن خلال الجدول (1) سيتم توضيح ذلك.

جدول رقم (1)

التنمية البشرية ودورها في الاقتصاد المعرفي

خيارات التنمية البشرية		مركزات التنمية البشرية	
الخيارات الأساسية	الخيارات المساندة	المركزات الأساسية	المركزات المساندة
حياة طويلة	الحرية	الأنصاف	الإنتاجية
التعلم والمعرفة	حقوق الإنسان	التمكين	تجنيس التنمية
مستوى معيشي لائق	الكرامة الإنسانية	الاستدامة	المشاركة
		التضامن الاجتماعي	الحاكمية
		الأمن	

عليه فان الجانب الأول يتضمن خيارات للتنمية البشرية والتي وتنقسم إلى:

1- الخيارات الأساسية للتنمية البشرية: وتتبع هذه الخيارات من القدرات البشرية وإمكانية تعزيزها كما وتمثل هدف التنمية البشرية في الوصول إلى حياة أفضل للسكان في ظل الاقتصاد المعرفي من خلال تمكين السكان مادياً عن طريق تحقيق ضمان من خلال توفير فرص عمل للعمالة المنتجة بهدف تحقيق دخل للعاملين لجعل

الإنسان أكثر ادراكاً عقلياً لأهمية التعلم والمعرفة في ظل الاقتصاد المعرفي، فضلاً عن توفير حياة طويلة وبنوعية جيدة لسكان من خلال الاهتمام بالمستوى الصحي.

2- الخيارات المساندة للتنمية البشرية: وفي هذا الصدد نشير إلى أن هذه الخيارات غالباً ما تكون ذات بعد نظري الامر الذي يعرضها إلى تحديات بالغة في مجال تحقيق فئات مشتركة لغرض والوصول إلى آليات فاعلة ومن ثم تحولها من مستوى التأطير النظري إلى مستوى التطبيق العملي، وبالتالي فهي تعد عقبة امام السكان في حالة عدم القدرة على تطبيقها.

أما في مجال مرتكزات التنمية البشرية وعلاقتها بالاقتصاد المعرفي فسيتم تناول المرتكزات الأساسية للتنمية البشرية فقط والتي ستضمن كلا مما يأتي:

❖ التمكين:

فان التمكين يعد من المكونات الأساسية للتنمية، وهو أن يتمكن الأفراد من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة. فالتنمية تتم بالأفراد وليس فقط من أجلهم، ان التمكين يعد عاملاً جوهرياً لتوسيع قدرات الأفراد بحيث تزداد الخيارات أمامهم وبالتالي دائرة الحرية التي يتمتعون بها على انه لا يمكن للناس ان يتمتعوا سوى بخيارات محدودة إذا لم يتحرروا من الجوع والحاجة والحرمان. ومن حيث المبدأ يمتلك كل فرد الحرية في أن يشتري السلع الغذائية وغير الغذائية، ولكن هذه الحرية تفقد معناها إذا كان لا يمتلك القوة الشرائية اللازمة، وقد يكون له الحرية في ان يقرأ ولكن ممارسة هذه الحرية تتوقف على معرفة القراءة والكتابة.

ينظر مفهوم التنمية البشرية إلى الأفراد باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، ولذلك عليهم ان يشاركوا بشكل تام في صنع القرارات واتخاذ الإجراءات التي تشكل حياتهم، وتظهر أهمية منظمات المجتمع المدني وإسهامها في تمكينهم، وذلك من خلال:

■ ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وليست الشكلية، بحيث يتمكن الأفراد من المشاركة والتأثير

في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم.

■ وجود حرية اقتصادية لتحرير الأفراد من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق

نشاطهم الاقتصادي.

■ وجود سلطة لا مركزية بحيث يتمكن كل فرد من المشاركة في إدارة حياته الوطنية

والمحلية، انطلاقاً من مكان عمله أو سكنه.

■ مشاركة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية.

❖ الأنصاف:

يتجه التفكير عادة إلى الأنصاف على انه العدالة في مجال توزيع الثروة والدخل، إلا أن التنمية

البشرية تتبنى رؤية أكثر اتساعاً تتمثل بالسعي إلى الإنصاف في القدرات والفرص الأساسية، إذ يجب

أن يحصل كل فرد على فرصة التعليم، وأن يحيا حياة مديدة وصحية، وينطبق هذا على المرأة التي

قد لا تتاح لها في بعض المجتمعات الفرص التي تتاح للرجل.

و يعني تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر

عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره، ومن ثم يجب إزالة جميع الحواجز التي

تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية لكي يتمكن الأفراد من المشاركة في هذه

الفرص، ومن ثم الاستفادة منها.

يمكن القول ان الأنصاف يقع في قلب التنمية البشرية، باعتباره احد الملامح الأكثر أهمية، التي

تميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية. ويستخدم الإنصاف كبديل عن

المساواة والعدالة الأقرب الى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في فترات زمنية سابقة. ويتميز الأنصاف

عن المفهومين السابقين بكونه يركز على تكافؤ الفرص والوسائل والمدخلات، وليس على النتائج

والمخرجات، ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الإفادة منها، وذلك كي لا يتعارض مع الميل السائد

نحو تقليص دور الدولة كمسؤول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية والعدالة. وتعزيز الانصاف يستدعي في بعض الحالات تقاسم الموارد تقاسماً يفتقر إلى المساواة، ويستدعي أيضاً إعادة الهيكلة في علاقات القوة بالمجتمع، ويشمل ذلك:-

- توجيه المساعدات الحكومية إلى الفقراء أكثر من الأغنياء، مثل المرضى والمعوقين الذين يحتاجون إلى موارد أكثر مما يحتاجه الآخرون كي يتمتعوا بنفس المستوى من القدرات.
- إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.
- إصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الاستفادة من هذا النظام.

- تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال إصلاح نظام الانتخاب.
- إلغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقع الإدارية والاقتصادية والسياسية.

❖ الاستدامة:

إن التنمية البشرية تراعي البيئة وتلبي حاجات الجيل الحاضر دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، كاستنزاف (squandering) الموارد الطبيعية وتلوث البيئة، أو تحميلها بالديون العامة، مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر، ويجب كفالة إمكانية الحصول على الفرص ليس بالنسبة للجيل الحالي فحسب، بل للأجيال المقبلة أيضاً. كما أن الاستدامة لا تقتصر على البعد البيئي وحده، بل كونها شاملة لسياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية، تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، واجتماعية وبيئية، ويتطلب ذلك تحقيق ما يلي:

- عدم توريث الديون الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة (burdening) بحيث تشكل أعباء مالية عليها تعجز عن مواجهتها.

■ استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته والتركيز على استخدام التكنولوجيا المتطورة.

■ تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

■ تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الاقتصادية السائدة.

❖ الأمن:

تؤثر الظروف الأمنية غير المستقرة سلباً في معظم الأنشطة الاقتصادية، وبضمنها الاستثمار، فالاستثمار المنتج يحتاج إلى بيئة ذات مستوى معقول من الاستقرار السياسي والاقتصادي، بيئة يتمتع فيها العاملون والملكية بدرجة معقولة من الأمن، فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قد يخلق ريباً ومخاطر هائلة للشركات ويضعف مصداقية القوانين والسياسات الراهنة، وتحدث البيئة غير المأمونة تأثير ملموس لها على حقوق الملكية.

أن الفرد في المجتمع يتعرض لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة. وتشكل البطالة مصدراً رئيساً لانعدام الأمن كونها تقضي على حق الأفراد في الحصول على الدخل وفوائد أخرى، إضافة إلى اعتبارها من أهم العوامل التي تؤثر في معدل ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص.

و يلاحظ أن مفهوم الأمن قد بقى خلال زمن طويل يشير إلى الأمن العسكري أو امن الدولة (state security)، إلا انه قد تغير إلى الأمن الإنساني (human security)، الذي يركز على الإنسان كفرد وليس على الدولة كوحدة التحليل الأساسي، فأى سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها تحقيق أمن الفرد إلى جانب أمن الدولة. إذ قد تكون الدولة آمنة وفي الوقت نفسه ينعدم أمن الأفراد فيها، بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدراً من مصادر تهديد أمن مواطنيها.

إن الأمن الإنساني ونطاق دراسته ظهر في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة. إذ أثبتت تجربة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن -وهو الأمن العسكري أو أمن الدولة- لم يعد كافيًا لتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد في المدة اللاحقة. فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو كونه الا جزءًا من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيًا من الأسفل إلى الأعلى. ومن ثم، فإن أمن الدولة يستخدم كوسيط.

إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، إذ تناول في الفصل الثاني منه "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"، وتنبأ بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها إلى حدوث ثورة بإدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين. وقد حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:-

- الأمن الإنساني عالمي النطاق وشامل، فهو حق للإنسان في كل مكان.
 - مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
 - الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.
 - الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياته في كل مكان.
- وحدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في جانبين: الأول التحرر من الحاجة، والثاني التحرر من الخوف.

ويرتكز الأمن الإنساني بالأساس على صون كرامة الإنسان (human dignity)، وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية. ويمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد بشكل الحرمان الاقتصادي (economic deprivation)، والانتقاص من

المساواة في الحياة، وانعدام الضمانات الكافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على حقوق الإنسان وحياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.

كما أن الأمن الإنساني، كفكرة، يكمل منظور التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال الاهتمام المباشر بالتهديدات المعيقة للبقاء والسلامة الإنسانية في الحياة اليومية أو تعرض الأفراد للأوبئة والأمراض أو جعلها عرضة للفقر من خلال التقلبات الاقتصادية المفاجئة. وهكذا يتبين أن هذه العناصر بمجموعها تستدعي الأمن الإنساني وتوفير الحماية ضد هذه الاخطار وتحسين وضع الافراد بحيث يستطيعون مجابهة هذه الاخطار والتغلب عليها.

الفصل الحادي عشر

مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي

الفصل الحادي عشر

مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي

المبحث الأول/ مفهوم مؤشر التنمية

على الرغم من الاستعمال الكثيف لمصطلح مؤشر، لكن هذا المصطلح لا يبدو معرقاً على نحو واف، فالمؤشرات هي الدلالة الإحصائية والبيانات الرقمية التي تصاغ من معادلات رياضية وقيم بيانية في صورتها الرقمية، وهي بذلك تمثل الأداة المساعدة على وصف التطور الحاصل في مجال معين في المجتمع، فالمؤشر هو معلومة كمية أو نوعية يحصل عليها وفق شروط منهجية محددة تضمن صدقها أو ثباتها، بحيث يمكن الاطمئنان إلى نتائجها واستخدامها لإجراء مقارنات زمانية أو مكانية على نحو دوري أو مستمر.

ويمكن تعريف المؤشرات عموماً بأنها أداة للقياس في مجال معين لوصف الوضع الاقتصادي أو البشري في مجتمع من المجتمعات فمؤشرات التنمية، على سبيل المثال، تمثل رموزاً لمستوى المعيشة الذي بلغه المجتمع، ونوعية الحياة التي يعيشها سكانه، وتقدير نتائج التأثير الذي أحدثته برامج ومشروعات التنمية في السكان وتتجلى أهمية المؤشرات في كونها مقاييس كمية أو نوعية تلخص المعلومات والمعارف عن الحوادث والظواهر التي تحدث في المجتمع. وقد تكون المؤشرات على شكل أرقام خام، أو نسب أو معدلات، أو جمل قياسية تشير إلى مستوى معين من الانجاز، تعد المؤشرات كذلك وسيلة لمتابعة مسار العمل والإنجاز في أي قطاع في مراحل مختلفة للحكم الموضوعي على إنجازه.

في كثير من الأحيان يؤدي إلى الخلط بين مفهوم المؤشرات وبين مفاهيم أخرى، مثل الإحصاء أو البيانات، لا بد من التمييز بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات، حيث تعبر المؤشرات عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية محددة، فيما الإحصاءات عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي على هذا الأساس، يختلف المؤشر عن الإحصاء، في أن الأول

لا يكتفي بعرض الواقع فحسب بل يمتد أيضا لتفسيره وتحليله، في حين أن الثاني لا يعرض إلا الواقع وحده. من هذا المنطلق، يمكن القول إن الإحصاء أساسي قوم عليه إعداد المؤشر لأنه يؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يتأق الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها، ما يساعد على وضع الخطط وتحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة لحلها.

يستخلص مما سبق، أن المؤشر أغنى من الإحصاء في المضمون وأقوى في الدلالة، إذ يعبر عن ظواهر أعم و أشمل ترتبط بموضوع ذلك المؤشر. على سبيل المثال، يمكن أن يشير مؤشر العمر المتوقع عند الولادة إلى التحسن العام الصحة، لا إلى مجرد طول العمر. فضلا عن ذلك، يرتبط المؤشر بهدف يسعى إلى تحقيقه، في حين أن الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمج مؤش. ويفترض أيضا أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، فيما ليس ضروريا أن تنتمي الإحصاءات إلى كيان أكبر.

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية البشرية

تعيش المجتمعات الإنسانية حاليا مرحلة جديدة ابرز ملامحها الاستخدام الواسع النطاق لإفرازات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، ولا شك في أن المعرفة هي القلب النابض للنهوض بالمجتمعات علميا واقتصاديا، الأمر الذي تضافى اهتماما واسعا لمفهوم اقتصاد المعرفة باعتبارها العنصر الإنتاجي الأكثر فعالية والمحدد أساسي في تطور كفاءات والمؤهلات البشرية، وان قياس هذا المفهوم بات أهم عنصري في تحقيق مستويات عالية في التنمية الاقتصادية لمختلف المجتمعات. قياس الاقتصاد المعرفي يحتاج إلى منهجيات ومؤشرات متعددة وسوف نأتي إليها لاحقا.

تعتبر مؤشرات التنمية البشرية جزء من مؤشرات الاقتصاد المعرفي، فهي عنصر رئيسي من عناصر البنية الأساسية في مؤشرات الاقتصاد المعرفي حسب ما جاء به برنامج القياس للبنك الدولي (knowledge Assessment Methodology) والمعرفة بالمختصر KAM، وسيتم عرض هذا المقياس في المحاور اللاحق، إن الهدف من قياس التنمية البشرية هو التعرف على الانجاز النسبي الذي يحققه بلد ما في هذا المجال وتقييم الجهود المبذولة لزيادة معدلاتها وتدعيمها في حالة تحقيقها او تعديلها في حالة قصورها، والإفادة من أخطاء تجاربها ومن تجارب الآخرين.

فقد اتضح خلال عقد الثمانينات إن اتخاذ متوسط الدخل الفردي وحده كمؤشر لقياس التنمية غير كاف. فالتنمية البشرية أوسع من أن يقيسها مؤشر واحد، والفرق بين مؤشر الدخل والتنمية البشرية هو أن الأول يركز على توسيع اختيار واحد فقط هو الدخل بينما تركز الثانية على التوسيع في كل اختيارات البشرية منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن الدخل القومي هو مؤشر جيد لقياس مستوى رفاه الإنسان، وكلاهما يرتبطان بعلاقة قوية بينهما، إذ أن النمو الاقتصادي وسيلة لا بد منها للوصول إلى تحقيق التنمية البشرية، لكن نتائجها لا تعتمد على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل الذي يحققه فحسب، بل تعتمد أيضاً على أوجه استخدام الموارد الاقتصادية. فعندما توجه هذه الموارد نحو تطوير الأسلحة أكثر من إنتاج السلع الاستهلاكية، أو توجه نحو بناء القصور أكثر من تأمين المياه النظيفة، يؤدي ذلك إلى الابتعاد عن الغاية الحقيقية إلا وهي زيادة رفاهية البشر، فالنمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية نهائية.

يهدف تقييس التنمية إجراء مقارنات التنمية في فترات زمنية مختلفة وكذلك إجراء مقارنات فيما بين الدول ومن ثم تصنيفها وترتيبها بحسب ما تحققه من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية والمستوى المعاشي لها.

❖ دليل التنمية البشرية:

يعد دليل التنمية البشرية بمثابة مقياس مختصر لتلك التنمية، إذ يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما بثلاثة أبعاد أساسية لها، وهي كالآتي:

- الحياة المديدة والصحية، حسبما تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
 - التحصيل العلمي، ويقاس بتوليفة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (وله وزن مرجح قدره ثلثان)، ونسبة الالتحاق بالتعليم الأولي والثانوي والعالي معاً (ولها وزن مرجح مقداره الثلث).
 - مستوى المعيشة اللائق، مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية).
- قبل احتساب دليل التنمية البشرية نفسه، يتطلب الأمر إعداد دليل يتضمن هذه الأبعاد. ولاحتساب هذه الأدلة (متوسط العمر المتوقع، والتعليم، والناتج المحلي الإجمالي) يجب اختيار القيمتين الدنيا والعليا (معلومات الأهداف) ثابتتين لكل من هذه المؤشرات وكالاتي:

● العمر المتوقع عند الولادة: 25 عاماً و85 عاماً.

● معرفة القراءة والكتابة عند البالغين: صفر بالمئة و100 بالمئة.

● نسبة الالتحاق بالمدارس والثانويات والكليات : صفر بالمئة و100 بالمئة.

● نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار بحسب تعادل القوة

الشرائية) 100 دولار (Y min) و40.000 دولار (Y max).

وعلى هذا الأساس فإن دليل التنمية البشرية يعادل متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع،

ودليل التحصيل العلمي، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار بحسب

تعادل القوة الشرائية) وذلك بقسمة حاصل جمع قيم هذه المؤشرات الثلاثة على ثلاثة.

و تتراوح قيمة الرقم القياسي لدليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح، اذ تبين هذه

القيمة مقدار الشوط الذي قطعه دولة ما فعليا نحو الارتقاء الى القمة العليا الممكنة والبالغة

الواحد الصحيح. فضلا عن ذلك فإن هذه القيمة تتيح مجالا للمقارنة مع الدول الأخرى في الأداء. أما

الفارق بين القيمة التي تحققتها دولة ما والقيمة الممكنة العليا، فيعبر عن قصور الدولة او الشوط

الذي يتعين عليها قطعه في مجال تنمية اقتصادياتها.

مثال توضيحي لاحتساب دليل التنمية البشرية

احتساب دليل التنمية البشرية من البيانات المتعلقة بالبرازيل لعام 1994:

أولا- احتساب مؤشر العمر المتوقع :

- بلغ متوسط العمر المتوقع في البرازيل (70.8)

- ودليل العمر المتوقع = $(25 - 70.8) \div (25 - 85) = 0.764$

ثانيا- احتساب مؤشر التعليم :

يقيس دليل التعليم الانجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في كل من معدلات

المعرفة بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية

والثانوية والعليا. ففي أول الأمر يتم احتساب دليل لمعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة

لدى البالغين ودليل آخر لنسب الالتحاق الإجمالية، وبعد ذلك يتم جمع هذين الدليلين بهدف إعداد دليل التعليم، مع إعطاء ثلثي الأهمية للمعرفة بالقراءة والكتابة والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية. ففي هذه الدولة التي بلغ فيها معدل المعرفة بالقراءة والكتابة لدى البالغين 88.6% ونسب الالتحاق 85.7% وبهذا يحتسب دليل التعليم كالآتي :-

$$\text{مؤشر التعليم} = (0.886)^{3/2} + (0.857)^{3/1} = 0.876$$

ثالثاً- احتساب مؤشر الدخل:

يتم احتساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي). ففي البلد المذكور بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 8195 دولاراً، ليصبح مؤشر الدخل (0.735) طبقاً للمعادلة (1) وكالآتي:-

$$(1) \dots\dots\dots \frac{\log 8195 - \log 100}{\log 40000 - \log 100} = 0,735$$

رابعاً- احتساب دليل التنمية البشرية:

بمجرد الانتهاء من حساب أدلة الأبعاد، يتم تحديد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر. ويتمثل ذلك الدليل بمتوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

$$\text{دليل التنمية البشرية} = (0.764)^{3/1} + (0.867)^{3/1} + (0.735)^{3/1} = 0.792$$

ان دليل التنمية البشرية الذي تعتمد عليه منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تصنيف الدول في تراتيب ومواقع تبعاً لمعايير معينة ينتمي دون شك الى اتجاه المكانة الدولية كواحد من الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية والتخلف، وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية بين دول العالم. فالدول التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها (من 0.8 إلى 1) تصنف ضمن الدول المتقدمة في النمو، والدول التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها (من 0.5 إلى 0.8) تصنف ضمن الدول متوسطة النمو، أما بالنسبة للدول التي يقل مؤشر التنمية البشرية فيها عن (0.5) فتصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

The Gender-Related Development Index (GDI)

إن المساواة بين المرأة والرجل تشكل إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية، إلا أن موقع المرأة لا يزال دون مستوى الرجل في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. فما زالت تتلقى فرصاً محدودة في عملية التنمية مشاركة ونتاجاً، وتحصل على مستوى تعليمي أدنى من مستوى التعليم الذي يحصل عليه الرجل، كما أن فرصها من العمل أقل بكثير من فرص الرجل فضلاً عن انخفاض مستوى الأجر المدفوع لها. ففي بعض الدول ما يزال حق التصويت محروم عنها كما أن مستوى تمثيلها في مؤسسات الدولة دون مستوى تمثيل الرجل، ولذلك توجه تقرير التنمية البشرية لعام 1995 نحو بيان وضع المرأة بالنسبة للرجل في استحداث دليل خاص للتنمية البشرية يرتبط بنوع الجنس موضحاً بأن النساء في العالم واللائي يشكلن نصف المجتمع الإنساني من حيث الكم لازلن يحصلن على نصيب أدنى مما يحصل عليه الرجال من الدخل وفرص العمل والخدمات والتعليم والمشاركة والتمثيل في المؤسسات التشريعية.

فالمرأة عنصر مؤثر في تقدم المجتمع وفي تنمية الثروة البشرية، لأن دورها يمتد على كل نشاطات المجتمع، ويمتد إلى الأجيال القادمة التي سوف تكون المرأة مسؤولة عنها.

وللتنمية المرتبطة بالمرأة دور مهم في توفير الرعاية الصحية والتعليم ورفع المستوى المعاشي، والذي يساهم في خفض معدل وفيات الأطفال، وبقدر ما تحصل المرأة على المعرفة وتستفيد من فرص التعليم في مراحله المتعددة بقدر ما تساهم في مجال التنمية البشرية وذلك من خلال الإسهامات التي تؤديها في مواقع العمل المختلفة، وهذا يؤدي إلى إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة الفعالة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

يقيس دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس gender-related development index الانجاز الذي تم تحقيقه من القدرات الأساسية الثلاثة التي يقيسها دليل التنمية البشرية والتي تتمثل بالمستوى الصحي، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، عبر المتغيرات المعتمدة في قياس كل منهما، إلا أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يأخذ بنظر الاعتبار عدم تكافؤ الانجاز بين الرجل والمرأة بسبب الفوارق الجسدية والبيولوجية، اذ تنخفض قيمة هذا الدليل بزيادة مستوى التفاوت في الانجاز بينهما.

إن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يستخدم المتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والاختلاف بينهما هو ان دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط انجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين المرأة والرجل، وذلك ليعكس صورة اللامساواة بينهما.

ولأجل اجراء التعديل-مراعاةً لنوع الجنس- تستخدم صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسطه عن انعدام المساواة، بحيث ان المعلمة الترجيحية، (\ominus) تساوي (2)، وهو المتوسط التوافقي للقيم الخاصة بالذكور والاناث. ويحتسب هذا الدليل من خلال ثلاث خطوات، وهي:

أولاً- تحسب أدلة الإناث والذكور في كل بعد وفقا للمعادلة العامة التالية :

القيمة الفعلية - القيمة الدنيا

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العليا} - \text{القيمة الدنيا}} \quad (2)$$

القيمة العليا - القيمة الدنيا

ثانيا- تجمع دلائل الإناث والذكور في كل بعد بطريقة تُجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال والنساء (penalizes differences in achievement between men and women) . وينتج عن ذلك الدليل الموزع بالتساوي (equally distributed index) والذي يحتسب وفقا للمعادلة العامة التالية: